رقم الترتيب:.....
رقم التسلسل:.....

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير

الفرع: علوم التسيير

تخصص: تجارة دولية

من طرف الطالب: بن مسعود عطاالله

تحت عنوان:

أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية

نوقشت يوم: 11/06/2009

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

العزاوي عمر.....	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	رئيسًا
لعمى أحمد.	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقرراً
.....		
بن عيشاوي أحمد.....	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مناقشًا
عبيرات مقدم.....	(أستاذ التعليم العالي – جامعة الأغواط)	مناقشًا

السنة الجامعية 2009/2008

الفصل الأول

السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

توطئـة:

ظلت التجارة طوال الأعوام الخمسين الماضية هي محرك النمو ،ويرجع ذلك في شق منه إلى أجراء ثماني جولات متعاقبة لتحرير التجارة المتعددة الإطرا ف تحت مظلة الغات (GATT) ،وعلى مدى السنوات العشرين الماضية بلغت سرعة النمو التجارة العالمية ضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم (6 % مقابل 3 %)،الأمر الذي أدى إلى تعميق التكامل الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة .

ان آخر جولة تجارية ،وهي جولة الأورغواي التي كانت الأكثر طموحا حتى ذلك الوقت تمخض عنها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي حاولت بدورها تحرير التجارة ،وفي سبيل ذلك عقدت المنظمة عدة مؤتمرات وزارية من اجل تخفيض الرسوم الجمركية في جميع القطاعات ،وكان القطاع الزراعي أكثرها تعقيد ، حيث يعيش أغلبية سكان العالم النامي على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يوجه 90% من الناتج الزراعي في العالم للاستهلاك المحلي، فلا يدخل في التجارة العالمية سوى 10% فقط من ذلك الناتج ، مما دفع بالعديد من الدول النامية وخاصة مجموعة الكيرنر إلى تشكيل تحالف من اجل فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الزراعية للدول النامية.

أن الزراعة هي ليست مجرد قطاع إنتاجي، بل هي نمط حياة متكامل ينبغي الحفاظ عليه. حيث لا يمكن تبرئة اتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة. والتي صاغتها في الحقيقة مجموعات الضغط من الدول المتقدمة ومن ورائها الشركات المتعددة الجنسيات والتي دخلت حيز التطبيق في 1995. ففي البداية، لم تكن التجارة العالمية للمنتجات الزراعية تدخل ضمن دائرة اهتمام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات). وذلك حتى بداية جولة مفاوضات أورجواي والتي انتهت في 1994 بحزمة من الاتفاقات، من بينها "اتفاقية الزراعة". استطاعت عبر السنوات مجموعات الضغط الزراعية في الدول الغنية أن تنتزع الدعم لمنتجاتها كما ضغطت على تلك الحكومات أن تحمي السوق الداخلية من السلع المنافسة. ونجح مفاوضو تلك الدول بتثبيت هذا الوضع في إطار المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ، إن هيمنة البلدان الصناعية على مجالات الإنتاج وتجارة السلع الزراعية والغذائية، يكاد يكون مطلقا بفعل التركيز الهائل للأرصدة الإنتاجية وتنظيم شبكات التجارة داخل هذه البلدان، فضلا عن إتباع حكومات هذه البلدان لسياسات دعم قوية لصالح الزراعة باتجاه رفع معدلات إنتاجية وترقية سياسات تسويقية على نطاق عالمي مما يؤدي إلى تضرر الدو ل النامية التي لاتمتلك القدرات لدعم صادراتها الزراعية . إلا أن البلدان النامية أيضا لديها فرصة لكسب مليارات الدولارات نتيجة لإلغاء الدعم والرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجاتها الزراعية ،ولكن بالمقابل ستشهد الأسعار المنتجات الزراعية ارتفاع كبير،وبالتالي سوف تتضرر البلدا ن المستورد للسلع الزراعية ،ولكن لن تكون الوحيدة التي تلحق بها الخسائر ،إذا يمكن أن تضار البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية التي تستفيد من فرص الوصول التفضيلي لصادرتها

لأن التحرير التجارة يتسبب في تآكل المعاملات التفضيلية التي كانت تتمتع بها بموجب الاتفاقيات .
أن الحديث عن آثار التحرير القطا ع الزراعي في البلدان النامية والتي يغلب عليها الأثر السلبي عن الأثر الإيجابي يقودنا حتما عن البحث عن أساليب المواجهة للحد من هذه الآثار السلبية .

الإشكاليـة:

يعتبر النشاط الزراعي موضوعا بالغ الحساسية بالنسبة للبلدان المتقدمة أو النامية، سواء تلك التي تحقق فوائض زراعية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو تلك البلدان التي تعتمد سياسات حمائية قوية للقطاع كاليابان مثلا أو بالنسبة لمجموعة البلدان النامية المعتمدة على المحاصيل الزراعية كأهم مصدر للعملة الصعبة كالبلدان الإفريقية، وجنوب الساحل والمحيط الهادي والكاريبي ، أو البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والمنتجات الزراعية كالجزائر.

إن دراسة هذا الموضوع تدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

في ظل التحولات والمتغيرات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الساحة العالمية والتي تحدد مستقبل التجارة العالمية، والمتمثلة بإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ،ما هي أهم الآثار المترتبة ع ن تحرير تجارة المنتجات الزراعية على اقتصاديات الدول النامية وماهي التحديات التي قد تواجهها هذه الدول ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

1- ماهي طبيعة وخصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف ؟

2- هل يؤدي تحرير التجارة في المنتجات الزراعية إلى زيادة تكاليف الاستيراد ومن ثم يخلق عجز في موازين مدفوعاتها لتلك البلدان النامية التي يحتمل أن تتعرض للمخاطر ؟

3- هل تآكل المعاملة التفضيلية هو نذير خطر حقيقي يتربص بالدول النامية ، وأي البلدان ستكون هي الأكثر تعرضا لمخاطر فقدان المعاملة التفضيلية ؟

4- هل يعتبر الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية مبرراً من حيث الحجم ؟ أم أنه يصب في إطار إستراتيجية تجارية تستهدف الهيمنة على الأسواق العالمية لمنتجات الزراعية وتدمير السياسات التنموية في البلدان النامية ؟ .

5- ماهي مختلف الآثار التي سوف تواجهها الجزائر في حالة الأنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في القطاع الزراعي ؟

6- وهل تعتبر التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية وسيلة لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وضغوطات المنظمة العالمية للتجارة ؟

الفرضيات :

1 -أن تحرير قطاع الزراعة بموجب الاتفاقات التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تتكبد الدول النامية المستورد خسائر كبيرة .

2 -أن إلغاء المعاملات التفضيلية لمنتجات الزراعية ،التي كانت تتمتع بها بعض البلدان النامية ،سيؤدي إلى تراجع صادرتها الزراعية .

3 -أن اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة مثل الأشترطات الصحية والبيئية ،ومعايير العمل والجودة سوف يقلل حجم المبادلات للدول النامية .

4 -أن هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري ودخوله في ترتيبات إقليمية مثل الشراكة الأورجزائرية وترتيبات عالمية مثل الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة ،يجعله معرض وبشكل قوي أمام جميع الصدمات.

مبرارت اختيار الموضوع : لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة ، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية فيما يأتي:

1- **المبررات الذاتية :** فهي كما يلي

01-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالمنظمة العالمية للتجارة

02- القرب من هذا الموضوع نتيجة العمل في مديرية المصالح الفرحية

03-إمكانية مواصلة البحث في موضوع أشكالية الملف الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة

2- **المبررات موضوعية :** فيما يأتي:

- محاولة معرفة خبايا الملف الزراعي وتأثيراته على سير المفاوضات في المؤتمرات الوزارية لمنظمة العالمية للتجارة

-مشاكل ارتفاع الأسعار المنتجات الزراعية التي أصبح يعاني منها المحيط و العجز في موازين لمدفوعات لدول العالم .

- التوجه الحالي لبلدان العالم نحو تحقيق الأمن الغذائي من خلال عدة جوانب فكان التركيز على القطاع الزراعي لتحقيق هذا الهدف

- امتلاك الجزائر لمؤهلات فلاحية تفتقر إليها غيرها من البلدان و التي تجعلها تتبوأ مكانة هامة ضمن هذا القطاع .

– أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الموضوع أن لتحرير الزراعي أهمية بالغة لكونه احد أصعب الملفات في التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة ، فالمسألة الزراعية أصبحت تشكل عقبة حقيقية في وجه التوصل إلى إبرام الاتفاقيات التجارية بين مختلف الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة ،وأحد أكبر أسباب فشل المؤتمرات الوزارية . إلى جانب أهمية الموضوع بالنسبة للتفاوض متعدد الأطراف وانعكاساته المباشرة على اقتصاديات الدول النامية وعلى باقي مسارات التفاوض ذات الصلة مثل السلع الصناعية، الخدمات، الاستثمار ، حيث تستخدم البلدان النامية هذه الملفات كأداة ضغط لفتح أسواق الزراعية لبلدان الصناعية .

– أهميةِ الدراسة بالنسبة لقضايا التنمية لقطاعات واسعة داخل البلدان النامية،منها التنمية الريفية، الصناعات الغذائية وقطاع التصدير وعلاقتها الوثيقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان. تأثيراته المباشرة على الجزائر التي تعتبر من البلدان المستوردة للغذاء كما تعاني من عجز هيكلي في الإنتاج الزراعي ظل هاجسا بالنسبة للسلطات العمومية ،ولكن للجزائر فرصة مواصلة جهود الدعم والتي تقرها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما تعلق بالدعم الداخلي وحماية النشاط الزراعي من المنافسة الخارجية.

.تحديد إطار الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني الذي تم فيه أخذ البيانات والأرقام وتحليلها بالنسبة لأقتصاديات الدول النامية ثم الجزائر حيث كانت من سنة 1995إلى2008 .

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات المواجهة أثناء إعداد البحث هي قلة المراجع المتخصصة في النشاط الزراعي وإن وجدت فهي تركز على الجانب التقني كما كانت هناك صعوبة في الحصول على الأرقام المتعلقة بالنشاط حيث نجدها في غالب الأحيان غير دقيقة ومتضاربة .كما أن حداثة الموضوع (الملف الزراعي وعلاقته بالمنظمة العالمية للتجارة) صعّب من تناوله بالتحليل والتقييم الكافيين.

الدراسات السابقة:

- عز الدين التركي ، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2007 .
- عمر عزاوي، ، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الأقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراء ، كلية علوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002
- .متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانظمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003
- سايح بوزيد ، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادي ة العالمية ،مذكرة ماجستير في العلوم الأقتصادية ، اقتصاد تنمية ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ،2007 .
- أبودوح محمد عمر، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، مصر ، الدار الجامعية ،2003.
- ***Dominique Bureau . J-Christophe Bureau. Agriculture et nègociation commerciales, La documentation Française, Paris, 2002***

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

انطلاقا من الفرضيات والأهداف والتساؤلات المطروحة حاولنا إتباع توليفة من المناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية في هذا الجانب كما تم الاستعانة ببعض الأرقام و البيانات وتحليلها لتبيان اثر هذا القطاع على المستوى المحلي والدولي.

و لعرض الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي:

هيـكل الدراسة

الفصل الأول : يتناول نظريات السياسات التجارية مع التطرق لنماذج لهذه السياسات في الدول المتقدمة والنامية ،ثم تطرقنا إلى التطور التاريخي للغات ثم المنظمة العالمية للتجارة والتعرف على مهامها والمؤتمرا ت الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثاني : ويتطرق إلى خصائص النشاط الزراعي ومميزاته وآثارها على الأسواق الزراعية ،وأشكال الدعم الزراعي وهي أشكال وصيغ نموذجية من الناحية النظرية والتي تضمنتها من الناحية العملية السياسات الزراعية للقوى الاقتصادية الكبرى وعلى وجه الخصوص السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وآثارها على صادرات الزراعية في البلدان النامية وعلى سير المفاوضات المتعددة الأطراف مع الإشارة إلى الصراعات بين هذه الأطراف .

الفصل الثالث : حيث خصص لدراسة آثار التحرير المنتجا ت الزراعية على اقتصاديات الدول النامية وتم التركيز على أثرين مباشرين : ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وإلغاء المعاملة التفضيلية .

مع الإشارة إلى الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة على القطاع الزراعي في الجزائر والإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال وفي الأخير تطرقنا إلى الإستراتجيات ودعائم الاندماج الأمثل والسياسات الكفيلة بتثمين اندماجها في المنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل :

تعتبر السياسة التجارية منذ أمد بعيد جزءا من السياسات التي تستخدم لتقوية الكفاءة الأقتصادية وزيادة معدلات النمو ،وعلى الرغم من مضي أكثر من خمسين عام على المفاوضات التجارية لاتزال توجد حماية قوية في الاقتصاد العالمي.

وعلى ذلك تتأثر السياسة التجارية الدولية بظروف التطور التاريخي للأقتصاد وعلاقته ببقية الاقتصاديات وينعكس ذلك عل الفكر النظري ، فتبلورت هذه الأفكار في شكل نظريات تتأثر بالواقع وتحاول التأثير فيه مما ساعد على ظهور حجج تدافع على هذه السياسة أوتلك ،وبصفة عامة فإن فترات السياسة الحمائية يرافقها الكساد وفترات سياسة حرية التبادل يرافقها التوسع و الرواج. فإذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي أفضل السياسات التي تتبع من وجهة نظر المجتمع الدولي فلا شك أن التجارة المقيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها وعلى حساب بقية الدول ، وهذا مايفسر لنا وقوف الدول المتقدمة دائماً مع حرية التجارة الخارجية ، لأنها تتمتع باحتكار ناتج عن الثورة الصناعية التي عرفتها في بدايات القرن الثامن عشر تريد أن تستغلها ، بالمقابل الدول النامية تفتقر إلى ذلك فهي تضطر إلى مجابهة باحتكار تحكمي عن طريق السياسة التجارية التي هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة أهمها تنمية الاقتصاد .وتتعدد وسائل تلك السياسة تبعاً لنظام الاقتصادي السائد.

حيث يتضح مما سبق أن تحرير التجارة وتقييدها يخضع للمصلحة الاقتصادية للدولة ، فقد تستخدم الدولة أحدهما أو كليهما وفقاً لمصلحتها . ومع ذلك تظل حرية الدولة في استخدام أي من الأدوات محكومة بالترتيبات الدولية متعددة الأطراف المنظمة للتبادل التجاري الدولي . وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة أهم هذه الترتيبات لما لها من آثار اقتصادية وقانونية على دول العالم .

وانطلاقا من كل هذا سنحاول التطرق إلى هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول:** السياسة التجارية بين الحرية والتقيد
- **المبحث الثاني:** السياسة التجارية في الدول المتقدمة
- **المبحث الثالث:** السياسة التجارية في الدول النامية
- **المبحث الرابع :** من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول : السياسة التجارية بين الحرية والتقيد

أن المتتبع للسياسات التجارية المختلفة ،في مراحل التاريخ الاقتصادي نجدها تراوحت بين اختيارات الحماية والتقييد ،وأن السياسة التجارية التي تطبقها الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ، ماهي إلا مزيج من الحرية والحماية إذا ينذر تحقق هاتين الصورتين كل واحدة منها على حدى .فالأمر في الواقع يتعلق بالأولويا ت المعطاة إلى الحماية أو الحرية .

بين هذا التيار وذاك، يدافع كل فريق منها على وجهة نظره من خلال مجموعة من الحجج لتبرير مبادئه بمحاولة تكييف و تقسيم أبرز النظريات الاقتصادية إلى نظريات أنصار كل من دعاة الحماية و الحرية التجارية، متتبعين التسلسل الزمني الذي ظهرت فيه و هذا من عهد التجاريين إلى أبرز النظريات الحديثة.

المطلب الأول: نظريات وحجج أنصار الحرية التجارية :

أولا :نظريات أنصار الحرية التجارية :

منذ مطلع القرن 18 ظهرت عدة نظريات اقتصادية تعارض في مجملها بعضها البعض إلا أن كل واحدة منها تكمل التي سبقتها محاولة في ذلك إرساء قواعد الحرية الفردية في شتى المجالات الاقتصادية و حتى الفكرية.

أ -أنصار الحركة التجارية عند الفيزيوقراط:

لقد ظهر المذهب الفيزيوقراطي« Les physiocrate » في فرنسا، في أواخر القرن 17 م ،وقد تزعم هذه المدرسة فرنسوا كيناي ، ولقد توصل الطبيعيون إلى فلسفة اقتصادية تناقض الفلسفة التجارية في كل شئ ، حيث تعتبر الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد لخلق الثروة من بين وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة .بالإضافة إلى تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات طبقة المنتجة وهي طبقة الزراع ، والطبقة العقيمة وتضم كل المشتغلين بالصناعة وطبقة ملاك الأرضي ،وهي ليست بالمنتجة ولا العقيمة .

و في الأخير يمكننا القول بأن هذه الأفكار هي حقا اللبنة الأولى للحرية الاقتصادية على المستوى الفكر الاقتصادي و التي تبناها رواد الفكر الكلاسيكي فيما بعد[1].

ب-أنصار الحرية التجارية عند الكلاسيك:

[1] سامي عفيفي حاتم ، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005، ص 38

تعتبر النظريةِ الكلاسيكية نقطة البداية في تحليل نظرية التجارة الدولية ، وقد قادهم اعتقادهم بقدرة قوى السوق إلى دعم حرية العمل ودعم فكرة حرية التجارة ،هكذا حملت المدرسة الكلاسيكية على عاتقها لواء الحرية التجارية مبينة أن الحرية التجارية هي السبيل الوحيد لزيادة ثروة الدولة و بالتالي قوتها.

هذا مانستنتجه من خلال نظريات ابرز مفكريها حيث انتقد A. Smith في نظرية **النفقات المطلقة** كل من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة أوخارجه ،لأنه يتيح للدولة أن تتخصص في أنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في أنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها . وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها ،وهو مايعني أن العمل هوعنصر الأنتاج الوحيد .أن أعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط ، لايتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساس للتخصص الدولي .وقد كان D.Ricardo أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه نظرية **النفقات النسبية** أو المزايا النسبية . وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في أنتاج السلع التي يمكن أنتاجها بنفقا ت أرخص نسبياً ، أي سلع التي لديها ميزة نسبية فيها ، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها . فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل[1] .

وعموماً فإن نظرية النفقات النسبية لاتعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي ،ويعزي الاقتصاديون إلى جون J.S.mill فضل السبق في سد هذا النقص من خلال **نظرية القيم الدولية** فوفقاً لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل وهو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على المنتجات الدولة الأخرى . ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية .

ج- أنصار الحرية التجارية عند النظرية الحديثة :

[1] بسام الحجار ،**العلاقات الأقتصادية الدولية** ،ط1، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003، ص 22

ظلت النظرية التقليدية حتى الحرب العالمية الأولى في مجملها كما هي إلى أن جاءت نظرية هيكشر– أولين التي ترجع سبب قيام التجارة الدولية إلى أن اختلاف نسب أو كثافة عناصر الأنتاج التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف والأسعار النسبية للسلع بحيث تسهل بدورها قيام التجارة الدولية[1] .

وأول اختبار عملي لنموذج هيكشر– أولين كان على يد الاقتصادي الروسي **فاسيلي ليونتيف** في عامي 1953و1956 من دراسة الأسا س الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم ،وتبين إن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من ورداتها وهذا ماينا قض نظرية هيكشر وأولين،ومنذ ذلك الأختبارأنقسمت نظريات التجارة الدولية الحديثة إلى اتجاهين [2]:

الاتجاه الأول : يحاول أن يهدم نموذج هيكشر– أولين في نسب عناصر الإنتاج ويضم المناهج التالية :

- الدارسات التطبيقية التي قام بها Minhas حول قابلية دوال الأنتاج إلى التبديل أو الانعكاس .
- الدارسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية
- نظرية نسب عناصر الأنتاج الجديدة

أما الاتجاه الثاني : يضم مجموعة من النظريات التي ترمي إلى حل لغز ليونتيف من خلال نموذج هيكشر و أولين ويضم هذا الاتجاه النظريات التالية :

- النظريات التي تقوم على أساس اقتصاديات الحجم
- النظريات التي تعتمد على المنافسة غير الكاملة

وفي الواقع تعتبر هذه النظريات الأساس التي تنطلق منه سياسة حرية التجارة ، وعموماً فإن مذهب حرية التجارة الدولية يميل إلى الانتشار وكسب كثير من المؤيدين وخاصة مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة ، والعمل بمبادئ المدرسة الكلاسيكية التي تقدم مجموعة من الحجج المؤيدة لحرية التجارة .

.

ثانيا:حجج أنصار الحرية التجارية

[1] صالح الدين نامق ، **التجارة الدولية والتعاون الدولي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986، ص 234

[2] زايري بلقاسم ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، دار الأديب للنشر والطباعة ، وهران ، 2006، ص 154

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد،بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الوردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا [1].

حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود و العقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع و الخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء ،و من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ".[2]

وهي عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية والتي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة التي تتضمن بذاتها الكفاءة الاقتصادية ، والتي بدورها تحقق الحد الأقصى من الأنتاج والتوزيع الأمثل للموارد .ويعتمد أنصار هذا المذهب على حجج من أهمها :

1. منافع التخصص الدولي :

حيث تتخصص كل دولة في أنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية .ولما كان مدى التخصص يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل ،فإن نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل ، وفي هذا التخصص مايزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة .

2 . منافع المنافسة :

تحقق المنافسة أفضل الظروف للمستهلك ورفاهية الأفراد والصناعة ، فهي أولا تطبق جيد مبدأ سيادة المستهلك ، حيث أنها تؤدي إلى تخفيض أسعار جميع السلع وتتيح الإختيار للمستهلك بين السلع والبدائل المتاحة .ويتوسع المنتجون في أنتاج السلع ،ذات الخصائص المتنوعة التي يمكن تسويقها وتشبع جميع الأذواق وترفع مرونة الطلب وحرية الاختيار ،إزاء تعدد المنتجات وتعدد الخصائص.وتزداد جهود المنتجين نحو تحسين ومحاولة اكتساب طوائف المستهلكين في أطار السوق التي يتعدد فيها المنتجين والمستهلكين ومن ناحية الصناعة تحقق حرية التجارة حصول الصناعات الوطنية على مستلزمات الأنتاج ووسائلها في أحسن ظروف ممكنة من التسويق والمفاضلة [3].

[1] قدي عبد المجيد ،**السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ،الجزائر ،ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005، ص 249

[2] أحمد فارس مصطفي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982، ص 147.

[3] زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الأقتصادية الدولية** ، الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2003، ص 291

كذلك تؤدي حرية التجارة والمنافسة وتوحيد السوق ، إلى حرية الحركة والتنقل بين فروع الإنتاج وهذا مهم جداً لكفاءة الصناعات حيث تستطيع هذه الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة ويمكنها كذلك من مواجهة الاحتياجات المستحدثة ومواجهة المخاطر والتحول من فروع الإنتاج التي تحقق الربحية المثلى لكل صناعة ولكل بلد . وجميع هذه الأمور تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والنمو في الفروع المتخصص فيها وتوزيع المزايا النسبية بين البلدان المختلفة المشاركة في التبادل الدولي .

3 . الحد من قيام الاحتكارات:

تؤدي الحرية إلى الحد من الأحتكار والممارسات المحدودة للسيطرة على بعض الأسواق المحلية فنحن نعرف مساؤى الأحتكار في السوق من حيث تحديد الكمية وفرض الأسعار ، وفرض المواصفات والخصائص وعدم توافر فرصة الاختيار أمام المستهلك . ولذلك فإن عزل السوق المحلية عن السوق الدولية عن طريق القيود يعني ترك هذه السوق المحلية الاحتكارية لكي تسيطر عليه وتمنع تطبيق التجديدات والتغيرات التكنولوجية .وسوف تخفض الاحتكارات المحلية من كفاءة الاقتصاد و الصناعا ت الداخلية .ولعل في ممارسات المشروعات متعدد الجنسيات مما يؤكد وجهة النظرهذه، فهذه المشروعات تحتكر التكنولوجيا العالية الإنتاجية وتحاول الخروج على قيود الوردات من خلال التوطين في هذه البلدان ، ثم تستفيد بعد ذلك من قواعد الحماية لكي تعمل على القضاء على المنافسين المحليين والسيطرة على السوق الداخلية دون أن تطبق المعارف التكنولوجية المتقدمة المتاحة لها وخاصة في البلدان النامية [1].

4. إدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية :

لعل من أهم مزايا الحرية ، تطبيق التقدم الفني والتكنولوجي بمختلف البلدان والصناعات ، حيث أن سيادة السوق التنافسية يعني زوال أو اختفاء المنتج أو الصناعة ذات التكاليف المرتفعة والإنتاجية المنخفضة . ومع إتاحة البديل أمام المستهلك يضطر كل منتج أو الصناعة للاهتمام بالبحث العلمي ، والبحث لأجل التنمية ،وإدخال التغيرات التكنولوجية المستمرة ، لكي يستطيع أن يرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية . فيغلب مبدأ سيادة العمر الاقتصادي أكثر من العمر الوظيفي .

فالتقدم الفني هو أساس التقدم والاستمرار ، حيث أنه يحقق زيادة الإنتاجية ويخفض النفقات ويظهر منتجات جديدة ويزيد من الخصائص الوظيفية والقدرات الإشباعية .وهذه الأمور جميعها من شأنها أن تفيد المستهلك والمنتج والدولة المصدرة والدولة المستوردة ويتاح انتقال التكنولوجيا الجديدة ، فيرتقي الهيكل الصناعي لجميع الدول ، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني في دولة أخرى .

[1] مصطفى رشدى شيحه ،**الأسواق الدولية** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003، ص 160-161

5. توسع في الإنتاج :

أن سياسة الحرية التجارية بين الدول ستؤدي إلى وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجوم المثلى، فقد لا تتمكن بعض المشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الوصول إلى حجوم مثلى ، نتيجة ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها و بالتالي لا تستطيع تخفيض التكاليف إلى أقصى حداً ممكن[1].

هكذا تعمل الحرية التجارية على تشجيع التخصص، و ذلك بالتركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية، و عندئذ سوف تنتج هذه المؤسسات لا للطلب المحلي الضيق فحسب،و إنما للطلبين المحلي و العالمي، و حتما ستصل حجم هذه المؤسسات بالتدريج إلى الحجم الأمثل التي تحقق مزايا الإنتاج الكبير.

المطلب الثاني :أطروحة وحجج أنصار الحماية التجارية

أولا- أطروحة أنصار الحماية التجارية :

-أ- نظرة المدرسة التجارية للحماية:

لما كانت الدعامة الأساسية لقوة الأمة،في عهد التجاريين تقدر بما تمتلك من ثروة و تقاس هذه الأخيرة كما تقاس ثروات الأفراد، أي بما لديها من نقود المتمثلة في الذهب و الفضة فمن المنطقي أن تسعى هذه الأمة إلى زيادة و تنمية ثرواتها بكل السبل المتاحة لديها، إلا أن السبيل الوحيد للحصول على هذه الثروة بالنسبة للدولة التي لا تمتلك مناجم للذهب و لا للفضة هي التجارة الخارجية.

ولا يتأتى ذلك إلا إذا تحقق فائض في الصادرات عن الوردات والذي هو هدف السياسة الاقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية. فطالما كانت فكرتهم الأساسية هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها فإن ميزان التبادل الخارجي يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة

-ب- الحماية عند فريدريك ليست:

لقد وجدت لها روجاً في الدول النامية ، على الرغم أنها قامت في الدول المتقدمة الداعية للحرية التجارية، خاصة بعد أطروحةF.V list المتعلقة بالحماية في القرن 19م حيث شجع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لحماية الصناعات الناشئة فقط بالقطاع الصناعي، و هذا لفترة زمنية محددة أو مؤقتة، لأنه على أية دولة اجتياز عدّة مراحل قبل الوصول إلى وضعية الدول المتقدمة [2].

لاقت أطروحة List قبول كبير خاصة من طرف كل من الولايات المتحدة ، ألمانيا ، لحماية صناعاتهن الناشئة أمام صناعة المتطورة لكل من المملكة المتحدة وفرنسا .

[1] أحمد عادل حشيش ، محمود حمدي شهاب ، **الأقتصاد دولي** ، دار الجامعية ، مصر،2004 ،ص227

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 292- 293

ج-أطروحة إعادة تغطية السوق الداخلية لJ. mistral

يشير صاحب هذه الأطروحة إلى ضرورة تدخل الدولة لتوجيه أوجه النشاط الاقتصادي بهدف حماية السلع الوطنية و تنميتها للوصول إلى إعادة تغطية السوق الداخلية عن طريق سياسة التصنيع و لتحقيق هذا الهدف يستلزم توفر جملة من الإجراءات يمكن ترتيبها كما يلي[1] :

-1- ضمان منافذ لتصرف المنتجات من سلع التجهيز سواء عن طريق إبرام العقود التجارية أوالصفقات أو عن طريق المبادلة، أو بواسطتهما معا، وذلك بتقديم تسهيلات ائتمانية مشروطة للدول التي ترغب اقتناء هذه السلع

2- ضرورة الاهتمام بالدراسات و البحوث العلمية في مجال التكنولوجيا الرائدة والتي من شانها أن تعمل على نشر المعرفة التقنية و توسيع استخداماتها في الأنشطة الاقتصادية.

-3- دعم وحدات الإنتاج ذات الحجم الدولي و إعطائها الأولوية لكونها تسمح بالمحافظة على التوازن الخارجي للدولة، و عدم الاعتماد على تصدير منتج واحد مقابل تنوع الواردات تفاديا لحالات الاختلال الذي قد يتحول من اختلال ظرفي إلى اختلال هيكلي يصعب إعادة تصحيحه .

-4- ضرورة الشراكة الواسعة لرأسمال العام و الخاص، إذ يمكن للدولة أن تساهم في رأسمال بعض المؤسسات الخاصة لمساعدتها على أداء مهامها التي تندرج في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، و لتمكينها من تغطية السوق الداخلية و تجنيبها مناقشة السلع الأجنبية.

ثانيا- حجج أنصار الحماية التجارية :

هي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة .

لايعترض أنصار الحماية التجارية على مالحرية التجارة من مزايا فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي وأن التبادل يتعين أن يقوم على أساس الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج ،بل يرون أن هناك أهداف أخرى يتعين على الدولة العمل على تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا العمل والتخصص،ولهذا سوف نستعرض الحجج .[2]

[1] بوطمين سامية ، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية العلوم الأقتصادية ، الجزائر ،2001، ص 77

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 296

1. حجة الإنتاج والعمالة :

يعتقد الاقتصاديون الذين يؤيدون استخدام سياسة الحماية التجارية ، أن فرض ضرائب الاستيراد ، وإستخدام التحديد الكمي ، هو السبيل الوحيد من أجل زيادة الأنتاج ورفع مستوى التشغيل للعمالة من خلال تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد المحلي ويستند مؤيدو هذه الحجة إلى المبررات التالية :

. أن الحماية التجارية تؤدي إلى تقليص المستوردات ، التي بدورها تؤدي إلى أثر ايجابي على الإنتاج والدخل القومي ، وذلك وفقاً لمبدأ المضاعف الكينزي ، الذي يقرر بأن انخفاض التسربات في الاقتصاد المتمثلة بالمستوردات ، تؤدي إلى أثر المضاعف على الأنتاج فانخفاض الوردات، يعمل على زيادة الإنتاج بنفس المقدار من السلعة البديلة للسلعة التي تم تخفيض الاستيراد منها [1].

أن عدم استخدام سياسة الحماية التجارية ، يضعف المؤسسات الإنتاجية المحلية التي لاتستطيع المنافسة في السوق الدولي للسلع ، وهذا بدوره يؤدي إلى خروج الأيدي العاملة من السوق العمل

2. حجة الصناعات الوطنية الناشئة :

تعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج رواجاً في الدول النامية ، على الرغم من أنها قامت في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث كان أشهرها دعاتها الأمريكي ألكسندر هاملتون عام 1791، والألماني فريدريك ليست عام 1841، وذلك لمواجهة السبق الصناعي في بريطانيا ، حيث شعرا بالأسى والحزن إزاء التقدم البطيء في دوليتهما للصناعات الناشئة وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة البريطانية أوتحملها. ولهذا كانت دعوتهما إلى حماية الصناعات الناشئة لتحقيق مستقبل اقتصادي أفضل لهذه الصناعات وتأمين صمودها في وجه المنافسة الأجنبية.

أما الأسباب التي قامت عليها الدعوة إلى حماية الصناعات الناشئة [2]:

1. أن المنشآت المحلية الناشئة ، وخاصة في القطاع الصناعي لاتستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة ، لأن المنشأة حديثة العهد تواجهه تكاليف عالية لاتواجهها المنشآت القائمة منذ وقت بعيد ، ولهذا فإن حماية الصناعات الناشئة يمكنها من الاستفادة من الوفورات الأقتصادية الخارجية مثل أيجاد قوى عاملة مدربة وتحسين حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات ،وتحسين نوعية الإنتاج ،مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

2. يعتقد الاقتصاديون أن حماية هذه المنشآت ضروري لتمكينها من تجاوز فترة طفولتها الحساسة ، وبعد أن تصل إلى مرحلة النضوج ، فإنه يمكن الاستغناء عن هذه الحجة ،فمن الناحية التحليلية ،فإن هذه الحجة صحيحة ومنسجمة مع مبدأ الميزة النسبية ، فهذه الحجة تتضمن بأن الاقتصاد لايستغل موارده بشكل كامل أو كفؤ ،فإن المنشآت حديثة العهد غير الكفء ستكتسب الخبرة اللازمة لرفع كفاءتها ، مما يؤدي إلى انتقال

[1] حسام علي داود ،وآخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،دار المسيرة ، الأردن ،2002 ، ص 121

[2] أحمد جامع ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص ص 103-104

نقطة الإنتاج باتجاه منحنى إمكانات الإنتاج ،وبالتالي يمكن الدولة من الوصول إلى وضع أنتاجي كفؤ ويحقق لها ميزة نسبية .

3. أن الحماية الصناعات الناشئة يأخذ بعداً عالمياً ، فمع مرور الزمن فإن الرفاه الاقتصادي العالمي يتحسن ، وذلك لأن الحماية تمكن من أيجاد ميزة نسبية جديدة وإلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي .

3. حجة الأيردات الضريبية:

الجباية الضريبية كانت تمثل وسيلةٌ مهمة حتى نهاية القرن التاسع عشرٌ مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية الضريبة على الدخل كانت تقدر 25 % من المتحصلات الضريبية من الرسوم الجمركية وهي مرتفعة أيضاً في ألمانيا حيث تقدر الحصيلة الجمركية تمثل 16 % من المداخيل في سنة 1914 .

ولكن حجة الجبائية تناقصت نسبها في الدول المتطورة حيث في سنة 1960 الأيردات الجمركية مثلت 0.80 % من الأيردات العمومية للولايات المتحدة الأمريكية و04 % في ألمانيا ،هذه الحجة بقية على حالها في مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو ، خاصة في فترة الستينات حيث أن الأيردات الناتجة عن ضرائب التجارة الخارجية (حقوق الجمركية وضرائب على الوردات) قدمت فائدة كبيرة للأيردات العمومية للبلدان مثل تايلندا وكولومبيا [1].

أن أهمية الضرائب على التجارة الخارجية في حالة الدول السائر في طريق النمو تفسر جانب كبير لنوعية النظام الجبائي فيها . وكثير ما تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الوردات مما يؤدي إلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي .

الشكل(01) : العلاقة بين الضريبة والإيراد الكلي

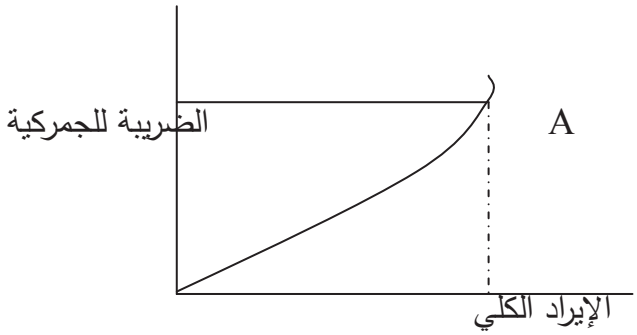

المصدر: أشرف أحمد العدلي ، **التجارة الدولية** ،ط1، مصر ، شركة الرؤية ،2006، ص108

[1] EMMANUEL COMBE. **Organisations mondiales du commerce**. Paris .Armand colin .1999.p 12

فعند النقطة A يبلغ الإيراد الكلي من الضرائب الجمركية حده الأقصى ثم يأخذ بعد ذلك في التناقص بزيادة الضريبة والسبب في ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الضريبة عن ذلك الحد يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الأجنبية بنسبة أكبر . كذلك تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى إتباع الدول الأخرى لسياسة معاملة المثل وخضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية .

4. حجة الحماية من الإغراق:

يطالب البعض بحماية الصناعة ضد الإغراق . والحديث على هذه الحجة يتطلب معرفة مفهوم الإغراق وأنواعه والآثار الاقتصادية المترتبة عليه .حيث يعرف الإغراق بأنه بيع نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في الخارج بسعر أقل من سعر البيع في السوق المحلي، والهدف منها اختراق شبكات وتدفقات السلع في التجارة الدولية بطريقة غير عادلة ،وتحاول بواسطتها تنمية صادراتها عن استخدام الأسعار التمييزية والاصطناعية أوالدعم أو المساعدات أوغيرها من الوسائل[1] .

أما عن أثار الإغراق حيث لا يضار المستهلك في الدول التي يقوم فيها المنظم بالإغراق طالما أن السعر لم يرتفع ،وكل مايحدث هم أن جمهور المستهلكين يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج فالزيادة في الإنتاج وما يتبعها من تخفيض في تكلفة أنتاج السلعة لم تعد عليهم بربح إلا أن المستهلك قد يضار إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في أنتاج سلعة أخرى فتصبح تكلفة الأنتاج في الدول الأجنبية أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة . وهذا ماحدث في ألمانيا قبل الحرب الأخيرة حيث كانت تبيع الصلب إلى هولندا بثمن أقل من ثمن البيع في الأسواق المحلية مما أدى إلى حصول شركات السفن الهولندية على مادة أولية هامة في صناعة السفن بثمن منخفض نسبياً فأدى ذلك إلى نقص نفقات أنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا مما ساع د على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها عنها في معظم دول أوربا أماعن الأثر في الدولة المغرق فيها فإذا كان الإغراق مؤقتا فإنه كثير مايضر بمصالح المنتجين ويحملهم خسائر كبيرة دون أن يعود على صناعة بربح .فهدف المغرق هنا هو القضاء على الصناعة المحلية عن طريق البيع بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تدهور الصناعة المحلية ، إلا إذا كان لديها من الاحتياطات والإمكانات مايمكنها من الصمود .فإذا لم تتمكن ،فإن المنتجين الأجانب سرعان مايسيطرون على السوق المحلية ويفرضون أسعار مرتفعة . في هذه الحالة تصبح الحماية بأشكالها المختلفة ضد الإغراق ، ضرورية لحماية أركان الاقتصاد القومي . أما إذا كان الإغراق دائما يؤدي إلى تصدير سلعة رخيصة باستمرار ، فإن الحماية تحرم المستهلكين من الحصول على سلعة رخيصة ، أي أنه لايعدو أن يكون بيع السلعة باستمرار بثمن منخفض [2].

5. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:

---

[1] مصطفى رشدى شيحه ،**اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة** ، مصر ، دار الجامعة الجديدة ،2003 ، ص 60

[2] أشرف أحمد العدلي ، مرجع سابق ،ص 109

قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدول بقصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي ،فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي حيث يزداد الأنفاق الكلي بزيادة التشغي ل كما يساعد رأس المال الأجنبي وما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج على تطوير فنون الإنتاج محلياً والارتفاع بكفاءته. ولكن جانب آخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يبدو في صورة إضرار بالاقتصاد الوطني ، وهو تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أوجزء من الأرباح ، والتقييم النهائي لسياسة الحماية من أجل جذب رأس المال الأجنبي يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها ، فضلاً عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج . حيث يمكن في ظل تلك الضوابط أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل القومي ودفع تنمية بعض فروع الإنتاج الجديدة والاستفادة بذلك من تأثير المضاعف في إنعاش فروع الإنتاج الموجودة[1].

المبحث الثاني : السياسة التجارية للدول المتقدمة

تظهر أهمية دراسة السياسات التجارية للدول المتقدمة من خلال ثلاث صور :

* أنها تعكس حالة الاقتصاد العالمي

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ،ص195

* أنها تمثل في الواقع الممارسة العملية للسياسات التجارية في مواجهة الفروض النظرية للنظريات والسياسات التجارية

* أنها تعتبر مقدمة ضرورية لفهم تطور النظام الدولي أوالعالمي للتجارة ، باعتبار أن هذا النظام هو في الحقيقة توافق في وجهات النظر .

أن السلوك الفعلي للدول الغنية هوخرق متواصل أو تحايل على الاتفاقية العامة والاتفاقات الأخرى التي تمخضت عنها جولات المفاوضات الجماعية تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة ،فالدول الصناعية تسعى إلى تحرير التجارة وتضغط من أجل المزيد من الحرية بقدر ما تتطابق مصالحها التجارية مع المبادئ هذه الحرية . ولكن عندما يلوح في الأفق أي ضرر تسارع هذه الدول إلى ضرب المبادئ وتقيد الحرية من أجل حماية صناعاتها الوطنية [1].

أن معظم الدول الصناعية لجأت إلى انتهاك أحكام بتطبيق مايعرف بالإجراءات الرمادية بقصد حماية مصالحها التجارية .وهذه الإجراءات عبارة عن طائفة من الأساليب الملتوية والترتيبات التجارية التي تطبقها بعض الدول وفقا لإتفاقيات ثنائية من أجل تقييد الوردات من الدول الأخرى إلى أسواقها المحلي ة وهي ترتيبات لاتقع تماما في المنطقة البيضاء التي تحتوي على المسموحات في الجات ،كم أنها لاتقع تماما في المنطقة السوداء التي تحتوي على المحظورات وفقا لاتفاقية الجات.وإنما هي تقع في منطقة الرمادية وسطى يتداخل فيها الانتهاك مع احترام قواعد المنظمة لذلك سميت بالمنطقة الرمادية .

ومن أشهر تطبيقات الإجراءات الرمادية هي اتفاقية الألياف المتعددة التي وقعت عام 1972 كإجراء قصير الأمد يطبق لمدة عام واحد ولكنه ظل يجدد عاما بعد آخر بصورة دائمة . وهو اتفاق يقيد صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية بحصص كمية لاتستفيد الدول النامية من المزايا النسبية في هذا الميدان .

وهي اتفاقية تنطوي على خرق صريح لقاعدتين من قواعد الجات فهي تستعمل نظام الحصص بدلا من التعريفية الجمركية . في حماية الصناعات الوطنية وهي تنطوي على التفرقة والتميز بين الأطراف المتعاقدة وبالذات الدول النامية التي تتمتع ميزة نسبية في صناعة المنسوجات والملابس وتعتبر منتجاتها أرخص من تلك الموجودة في الدول الكبرى[2] .

الفصل الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول:حقيقة الرسوم الجمركية والممارسة العملية في السوق الدولية

أن الممارسات الفعلية لهذه الدول تتفق جميعا في اتجاهاتها الرئيسية الإستراتجية ، وخاصة مايتعلق منها في خلق السوق الحرة المفتوحة والمتكاملة دون حدود وتحرير التجارة وإلغاء أغلب القيود المفروضة عليها تدريجيا

---

[1] مصطفى رشدي شيحه ، مرجع سابق ، ص 173

[2] علي إبراهيم ، **منظمة التجارة العالمية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1997، ص ص 50-51

وخلق الظروف الملائمة للمشروع الخاص وتنمية الإستثمارات الخاصة الأجنبية والقروض .وفيما عد ا هذه الاتجاهات الرئيسيةة إختلتفت وجهات النظر ،طبقا للاختلاف المصالح والمواقف الإقليمية [1]. **والجدول(01) :يوضح هذه المواقف الاقتصادية المختلفة .**

المجموعة	الحالة الاقتصادية للتجارة
الدول المصنعة حديثا	إنفتاح محدود،إعانات وتوجيه وتشجيع الصادرات ، حماية الصناعة الوليدة ،التوسع في الصادرات ،التوسع في الصادرات ،تحديد الصناعا ت التي تخضع للمنافسة ،تشجيع انتقال التكنولوجيا ، تنظيم الاستثمار الأجنبي
اليابان	جزئياً منفتحة ،دعم متزيد وتشجيع الصادرات ، التوسع في الصادرات ، تحديد الصناعات التي تخضع للمنافسة ،تشجيع انتقال التكنولوجيا ، تنظيم الاستثمار الأجنبي .
المجموعة الأوربية	منفتحة اقتصاديا نوعاً ما ،تحمي الزراعة ، إعانات للصناعات ، استخدام القواعد الإرادية لتحديد الوردات الزائدة ، تصدير متواضع لرأس المال ، وتنويع في الأستشمارات في الخارج
الولايات المتحدة الأمريكية	أكثر الدول انفتاحا ، داخلها رقابة على السوق ، حماية لصناعات محدودة ،وإعانات محدودة ، اتجاه نحو التنقل إلى الصناعات منخفضة التكاليف والأجور خارج الولايات

المصدر :مصطفى رشدي شيحه ،مرجع سابق ،ص 176

أولا: **الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية :**

رغم أن معظم الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية تعد منخفضة ،إلا أن المطبق منها على فئات عديدة من السلع لايزال عالياً على نحو مانع فالرسوم الجمركية المطبقة على كثير من المنتجات الاستهلاكية ، والزراعية

[1] مصطفى رشدي شيحه ، مرجع سابق ،ص 174

والمنتجات المستخدمة فيها العمالة بصورة كثيفة أعلى بمقدار 10–20 مرة من المتوسط الكلي للرسوم الجمركية ،فمثلاً يبلغ متوسط الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الملابس والأحذية 11 في المائة وتتزايد حتى تصل 48 في المائة ؛وعلى الرغم من أن الملابس والأحذية لم تمثل في عام 2001 سوى 2.50 في المائة من الواردات الأمريكية من حيث القيمة ، إلا أنها جلبت تقريبا نصف حصيلة إيرادات الرسوم الجمركية الأمريكية التي تبلغ 20 مليار .

ولاتختلف الاقتصاديات الصناعية الأخرى عن ذلك .فالإتحاد الأوربي على سبيل المثال ،يطلق رسوم جمركية تصل 232 في المائة على اللحوم و180 في المائة على الحبوب و17 في المائة على الأحذية .

على النقيض ذلك ،نادر ماتتعدى الرسوم الجمركية على المواد الخام والأليكترونيات 5 في المائة ، حيث تقوم الولايات المتحدة بتحصيل رسوم جمركية على الأحذية أكثر من رسوم السيارات ، حتى على الرغم من أن الأحذية لاتمثل سوى جانب صغير من الوردات الأمريكية [1].

الجدول(02) : الأحذية مورد أساسي لإيرادات الرسوم الجمركية **(الوحدة** :ببلايين الدولارات)

السلعة	القيمة	إيرادات الرسوم الجمركية
سيارات الركوب	110	1.20
الأحذية	15	1.23

المصدر: نفس المرجع ، ص 14

ثانيا : المتضررن من هذه الممارسات :

1. البلدان الفقيرة:

تتضرر بشدة البلدان النامية التي تصدر أساسا السلع الزراعية والسلع كثيفة استخدام للعمالة كالمنسوجات والملابس من جراء سياسات البلدان الصناعية الخاصة بالرسوم الجمركية . ويمكن للمرء أن يرى بوضوح التأثيرات المتباينة لهذه الرسوم الجمركية بالنظر في أسعار الرسوم الجمركية الفعلية، مقدار الرسوم على الواردات المحصلة كنسبة مئوية من أجمالي الواردات ،للبلدان المختلفة .فمثلا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحصيل رسوم جمركية بلغت 331 مليون دولار في 2001 على واردات قيمتها 2.5 مليار دولار من بنغلاديش وهي مصدر رئيسي للملابس وهذه الرسوم تزيد قليلا على

مبلغ قدره 330 مليون دولار حصلته واردات من فرنسا قيمتها 30 مليار دولار وهكذا فإن البلدان الفقيرة مثل بنغلاديش ،والتي بدأت الانتقال من زراعة والاعتماد على السلع الرئيسيةِ الأولية إلى الصناعة التحويلية الخفيفة ، تواجه أعلى رسوم جمركية فعلية تبلغ في المتوسط أربعة أو خمسة أمثال ما توجهه أغنى بلدان العالم .

والجدول رقم (03) : البلدان الفقيرة هي الأكثر تضرراً من الرسوم الجمركية

[1] دستين سميث ، حقيقة الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية ، **مجلة التمويل والتنمية** ، 2002، المجلد 39، العدد ، 03، ص14

الدول	الواردات الأمريكية (بمليارات الدولارات)	الرسوم الجمركية المدفوعة (بملايين الدولارات)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)
بنغلاديش	2.4	331	370
فرنسا	30	330	24170

المصدر:نفس المرجع ص 15

2. المستهلكين في البلدان الصناعية:

أن الرسوم الجمركية التي تمارس التفرقة تجاه الملابس والأحذية تضر كذلك بالمستهلكين في البلدان الصناعية ، حيث يكون وقعها ثقيلا على الفئات الأدنى دخلا ، التي تنفق حصة كبيرة من دخولها على الضرورات الأساسية ، فعلى سبيل المثال ، تنفق الأسرة يعولها أحد الأبوين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويبلغ متوسط دخلها 25095 دولار سنويا و1851دولار على أساس الملابس والأحذية

وتقدر رسوم الوردات عليها بما يصل إلى 308 دولار من ذلك المبلغ، أي ما يعادل 1.2 في المائة من دخل الأسرة المعيشية ، أي مايعادل أجر ثلاثة أيام عمل . غير أن متوسط دخل الأسرة التي يعولها الأبوين يبلغ 66913 دولار ويصل المبلغ الذي تدفعه رسوما على الوردات إلى 470 دولار أو 0.8 في المائة من دخلها، وهي نسبة تقل كثير عما تتحمله الأسر التي يعولها أحد الأبوين[1].

الجدول(04): التكلفة الحقيقية لرسوم الجمركية

	النفقات (بالدولارات)	أسعار رسوم الجمركية (بالمائة)	تكلفة الرسوم الجمركية(بالدولارات)
الطعام	1005	13-1	14
الملابس	1440	30-5	212
أحذية	411	30-10	68
منسوجات كتانية	60	10	5
سلع أخرى	68	11-0	8

المصدر:نفس المرجع ص 15

ومما يزيد الأمور سوء، أ ن الرسوم الجمركية المطبقة على الفئات المتماثلة من السلع الاستهلاكية تكون في غالب الأحيان أعلى من السلع الرخيصة منها من السلع الترفيه. فالرسوم الجمركية الأمريكية على القمصان الحريرية المستوردة لاتبلغ إلا 1.9 في المائة ، بينما تبلغ 20 في المائة على القمصان القطنية و 32.5 في المائة على القمصان المصنوعة من الألياف الصناعية وهكذا يتبين أن هيكل الرسوم الجمركية على المنتجات هوبمثابة ضريبة تنازلية على الفقراء الأقل قدرة على دفعها .

[1] دستين سميث ، مرجع سابق ، ص 15

ولاتقتصر هياكل الرسوم الجمركية من هذا النوع على المنسوجات وحدها . فهناك نوع آخر من الرسوم الجمركية التميزية هو الرسوم الجمركية التصاعدية ، عندما تتزايد الرسوم الجمركية مع درجة التجهيز لداخلة في المنتج ، فحبوب الكاكاو تقل أسعار الرسوم الجمركية المفروضة عليها عن تلك المفروضة على زبدة الكاكاو والتي تقل رسومها عما يطبق على الشكولاته .

المطلب الثاني: نماذج من السياسات التجارية في الدول المتقدمة

وندخل الآن في تفاصيل السياسات التجارية للكتل الثلاثة التي تمثل الدول المتقدمة : أمريكا ، اليابان ، الكتلة الأوربية

الولايات المتحدة الأمريكية: أكبر قوة اقتصادية في العالم ، والتي تراوحت سياستها بين الحماية في البداية والحرية الآن ، حيث استخدمت التعريفة الجمركية كأداة رئيسية للحماية ولم تستخدم الوسائل الأخرى للحماية إلا بصورة ثانوية .ومنذ عام 1974 فإن قانون إصلاح التجارة ،أدمج الإجراءات غير التعريفية في الإجراءات الخاصة بحماية الصناعة الأمريكية .ومع أن التقاليد الأمريكية كانت تقرر دائماً أنه لا سلطة أعلى من الكونغرس في التشريعات الضريبية والاقتصادية ، إلا أنه أعطيت صلاحيات كبيرة للسلطة التنفيذية لتطبيق الإجراءات الحمائية ،على أن يكون ذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

ولقد كانت أهم المبادئ التي تحكم مواقف الحكومة الأمريكية تجاه الوردات متمثلة في الشرطين الآتيين[1] :

النقطة الحرجة : يقضي بأنه من الممكن إعطاء تنازلات للدول الأخرى فيما يتعلق بإنقاص التعريفة الجمركية على الوردات القادمة إلى الاقتصاد الأمريكي بشرط إلا يمثل ذلك تهديداً للمشروعات الأمريكية ويعرض الطلب على لجنة أمريكية تقوم بالتفاوض وتبحث كل منتج بذاته . وتحدد اللجنة النقطة أوالمستوى الذي يمثل الحد الذي لايجوز النزول عنه بدون أن تتعرض المنتجات والصناعات الأمريكية للخطر .

شروط الهروب: فيعني أن أي أعمال أو مشروعات أمريكية، تشعر أنها مهددة نتيجة زيادة المنافسة من الوردات وكنتيجة تخفيض التعريفة لها أن تطلب من الحكومة تطبيق التعريفة التعويضية . وعندما تتأكد اللجنة من ذلك تعطي توصياتها للإدارة لكي تحدد التعريفة الفردية أو العامة كعلاج للضرر وكنتيجة لاتجاه الإقتصاد العالمي ، واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، نحو التوسع وتحرير التجارة الدولية إثر مفاوضات الجات المتكررة إتخذت الإدارة الأمريكية سياسة توسعية في عهد الرئيس كيندي فأعد برنامج تكيف التجارة (TAP) Trade Adjustment Program و أقرفيه أن المنافسة الدولية في السوق الأمريكية، كجز ء من تحرير التجارة

[1] مصطفى رشدي ،مرجع سابق ، ص 177

يستدعي إزالة الحواجز تجاه صادرات أمريكا للخارج مقابل إزالة الحواجز أمام واردات الولايات المتحدة أو الصادرات الدول الأخرى إلى السوق الأمريكية.ولمساعدة المشروعات والأعمال الأمريكية على مواجهة المنافسة الدولية الشديدة دون انخفاض في الدخل أو مستوى التشغيل تم إعداد برنامج تصحيح هيكلي لإعادة تأهيل الصناعات الأمريكية لمواجهة المنافسة. وقد تمثلت هده الإجراءات في تقديم سلف وقروض منخفضة التكاليف ، وتقديم المساعدة الفنية المشروعات ، وخاصة في مجال البحث و التنمية وتقديم المساعدات والخدمات الإدارية وتطبيق إجراءات أخرى لرفع كفاءة المشروع . وإذا لم تنجح هده الإجراءات في زيارة القدرة التنافسية للمشروعات وتخفيض النفقات يمكن للعاملين في الصناعات مرتفعة التكاليف أن يتقاضوا مساعدات مالية من الحكومة الفيدرالية حتى المرحلة التي يمكن فيها المال التحرك والتحول إلى قطاعات أكثر إنتاجية وتنافسية[1].

وبعد دورة طوكيو لتحرير التجارة اندمجت الولايات المتحدة في برنامج جديدة لتحرير التجارة ، وخاصة أن التحرير أتسع نطاقها واشتملت على كل نماذج وأشكال التجارة وخاصة قطاع الخدمات ، وهو القطاع الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية وتتمتع فيه بمزايا نسبية كبيرة في السوق الدولية ، وتستفيد الولايات المتحدة من أن الدولار هو عملة الاحتياط العالمية الأولى ويمثل أغلب السيولة الدولية ، حيث أن قيمته الرسمية مقدرة أعلى من قيمته الحقيقية وهو عكس أي اقتصاد آخر ، حيث يستطيع أن يحصل على كافة احتياجاته بإصدار الدولار ،وبذلك فهو اقتصاد يستطيع أن يصدر التضخم إلى أي دولة أخرى .[2]

الفصل الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

بالإضافة أن للولايات المتحدة قانون صادر عام 1974 به قسم شهير يعرف بالقسم 301 وهو نوع من الخرق الواضح لأحكام اتفاقية الجات ، لأنه يخول الإدارة الأمريكية فرض عقوبات من جانب واحد ضد صادرات الدول الأخرى التي تتخذ الإجراءات تجارية أو غير تجارية يعتبرها المشرع الأمريكي ضارة بالمصالح الأمريكية ،حيث يعد وزير التجارة الأمريكي (قائمة سوداء) بالدول التي تعرقل الصادرات الأمريكية وكانت اليابان والهند والبرازيل على هذه القائمة في عام 1989 وتم استبعاد البرازيل واليابان في عام 1990.وقد سمحت بفتح سوقها أمام السجائر الأمريكية ،كما أن البرازيل قامت بتعديل قانونها الخاص بالملكية الفكرية أرضاء للولايات المتحدة

[1] مصطفى رشدي ،مرجع سابق ، ص 177

[2] علي إبراهيم ، مرجع سابق، ص53

2-اليـابان : لقد فقدت بعد الحرب العالمية الثانية عدة ملايين من الأنفس البشرية وحوالي نصف أرضيها قبل الحرب وأربعة أخماس الثروة القومية وغالبية البنية الأساسية وأكثر من نصف الطاقة الصناعية . ولقد قامت بأعداد سياسات جديدة لإعادة بناء اليابان وتحقيق النمو والزيادة في التجارة ولقد تمثلت تلك السياسات في تحقيق الإستقرار النقدي وتثبيت الين ، والتحول من الشرق إلى الغرب خاصة اتجاه الولايات المتحدة ، حتى أصبحت اليابان العميل الثاني للولايات المتحدة بعد لحرب [1] .

ولقد حققت اليابان برامج حديثة مثل (**SUN rise- SUN sut**) تعتمد على إجراءات تشمل الضرائب والأستثمار والإقتراض وتشجيع التجارة وتشغيل شامل للموارد المادية والبشرية .ولقد عملت اليابان دائماً على تشجيع الصادرات ولكنها كانت أقل إنفتاحاً فيما يتعلق بالوردات،حيث تطبق اليابان مجموعة من الإجراءات فيها نوع من الإرهاق لمن يستورد بعض السلع الأجنبية . فالسيارة المستوردة تحتاج إلى مدة ثلاثة أشهر من الإجراءات اليومية حتى يتم الإفراج عنها .وهذا روتين قاتل ورادع كاف لمن تسول نفسه استيراد سيارة أجنبية .

كذلك نظام المشتريات الحكومية مصاغ بطريقة تجعله مقصورا على الشركات اليابانية ،ويتعذر على الموردين الأجانب الإطلاع على شروط الممارسات التجارية وبالتالي يحرمون من الدخول في منافسة الشركات اليابانية .

واستطاعت من خلال قيود التجارة والعوامل الثقافية أن تجعل السلوك الياباني يميل إلى تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة ،وساعده في ذلك أن المجتمع الياباني أحادي القومية إذا أن 99 بالمائة من السكان هم من أصل ياباني، كما أنه يغلب على الياباني حب العمل والإتقان وعادة الادخار والانتماء هذه العوامل الثقافية تؤكد وتدعم الإنتاجية والكفاءة [2].

الفصل الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

وطبقت اليابان إستراتجية محكمة حسب نظرية الأستاذ AKAMATSU المعروفة بإستراتجية طيران البط البري أي التنمية في أربع مراحل :

- استيراد بضاعة ما من الخارج.
- ظهور شركات يابانية تنتج هذه البضاعة وتنفرد بالسوق الداخلية (النزعة الوطنية)
- تصدير هذه البضاعة نحو الخارج
- الاستثمار في الخارج لإنتاج هذه البضاعة (تخفيضاً لتكاليف الإنتاج وربحاً لأسواق خارجية) إذا يستثمر اليابان معدل 15 مليار دولار سنوياً في الخارج

أن طبيعة الاقتصاد الياباني تعتمد على التبادل الخارجي لجلب الخامات والمحروقات 100 مليون طن من حديد ،و 300 طن بترول ، وتعتبر اليابان أكبر مستورد للمواد الغذائية في العالم ، حيث يساهم اليابان بـ 10

---

[1] مصطفى رشدي شيخه ، مرجع سابق ، ص183

[2] علي إبراهيم ، مرجع سابق ،ص 151-152

بالمائة في التجارة العالمية و 10 بالمائة من دخل العالمي ، ويمتلك اليابان لثاني أسطول بحري تجاري في العالم ،كما أن لليابان 4 موانئ من بين 10 موانئ الكبرى في العالم كل هذه العوامل تجعل اليابان قوة اقتصادية وتجارية كبيرة [1].

3-الاتحاد الأوربي : يمثل لاتحاد الأوربي أكبر كتلة تجارية في العالم ، ولكن إذا استعبدنا التجارة بين دول الاتحاد فأن الأثر التصديري لهذا الإقليم يكون قليلاً ، حيث أن 85 % من تجارة هذا الإقليم تتم بين أعضاءها، وبأن الغالبية العظمى من السلع التجارية لأوربا الغربية من السلع المصنعة 79.30 % بينما نسبة السلع الزراعية 12.1 % و6.6 % من منتجات التعدين. وتحتل المبادلات التجارية بين دول أهمية كبيرة على. فالتجارة بين دول المجموعة الأوروبية تمثل حوالي ربع التجارة العالمية في سنة 1991[2].

لقد أصبحت الكتلة الأوربية تشكل عائقا كبيراً في التجارة الدولية ،فقد تكونت السوق الأوربية عام 1957 والتي تحولت إلى الاتحاد الأوربي فيما بعد . وقد خلق هذا التكتل وضعاً جديد في إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود بين الدول الأعضاء في الكتلة . وهذا يعني إن المشروعات الأوربية أصبحت تعمل في نطاق

[1] هشام كمال ، **الوجيز في الجغرافيا** ، الجزائر ، مطبعة سبيكرال ، 2002، ص52

[2] عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، الأردن، ط1، دار الصفاء،1999، ص 24

اقتصاديات الحجم والقدرة التنافسية .كما طبقت تعريفة جمركية موحدة ،و مجموعة من القيود في مواجهة الدول الأخرى التي لم تنضم إلي المجموعة فخلفت هذه المجموعة وضعاً جديدا في التجارة الدولية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين أعضاء التكتل والقيود في مواجهة الدول خارج المجموعة .

وتحذر بعض الأوساط الإعلامية من خطر توسيع دائرة الإتحاد الأوربي حيث يصعب فيما بعد توحيد المواقف والقرارات الإستراتجية التي قد تطرح مستقبلا. وقد لوحظ ذلك جليا أثناء مفاوضات جولة الأورغواي .إن الإتحاد الأوربي ينتظر الحصول على اكبر استفادة وهو المصدر الأول عالميا ، وقد واجه الإتحاد الأوربي صعوبات كبيرة وبدى في موقف دفاعي أمام الأمريكيين الذين انتقدوا بشدة سياسة الدعم للمنتجات الفلاحية المتخذة في إطار السياسة الزراعية الموحدة PAC اضطر المفاوضين الأوربيي ن إلى أجراء تعديلات على الوثيقة في 21ماي 1992 التي يزيد عمرها عن 30 سنة واعتبرت هذه الخطوة بمثابة تراجع لصالح الأمريكيين ويمكن للمجموعة الأوربية أن تؤثر على نتائج المفاوضات مع الولايات المتحدة لصالحها .بالإضافة إلى ملفات شائكة مازالت تصنع الحدث بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة كالملف الثقافي ،وملف الطيران وغيرها ليبقى الإتحاد يحتل مكانة مرموقة قد تؤهله إلى قيادة القاطرة الاقتصادية الدولية مستقبلاً[1].

المبحث الثالث : السياسات التجارية للدول النامية

السياسات التجارية للدول النامية ، لاترتبط فقط بأهداف تنظيم العلاقات الخارجية الاقتصادية كالقضاء على الأختلال في ميزان المدفوعات وإنما ترتبط ارتباط وثيقاً بأهداف التنمية الاقتصادية ويقصد بالتنمية الاقتصادية تلك العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كماً ونوعًا وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية .

و لتحقيق ذلك تسعى الدول النامية جاهدة إلى خلق روح من الحركة و التوسع في اقتصادها الوطني بالدعوة إلى تنشيط حركة الحياة الاقتصادية و زيادة معدلات النمو بها.و بالنظر إلى تأثير التجارة الخارجية على توليد هذا النشاط بزيادة الحركية في قطاعات التصدير من جهة و تعمد على خلق موارد أجنبية لاستيراد

[1] مصطفى رشدي شيخه ، مرجع سابق ، ص185-186

السلع الرأسمالية الصناعية من الخارج من جهة أخرى و بالتالي تدفع خطى التنمية الاقتصادية قدما إلى الأمام[1].

فهذه العلاقة الوثيقة التي تربط بين التنمية الاقتصادية كهدف اقتصادي و اجتماعي و التجارة الخارجية تمكن أساسا في ارتفاع مستوى الدخل الوطني الذي يؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة على تركيبة الدخل الوطني و مستوياته، هكذا يتحقق هدف التنمية الاقتصادية في إنتاج سلع أكثر و أحسن لتزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.وفي سبيل ذلك قامت الدول النامية بإتباع مجموعة من الإستراتجيات ويقصد بالإستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال الاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو .

و على هذا الأساس نميز بين إستراتيجيتين أساسيتين للنمو هما : إحلال الواردات و تنمية الصادرات

وتعتبر الصين نموذج يحتدى به بالنسبة للدول النامية حيث استطاعت تطبيق السياستين وتحقيق نتائج باهرة ، حيث تمكنت خلال لسنوات العشرين الماضية ، أضافت الصين نحو تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم وخلقت 120 مليون وظيفة جديدة وانتشلت 400 مليون نسمة من وهدة الفقر . وهذه أرقام كبيرة تعادل إضافة بلد بالحجم الاقتصادي للبرتغال وخلق وظائف جديدة سنويا تعادل إجمالي العاملين في أستراليا ، والقضاء على الفقر في أثيوبيا ،ونيجريا وتنزانيا وزامبيا مجتمعة

الفصل الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول:إستراتيجية إحلال الواردات

تهدف إستراتيجية إحلال الواردات إلى بناء طاقات متطورة تسمح بالتحرر من الخارج في تلبية الحاجات المحلية هكذا نجد في سياسة التصنيع أساسا لإستراتيجية إحلال الواردات قصد إنتاج بدائل المنتجات المستوردة أي إنتاج السلع المنافسة للواردات باعتبار وجود طلب فعالا عليه مسبقا.

و لكي تتمكن هذه الصناعة الناشئة من التطور و إحلال محل الواردات لابد من تهيئة الجو المناسب لها بخلق سوق محلي لهذه الصناعة و توفير الحماية اللازمة لها عن طريق منع استيراد السلع المشابهة لها .وترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المتخلفة إلى حسن

[1] طلال البابا، **قضايا التخلف و التقدم في العالم**، دار الطليعة، بيروت، 1986 ، ص74

استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لأن إحلال الواردات من شانه مساعدتها على حل المشكلة بتوفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج بإنتاجها محليا.

فنجاح سياسة إحلال الواردات ليس معناه القضاء نهائي على مشكلة توفير النقد الأجنبي، بل على عكس قد تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، فهذا راجع إلى[1]:

1.أن أتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف المصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي المتوفر لديها.

2.يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فإذا اعتبرنا أن الواردات دالة موجبة في الدخل لتمكننا من معرفة هل توجد حقا علاقة طردية بين إحلال الواردات، و زيادة الواردات نتيجة زيادة الدخل

لهذا نجد في سرعة انتشار سياسة إحلال الواردات خاصة في الدول النامية ليس هكذا فقط بل يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.قبول التصنيع كسياسة و كهدف اقتصادي في العديد من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية.

2.تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

3.يؤدي إتباع هذه السياسة على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، خاصة مشكلة البطالة.

4. إن عبئ سياسة إحلال الواردات يقع على عاتق طبقات معينة من الاقتصاد المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية إذا ما قاموا باستيراد المنتجات المماثلة من الغير و التي لن تقوم بها إلا الطبقات القادرة.

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة إتباعه لإستراتيجية إحلال الواردات،والتقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مساوئ حيث تشير تجارب التنمية في الدول النامية في عقود الأربعة الماضية (1960-2000) إلى فشل إستراتجية إحلال الوردات في علاج مشكلة الاختلال الخارجي التي تعاني منها هذه الدول . فالنشاط انحصر بصفة أساسية في قطاع السلع الاستهلاكية .

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 140

ففي بداية عقد التسعينات من القرن العشرين وطبقاً للتقديرات التي وضعها **بلا بلاسا B.Balassa** في هدا الخصوص لاتوجد دولة نامية واحدة لديها حجم سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الصناعية يعادل نصف حجم سوق فرنسا ،وهى دولة صناعية متوسطة الحجم من الوجهة الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك إن العالم العربي الذي يتكون من 22 دولة يقل الناتج المحلي الإجمالي لدوله مجتمعة عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة صناعية متوسطة الدخل مثل أسبانيا في عام 2000.بل إن الناتج المحلي الإجمالي لأربعة وخمسين دولة أسلامية يصل إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة صناعية مثل فرنسا ،ويكاد يقترب من الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل ايطاليا في عام 2000[1].

1-المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها و تجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني.

هذا و ترتكز هذه الإستراتيجية على خلق بؤرة صناعية، وطنية متقدمة ترقى إلى المستوى العالمي من حيث الحجم، النوعية و تمكنها من احتلال مواقع تنافسية في السوق الاقتصادية الدولية، التي تمهد لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة تسعى إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة.

هكذا اكتسبت إستراتيجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من إستراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال في تصحيح الاختلالات و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

1.تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات،نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة، و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

2.اقتران إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لذا فزيادة ونمو الصادرات إلى تراكم مدخرات أكبر، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

3. تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق و حمايته، خاصة و أن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

4.إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة،على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق** ، مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005 ،ص 112-113

[2] عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق، ص133

5.أن فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية أو ترقية الصادرات على أساس أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلي، أي فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

وقد تحقق نجاح هذه السياسة ، من خلال زيادة معدل الصادرات والقدرة على اختراق الأسواق العالمية ومنافسة الصناعات الداخلية في الدول المستوردة . وربما كانت أكبر عقبة واجهت هذه السياسة تتمثل في البلدان التي تتمتع بحماية كبيرة. وقد استطاعت هذه الدول المزج بين زيادة الصادرات وحماية الوردات عن طريق المشاركة والعمل في المناطق الحرة[1] .

كما منح ت هذه المشروعات التصديرية كثير من الحوافز مثل التمويل التفاضلي ، الإعانات والدعم وتدعيم البنية الأساسية ، منح الكثير من الحوافز للاستثمار الأجنبي .

وهذه الحوافز تتفوق على الحوافز المالية . كذلك عملت تشجيع الصادرات من المنتجات غير التقليدية.

وقد استطاعت هذه السياسة أن تقدم في الأسواق المحلية منتجات رخيصة وجيدة وذات كفاءة عالية تنافس المنتجات الأجنبية وتحل محلها ، لأنها تعمل في أطار المنافسة الدولية ولاتفرق بين السوق الداخلية والسوق الخارجية ،كما سهل تفضيل المنتجات المحلية عن المنتجات الأجنبية .ولعل هذا العنصر يعتبر من أقوى وأكبر القيود المعنوية على التجارة الدولية

وعموما فإن سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق التنمية هي سياسة ناجحة حققت معدلات مرتفعة في النمو في بلاد جنوبي شرقي آسيا تتفوق بكثير على ما تم في أمريكا اللاتينية أو في الشرق الأوسط بالرغم من تمتع هذه البلدان الأخيرة بموارد ريعية ، وقد ترتب عليها أيضا معدلات نمو مرتفعة.

هذا وترى العديد من الدراسات الاقتصادية أن الأداء الاقتصادي للدول التي اتبعت الحماية قد اتسمت بالضعف، في حين أن تلك الدول التي طبقت سياسة تجارية انفتاحية كان لها دائما أداء اقتصاديا فعالا [2].

---

[1] مصطفى رشدي شيحه ، مرجع سابق ، ص ص 172-173

[2] عبد الرشيد بن ذيب ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2003.ص 391.

والجدول (05) :مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بين دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية من خلال تطبيق الأولى لاستراتيجية تشجيع الصادرات، والثانية تطبيق استراتيجية إحلال الواردات وذلك خلال الفترة 1965 – 1989

البيان	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)		معدل نمو الصناعة التحويلية(%)		معدل نمو الصادرات(%)	
	1980 - 65	80 - 1989	1989 - 65	1989 - 80	1989 - 65	80 - 1989
دول شرق آسيا	7,2	7,9	10,6	12,6	10	10
دول أمريكا اللاتينية	6	1,6	7	1,5	1 -	3,6

المصدر: :عبد الرشيد بن ذيب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2003.ص 391.

والواقع أن المقارنة بين سياسة إحلال الوردات وسياسة تنمية الصادرات هي مقارنة خاطئة ،حيث أنهما سياستان متكاملتان وليست سياسات متنافسة فجميع الدول في البداية طبقت سياسة أحلال الوردات وحقق ذلك تقدما في الميزان المدفوعات ، ثم جاءت بعد ذلك سياسة تنمية الصادرات لتكمل السياسة الأولى ، ولم تطبق أي دولة سياسة حرية التجارة إلا بعد أن تمكنت أن تكون لها صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى اخترق الأسواق ومازالت تلك الدول حتى الآن وبالرغم من تحرير الاقتصاد تطبق قيود خفية مثل الأجراءات الرمادية التي تطبقها الولايات المتحدة لأمريكية على السيارات اليبانية .

المطلب الثالث: النموذج الصيني

كانت التجارة الخارجية سريعة النمو هي مفتاح أداء الصين الاقتصادي الرائع على مدى العقود الثلاثة الماضية ،حيث قفزت صادرات الصين إلى أكثر من عشرة أمثال ، متجاوزة الزيادة التي بلغت ثلاثة أمثال التجارة العالمية التي حدثت في نفس الفترة . ونتيجة لذلك ،تخطت الصين 2004 اليابان باعتبارها ثالث أكبر مصدر في العالم بعد ألمانيا والولايات المتحدة.

وقد اتبعت الصين منذ بداية العام 1991 نظاما جديدا للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط والانفتاح الأقتصادي مما يزيد من المرونة في التجارة الخارجية ، ويتمشى مع نصوص اتفاقيات الجات . وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذتها الصين لتطوير التجارة الخارجية .

- تخفيض الرسوم الجمركية إلى المستوى العام الذي أقرته منظمة التجارة العالمية للدول النامية.
- تنظيم الاستيراد والحد من الإغراق وحماية الصناعات الصينية الناشئة
- إلغاء الدعم بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية والاهتمام بتصدير المعدات كاملة الصنع وزيادة الاهتمام بالرقابة على جودة الصادرات والوردات[1] .

ولكي نفهم هذه الآليات بشكل أفضل ، اضطلعنا بدراسة قام بها صندوق النقد الدولي منذ فترة قريبة تحلل نمو الصادرات، وتشير نتائج دراس ة إلى أنه رغم التحول المثير بعيد عن الزراعة والملابس والمنسوجات إلى الاليكترونيات والآلات فإن هيكل الكلي لصادرات الصين أصبح أكثر تخصصا وليس أكثر تنوعا [2]. ويعود الفضل في زيادة صادرتها بدرجة كبيرة إلى تجارة التجهيز أي ممارسة تجميع المدخلات الوسطية المعفية من الجمارك.

1 -أعادة التوزيع عبرالقطاعات :

عند مقارنة قطاع التصدير في الصين في عام 1992 بصورة لعام 2005 بفحص الكيفية التي تغير بها تكوين صادرتها ، نجد أن هذا القطاع مر بتحول مثير منذ عام 1992.فقد حدث تراجع كبير في حصة الزراعة والصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والملابس مع نمو حصة الصناعات التحويلية الثقيلة مثل : الاليكترونيات والأجهزة الكمبيوتر . وبمزيد من التجزئة ، نلقي نظرة على التغيرات في داخل قطع الصناعة التحويلية ، ونبحث بشكل خاص كيف تم تصحيح حصص التجارة في كل القطاعات الكبرى التي تشكل معا 70 في المائة

[1] جاها نجير عزيز ، إعادة التوازن في الصين ، **مجلة التمويل والتنمية** ، سبتمبر ، 2007، المجلد 44 ، العدد3، ص27

[2] سامي عفيفي حاتم ، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية** ، مصر ، الدار المصرية اللبنانية ،2005، ص 378

من صادرات الصين من الصناعة التحويلية . فنجد أن هناك انتقالا ملحوظ من المنسوجات والملابس والأحذية واللعب إلى أجهزة المكاتب والآلات الكهربائية وأجهزة الأتصالات السلكية واللاسلكية [1]. **الشكل(02) : نحو صادرات إليكترونية**

(نسبة مئوية من الصادرات الصناعية)

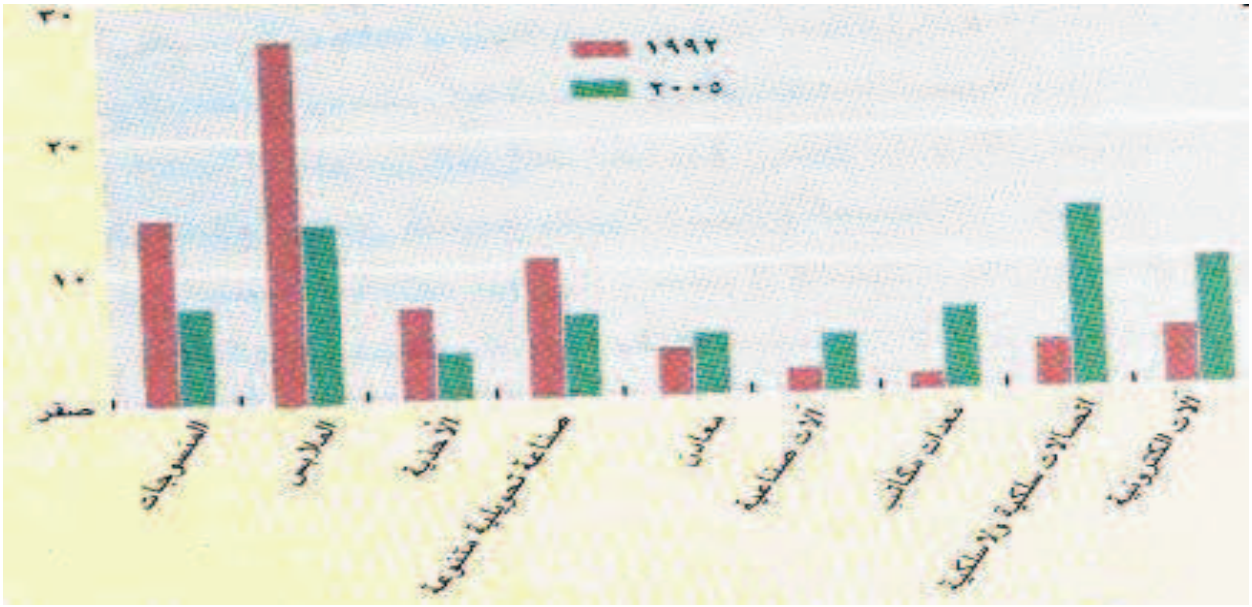

المصدر :نفس المرجع ،ص 39

2 -**صادرات تصبح أكثر تخصصاً:** في السنوات الأخيرة بدأت حكومات عديدة في تعزيز هيكل للصادرات أكثر تنوعا بأمل تعويض الصدمات السلبية المحتملة في قطاعات رئيسية . وهذا الأسلوب في المرحلة المبكرة من التنمية قد يساعد المزيد من تنظيم مشروعات الأعمال ، على وتعريف المنتجين على منتجات جديدة لهم فيها ميزة تنافسية عالمية والتوسع فيها ، ولمعرفة إذا ما كانت الصين قد تحركت في اتجاه مزيد من التخصص أو التنويع

سننظر في توزيع الصادرات على مر الزمن . وقد وجدنا أنه على الرغم من الزيادة في أجمالي عدد المنتجات المصدرة من الصين ، فإن درجة التخصص قد زادت بشكل طفيف . وهذه الزيادة ملحوظة بشكل خاص في المنتجات عالية المرتبة .إذا تمثل أعلى عشرة منتجات للتصدير الآن مايقرب من 25 في المائة من قيمة الصادرات بينما كانت أعلى عشرة صادرات تمثل في عام 1992مجرد 10 في المائة من قيمة

[1] ماري أميتي وكارولين فرويند ،ازدهار صادرات الصين ، **مجلة التمويل والتنمية** ، سبتمبر 2007 ، المجلد 44، العدد3، ص38-41

الصادرات ، وبالمثل فإن أعلى مائة منتج تمثل 54 في المائة من التجارة مقابل 45 في المائة في 1992 . وتعني هذه النتائج ضمنا أن المزيد من التخصص دون سواه هو الذي أسهم في نمو الصادرات[1].

المبحث الرابع : من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة

شهدت السنوات الأولى من ثلاثينات القرن العشرين تفاقم المصاعب والمشكلات الاقتصادية بسبب الكساد الاقتصادي العالمي . وما كا د العالم يفيق من أهوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939. وقد أدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الدولي إلى انعقاد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم الاتفاق الدول المجتمعة وعددها 44 دولة على أنشاء صندوق

[1] ماري أميتي وكارولين فرويند،مرجع سايق ، ص 41

النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستمر ، ولإدارة السياسات النقدية والمالية العالمية .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية فكر الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول . ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات الأمريكي انعقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل في لندن في عام 1946، واستكمل أعماله في جنيف عام 1947 ثم اختتمها في ((هافانا)) عاصمة كوبا 24 مارس 1948 ،وحضرته 56 دولة وذلك لأنشاء منظمة الدولية للتجارة . ولكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ مطلقاً ،وذلك أن الولايات المتحدة لم تصادق عليه وكان عاملا في تراجع الأخريين عن التصديق .

والسبب في عدم تصديق أمريكا على ميثاق هافانا رغم أنها هي التي أعدت المشروع الأولي له يعود إلى أنها لم تقبل أي استثناء أو خروج على الأصل العام في حرية التجارة يأخذ في الاعتبار مصالح الدول التي تعاني صعوبات في موازين مدفوعاتها ، وهناك سبب أخر هو أن المنظمة لو قامت سوف تشكل أفتئا على صلاحيات الكونغرس الأمريكي في سن التشريعات الوطنية الخاصة بالتجارة و كان الاقتصاد الأمريكي مسيطراً وليس في الحاجة إلى تنظيم دولي يحد من سيطرته وانتشاره[1].

أن عدم التصديق على ميثاق هافانا لعام 1948.أدى إلى تثبيت الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية .وهي اتفاقية جماعية تم التوصل إليها في 30 أكتوبر 1948 بواسطة 23 دولة ويسمى اتفاق الجات ((**GAAT**)) وهو اختصار للعبارة الإنجليزية General Agreement on Tarifs and Trade

واتفاقية الجات تقع في 38 مادة فقط هي تشكل الفصل الرابع من ميثاق هافانا وجزء من الفصل الثالث ، ولكن مع تعدد العلاقات التجارية الثنائية اكتسبت الجات شهرة كبرى بإجرائها جولات متوالية من المفاوضات وأصبحت الجات هي الأداة الوحيدة الدولية التي تشكل قانونا للعلاقات التجارية المقبولة بواسطة القوى الكبرى الاقتصادية وزودت بسكرتارية مع مدير عام مهمتها القيام بالأعمال التي تسندها إليها الدول الأطراف ،وأصبحت بذلك أقرب إلى المنظمة دولية متخصصة وشكلت أحد إضلاع مثلث

الفصل الأول السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة

بريتون وود .وهي تلعب دوراً مكملاً لدور الصندوق والبنك الدوليين في كونها الحارس على بقاء أسواق الدول النامية مفتوحة لدخول السلع من الدول الصناعية.

المطلب الأول : مبادئ الجات وجولاتها

أولاً– مبادئ الجات

[1] علي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 11-20

تدافع الجات منذ قيامها عام 1948 عن العديد من المبادئ المستمدة من الفكر التقليدي والنيوكلاسيكي وتعتبر أن النمو التجارة الدولية يقود حتماً إلى التنمية الاقتصادية .

I- مبدأ عدم التمييز :

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح على ضرورة منح كل طرف متعاقد ، وفوراً وبلا شرط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوي على التمييز بين الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية . ويعتبر مبدأ عدم التمييز هو الركيزة الأساسية للاتفاقية ويتحقق هذا المبدأ من خلال وجوب المراعاة لشرطين ، شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل

1 -**شرط الدولة الأولى بالرعاية :** والمفهوم العام لهذا الشرط هو أنه اتفاق بين دول ذات سيادة ،الذي بموجبه يلتزم كل طرف بأن يعامل الأطراف الأخرى في الاتفاقية معاملة لاتقل عن تلك التي تمنحها لدولة ثالثة .

وهذا المبدأ منصوص عليه في المادة الأولى من الأتفاقية ،فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد يستفيد منها ودون مطالبة باقي الدول الأعضاء في الجات ،ولقد استثنت الدول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات المماثلة لما يأتي :

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية

ب -العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا وفرنسا وايطاليا وبعض البلدان النامية التي كانت قديماً مستعمرة لها .

ج -الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ، وتشجيعاً على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أن الجات لاتتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق الأوربية المشتركة

إلا أنه تمت التفرقة في هذا الصدد بين التكتلات للدول المتقدمة والدول النامية كما يأتي[1] :

التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة :

تعفى من شروط الدولة الأولى بالرعاية ، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة حتى ولو كان ت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين . ويسرى هذا اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية .

- **التكتل الأقتصادي للدول النامية :** تعفى من شروط الدولة الأولى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين . ويسري هذا على اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية .

[1] سمير عبد العزيز ، **التجارة العامية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية** ، مصر ، مطبعة الإشعاع الفنية ،2001، ص16

2- شرط المعاملة بالمثل : وهذا يعني في جوهره عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية ، مثل الضرائب أو الرسوم ، أو القوانين والقرارات والأجراءت التنظيمية الأخرى ، كوسيلة لحماية المنتج المحلي ، ومن ثم التميز ضد المنتج المستورد ، فالدول المتعاقدة تلتزم أن تعطي السلعة المستوردة معاملة لاتقل إمتياز عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محلياً

ومبدأ عدم التميز كغيره من قواعد ومبادئ القانون الدولي ، وله استثناءات وذلك في نوعين أحدهما لصالح التفضيل التعريفي والثاني لصالح الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ،وقد وردت هذه الاستثناءات في لمادة 24 من الأتفاقية العامة[1] .

II-مبدأ الشفافية :

ويعني الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ، أي التقييد الوردات من الدول كقاعدة عامة ، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية إلا في الحالات خاصة وطبقا لإجراءات محددة في الأتفاقية . ومن أمثلة هذه الحالات الخاصة ما تضمنته المادة 12 من اتفاقية الغات التي تخول الدول المتعاقدة تقييد تجارتها لإغراض تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

وقد نصت الاتفاقية العامة في الفقرة الأولى من المادة 11 على أنه لايجوز فرض القيود الكمية على الوردات أو الصادرات ومن خلال هذه المادة نجد أن هذه الأتفاقية ، تمنع فرض القيود الكمية بعامة ، حيث اشترطت أنه ليس من حق أي طرف في الأتفاقية أن يفرض على المنتجات الأطراف المتعاقدة الأخرى أية قيود سوء في التصدير أو الاستيراد لمنتج معين موجه لطرف متعاقد آخر أو فرض قيود أخرى غير الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى .

إن تخفيض الرسوم الجمركية ، هوأحد المبادئ الأساسية ، التي تقوم عليها الأتفاقية العامة ،ويتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة أساسية من خلال الدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية ، وربط هذه التعريفات ، أي تثبيتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقا الإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفة ، وذلك حتى تكون خطوات تخفيض الحماية غير قابلة للارتداد .

ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء في الأتفاقية ، على تخفيضات الجمركية بصفة دورية .وكان النظام السائد في المفاوضات هو معالجة كل منتج على حدة ثم إجراء تخفيض جمركي عليه بطريقة مستقلة .

[1] عبد الناصر نزال العبادي ،مرجع سابق ، ص 32

وبما أن المفاوضات كانت لاتتم في وقت واحد وبين كل الدول ، فإن تنفيذ ذلك كان محدوداً ،نظراً أن كل دولة طرف في المفاوضات ، تسعى إلى تحقيق مزيد من التخفيض الجمركي على المنتجات التي تعنيها فقط ، فالدورات الخمس الأولى كان أسلوب التفاوض في إطارها ثنائياً فكل دولة أو إتحاد جمركي ، يشترك في المفاوضات يقوم بإعداد قائمتين ، أحدهما خاصة بالمنتجات التي ترغب التوسع في تصديرها ، والتي تطلب من عضو أو أكثر تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها أما القائمة الثانية فتتعلق بالسلع التي يمكن استيرادها مع موافقتها على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها . وتعتبر هاتان القائمتان أساسيتان في سلسلة المفاوضات التي تجرى خلال المفاوضات لما تمثله من مزايا وما تؤدي إليه من معاملة بالمثل بين الطرفين .

ولكن منذ دورة كندي الدورة السادسة تغير هذا الأسلوب لكي تصبح المفاوضات على أساس مجموعة من المنتجات وليس منتجاً بمنتج وعلى أساس تعدد الأطراف[1].

ثانيا- جولات الجات :

لماكان تحرير التجارة الدولية هو الهدف الأساسي من إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة منذ نشأتها، حيث تمخضت عنها 8 جولات للتفاوض. كان تتويجها بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي كانت تعبيرا مؤسساتيا عن النضج الذي آلت إليه عملية بناء (OMC-WTO) العلاقات الاقتصادية الدولية انطلاقا من مقاربات النظرية الكلاسيكية وبالتحديد الريكاردية، في مجال تحرير المبادلات وما يحققه ذلك من مكاسب على البلدان المنخرطة في سيرورته على اختلاف مزاياها النسبية في التخصص الإنتاجي. ويستهدف السياق العام لتحرير المبادلات تحقيق هدف أسمى يتمثل في تعزيز الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي لمشروع أسمى لهذه العقيدة التحريرية.ولذلك كان التخلي عن الحمائية التجارية صميم ما استهدفته جملة مقررات مختلف جولات التفاوض متعدد الأطراف وكذا ما تنص عليه القواعد المكرسة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة أساسا في[2]:

1- التخلي عن نظام الحصص بالنسبة للواردات أي القيود الكمية للاستعاضة عنها بالرسوم الجمركية وذلك لإضفاء مزيد من الشفافية بالنسبة للمتعاملين؛

2- التخفيض ثم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية؛

3- التخلي عن الدعم الموجه للأنشطة الاقتصادية بسبب آثار التشويه التي تخلفها على المبادلات التجارية الدولية وإحلال المقاييس الدولية للإنتاج محل تلك المعمول بها محليا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** ،مصر، الدار الجامعية ، 2003،ص ص 35-34

[2] Michel RAINELLI, **L'organisation mondiale du commence**, 6éme édition, La découverte, Paris 2002,p52

4- تعديل ثم تكثيف التشريعات المحلية في مجال الأنشطة التجارية والمالية وقوانين الحماية الاجتماعية وسوق اليد العاملة وفق ما تقضيه شروط ومتطلبات جلب واستقطاب رؤوس الأموال وعلى وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر.

كنتيجة لذلك أجريت ثماني جولات بما فيما جولة أوروغواي حيث تختلف من حيث: مدّة انعقادها، الموضوعات التي عالجتها و النتائج التي توصلت إليها.

و فيما يلي سنقوم بعرض ملخصا لهذه الجولات في **الجدول رقم (06): ملخص لجولات الجات**

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	1961-60	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967-64	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1979-73	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأوروجواي	1993-86	125 و عدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية	%40	%24 إلى %36

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص46.

المطلب الثاني : نتائج دراسات مختلفة لتأثير الجات 94 على اقتصاديات الدول النامية

لمعرفة الآثار المحتملة لتأثير النظام التجاري الدولي الجديد على اقتصاديات الدول النامية بالدرجة الأولى فقد أجريت عدة دراسات بحثت في هذا الموضوع. وسنتعرض عدد من هذه الدارسا ت الكمية التي أجريت من أجل تقدير الزيادة في الدخل العالمي في الأماكن التي توقع تحققها ،حيث يتوقع زيادة في الدخل العالمي نتيجة تنفيذ مجموعة إجراءات لتحرير التجارة كتلك التي اشتملت عليها نتائج جولة الأورغواي ،ويقصدبها الزيادة هي مجموع النواتج المحلية الإجمالية لدول العالم ،بعد فترة زمنية معينة من تطبيق هذه الإجراءات تحرير التجارة .

والملاحظ كل النماذج التي أجريت لتقدير الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة قد أخذت بالأفترضات :

1- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق ،ومن ثم غياب الأحتكار بدرجاته المختلفة

2 -ثبات العلاقات الرئيسية للنموذج ،مثل دوال العرض والطلب ومن ثم فإن التحليل يتصف بالسكون أو الأستاتيكية

وهذه الأفترضات تؤدي إلى ابتعا د تقديرات نماذج التوازن العام ، بدرجة كبيرة أو أخرى عن القيم الحقيقية للآثار الاقتصادية للتحرير التجارة ، وذلك لأنها تنطوي على شيء من التبسيط للواقع .

وتختلف نتائج نماذج الدراسات إلى العوامل الآتية [1] :

أ -الأختلاف في تصنيف الصناعات المختلفة إلى مجموعات متجانسة محدودة العدد

ب -الاختلاف في توزيع دول العالم على عدد محدود من الأقاليم في الدراسة

ت -الأختلاف في وقت إعداد النموذج ، ومن ثم الأختلاف في مدى دقة التعبير عن النتائج الفعلية التي أسفرت عنها جولة الأورغواي

ث -الاختلاف في مدى تغطية كل دراسة لمجموعة الإجراءات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي ، وكذلك الأختلاف في الاجتهادات بشأن التعبير الكمي عن بعض نتائج الجولة . فبعض الدراسات اقتصر على تقيم أثر التخفيضات في التعريفات الجمركية على السلع ، وبعضها حاول أن يوسع نطاق المعالجة ليأخذ في الحسبان أثر إزالة أو تخفيف القيود غير التعريفة على السلع . أو أثر تحرير قطاع الخدمات .

الجدول(07) :أثر المتوقع في الدخل العالمي في غضون عشر سنوات

[1] إبراهيم العيسوي ، الغات وأخوتها ،ط3، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص 115

الوحدة : مليار دولار سنويا

الجهة التي قامت بالدراسة	سنة البدء بالدراسة	الزيادة المقدرة	بأسعار عام	السنة التي ستحقق فيها الزيادة
1- مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا	1990	740	1990	2010
2- تكوين – بيروني ويكل	1991	262	1990	2005
3- تكوين – بيروني ويكل	1993	212	--	2005
4- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	1993	274	1992	2002
5- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مع البنك الدولي	1993	213	1992	2002
6- مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية	--	463	1990	2010

المصدر: ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ، ص 231

وهكذا فطبقاً لأعلى التقديرات ، من المتوقع إن لاتخرج الدول النامية مجتمعة بأكثر من 17 % من الزيادة المقدرة في الدخل العالمي من جراء تطبيق نتائج جولة أورغواي [1].

[1] ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 116

وبالطبع ،فإن المكاسب لاتتوزع بالتساوي على الكاسبين في معسكر الأغنياء أوفي معسكر الفقراء .ويوضح

الجدول(08): توزيع المكاسب بين دول العالم

الوحدة : المليار دولار أمريكي .

مجموع الدول	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
1- الدول الصناعية :	138.9	% 65.62
• السوق الأوروبية المشتركة	(61.3)	(%26.91)
• الولايات المتحدة الأمريكية	(36.4)	(% 17.17)
• اليابان	(27)	(% 12.72)
• دول أوروبا الحرة	(8.1)	(% 3.82)
• كندا و أستراليا و نيوزيلاندا	(6.1)	(% 2.90)
2- الدول الاشتراكية الاتحاد السوفيتي سابقا + الصين و كوبا و منغوليا.	37.4	% 17.64
4- الدول النامية – المتخلفة- :	35.7	% 16.84
• أرجنتين – برازيل – أندونسيا- ماليزيا – فليبين – تايلاندا.	(12.2)	(% 5175)
• هونغ – سنغافورة – تايوان – كوريا الجنوبية	(7.1)	(% 3.35)
• بقية الدول النامية بما فيها البلدان العربية	(16.4)	(% 7.74)
	212	%100

المصدر : عدنان شوكت شومان ، اتفاقية الجات الدولية ، دار المستقبل ، دمشق ، 1996، ص 127

أن أكبر المكاسب يذهب إلى الإتحاد الأوربي ،ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان والقليل المتبقي حوالي 10 % يذهب مناصفة إلى كل من بقية دول غرب أفريقيا من جهة ، كندا واستراليا ونيوزلندا من جهة أخرى .وعموما ،فإن أوربا الغربية مجتمعة تحصل عل حوالي نصف المكاسب الدول المتقدمة من تحرير التجارة ،بينما تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي الربع .

وفي ما يتعلق بالدول النامية ،يتوزيع نصيبها من الزيادة في الدخل العالمي المترتبة على تحرير التجارة، ويأتي في مقدمة الكاسبين الصين ودول شرق آسيا مرتفعة الدخل (النمور الأسيوية) حيث تصل نسبة الزيادة المتوقعة في الدخل المحلي الأجمالي لكل منها إلى 2.5 % .ويلي هذه المجموعة من حيث أهمية الكسب المتحقق بعض الدول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية منخفضة الدخل مثل الهند

مهما كانت الزيادة المتوقعة في الدخل ، فإن من المؤكد أن مكاسب الدول الصناعية ستكون أكبر بكثير ،ومن ثم ستكون مكاسب الدول النامية أقل كثيراً ،إن لم تتحول إلى خسائر [1].

المطلب الثاني : الأطارالعام للمنظمة العالمية للتجارة

و حتى يكون تحليلنا شاملا لاتفاقية الجات سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا، يحتم علينا الأمر توضيح خلفيات زوال الأولى لصالح الثانية.

أولا : خلفيات زوال الجات لصالح المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر اتفاقية الجات بمثابة وثيقة غير إلزامية وقعتها الدول المتقدمة و النامية على حد السواء قصد إزالة كافة القيود التي تعرقل حرية نشاط التجارة الدولية على المستوى العالمي لتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع الدولي كله، لذلك فإن المشاورات بين الدول الأعضاء و عقد المؤتمرات و الاجتماعات في إطار جولات منذ نشأتها سنة 1948 ، أسفرت في أوقات كثيرة عن تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات و الصادرات من السلع بين تلك الدول .

لكن و على الرغم من ذلك بقيت هناك العديد من القيود التي تعرقل التجارة سواء كانت قيود كمية أو مالية لا تتماشى مع أهداف الدول المتعاقدة عندما صيغت بنود الاتفاقية و نصت على أنها سوف تسعى جاهدة إلى إلغائها في المستقبل، و لعل ذلك يرجع إلى أن الاتفاقية نفسها قد صاحبتها بعض العيوب أدت إلى هذا الوضع و التي نلخصها فيما يلي[2] :

1-أن الجات ما هي إلا مجرد اتفاقية، ليس لها أي سيادة أو سلطة قوية و لا حق الفرض أو الإلزام لذلك فإن كل ما تنص عليه فيما بين الدول المتعاقدة هو القيام بإجراءات التفاوض والاستشارة، و ليست هناك أي عقوبات مفروضة إذا امتنعت ا لدول عن عدم تنفيذ أو ضرورة إجراء أي تخفيض.

2-أن وجود اختلاف في مستويات الأعضاء يجعل من الصعب الوصول إلى قاعدة أو اتفاق عام، خاصة بين الدول النامية و الدول المتقدمة ، هذا الذي لحظناه في أغلب الجولات.

3-إن الاتفاقية في حد ذاتها تفيد العديد من الدول التي تشارك أوالتي تحتل تخفيضاتها نسبة كبيرة من قيمة تجارتها الخارجية، خاصة و إن كانت التعريفة الجمركية عليها مرتفعة و هذا بطبيعة الحال يعتمد على طبيعة السلع نفسها . أما الدول التي تشكل تجارتها الخارجية العديد من السلع الزراعية و المواد الغذائية فإن التعريفة الجمركية عليها تكون بسيطة و بالتالي لا تستفيد الاستفادة الكاملة منها.

[1] ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق، ص ص 120-121

[2] مصطفى محمد عز العرب، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988 ، ص 310

4-أن التمييز في المعاملة التجارية قد يؤدي إلى خلق تمييز آخر، الذي يحول دون ازدياد و نمو النشاط التجاري، بل يؤدي إلى تقليل فرصها، فإذا لجأت دولتان للقيام بإجراء مفاوضات لتخفيض التعريفة الجمركية فيما بينهما، فإن الدول الأخرى قد تتبع سياسة عكسية أو مضادة لهما و بالتالي من شأن ذلك التأثير على حجم النشاط التجاري العالمي.

5-أن المفاوضات في حد ذاتها قد تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تقليل حجم النشاط التجاري و ليس إلى ازدياده، نظرا لأن نجاح هذه المفاوضات يعتمد اعتمادا كبيرا على ما إذا كان هناك أي تخفيض من أي جانب لزيادة صادرات الطرف الآخر ينبغي أن يقابل بنفس الدرجة لبعض المنتجات الأخرى التي تساعد على ازدياد صادراتها هي الأخرى لذلك فإن كل دولة قد تلجأ إلى إجراء تخفيضات على السلع و المتنوجات التي تؤثر عليها داخليا و تطلب من الطرف الآخر إجراء التخفيض اللازم حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها إليها، و بالتالي فإن كل دولة تحتفظ لنفسها أسلوب الحماية، هذا بالإضافة إلى عامل الزمن الذي تأخذه هذه المفاوضات للوصول إلى الاتفاق المطلوب.لهذا دفعت هذه الأسباب مجتمعة إلى التفكير في خلق تنظيم جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في العالم خاصة بعد سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية و في العديد من دول العالم الثالث و تحولها إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق، الذي يعني تحرير التجارة الخارجية، و اتساع حجم السوق الدولية بشكل كبير جدا مما أسال لعاب الدول الصناعية الكبرى للسيطرة عليه، . لهذا أصبحت الحاجة الدولية ملحة لإنشاء منظمة تجارية دولية تحل محل الجات و لكن بصلاحيات و مهام أقوى من تلك القائمة عليها سابقا.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتداد للجات، بسبب ضرورية وجودها في عالم اليوم الذي يتجه نحو تقوية التكتلات الاقتصادية الإقليمية وينذر بخطر الحروب التجارية، و يتجلى ذلك بوضوح في الصراع التجاري الأمريكي- الياباني بشأن السيارات وقطع غيارها.

لهذا أعلن المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية في 15 افريل 1994 عن إسدال الستار عن أطول جولة من المفاوضات التجارية جولة الأورغواي عرفتها العلاقات التجارية الدولية في إطار الجات و التي دامت أكثر من 7 سنوات محاولة بذلك خلق كيان دولي جديد يكون له القدرة على التكيف أكثر مع المتغيرات الدولية الجديدة من جهة، و السعي إلى تحقيق أقوى اندماج بين اقتصاديات دول العالم من جهة أخرى، و بالتالي العمل على تذويب كافة الخلافات و التقليل من فرص نشوب حروب تجارية بين هذه الدول مستقبلا.[1]

وبهذا تكون المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي و المؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى والتي بلغت 28 اتفاق وبرتوكولا و قرارا وزاريا موزعة على 16 مادة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم عملها، إذ تتعرض هذه المواد إلى مجال نشاطها، وظائفها

[1] سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العالمية وآثارها بالدول الخليجية والعربية** ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، السعودية ، 2004،ص 39

ثانيا : المنظمة العالمية للتجارة

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي .

تمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسساتي لنظام التجارة المتعددة الأطراف الناتج عن جولة الأورغواي ، وتشكل بذلك الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي [1] .

2-مميزات المنظمة العالمية للتجارة عن " الجات " :

وتختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الجات فيما يل ي **الجدول (09) : أهم الاختلافات بين OMC و GAAT**

	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT	**المنظمة العالمية للتجارة WTO**
تاريخ الإنشاء واسم الأتفاقية المنشأة من خلاله	30أكتوبر 1947 خلال اتفاق حنيف	15أفريل 1994من خلال إعلان مراكش بعد اختتام جولة أورغواي
تاريخ بداية المهام ومقرها الاجتماعي	01جانفي 1948 بجنيف دخلت حيز التنفيذ	01 جانفي 1995 بجنيف
تصنيف الدول	أطراف متعاقدة	دول الأعضاء
النظام القانوني	– اتفاقية ذات شكل مبسط – ليس لها إطار مؤسساتي	– منظمة عالمية – مؤسسة تابعة لأمم المتحدة
الهيكل التنظيمي الداخلي	سكرتارية دائمة–مدير– جمعية عامة سنوية	مؤتمر وزاري– مدير– مجلس عام دائم
مجالات التدخل	–المنتجات الصناعية والزراعية –تقديم اقتراحات لتنظيم الأسواق – وضع سياسات مضادة للإغراق – تخفيض الحماية التعريفية .	– توسيع مجالات التدخل لتلمس قطاع الخدمات (منها الخدمات المالية ، النقل ، السياحة ،التأمين)
اتخاذ القرارات	تأخذ شكل اقتراحات بسيطة	إنشاء جهاز لفض النزاعات

Source : R.SEROUSSI , Exportation,DUNOUD. 7 édition, paris , 1996, p 42.

1 -**مهام المنظمة العالمية للتجارة :** تتولى المنظمة المهام التالية :

– الأشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ،بما في ذلك الاتفاقيات الجماعية .

[1] سمير صارم ،**معركة سياتل من أجل الهيمنة** ،دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 2000، ص 25

- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا بين بعض المسائل المعلقة، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- الفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الدول والأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وهذا طبقا للتفاهم الذي تم التوصل في إليه في هذا الشأن في جولة أورغواي.
- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليه.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والوكالات الملحقة به، من أجل تأمين المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

2 -**هيكل المنظمة:** تتشكل المنظمة العالمية للتجارة من الأجهزة التالية:[1]

أ- المجلس الوزاري: يجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويمثل الجهة الرئاسية للمنظمة ، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء يقوم هذا المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك ،فضلا عن اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف وهدا بنا ء ا على طلب الدول الأعضاء .

ب- المجلس العام : وهو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ؛ وينوب المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاد ،فضلا عن تولية مهام هيئة فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ويتجمع المجلس العام عند الحاجة ،ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء

ج -مجالس شؤون التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية: تتفرع من المجلس العام ،تعهد ويضع كل مجلس من هذه المجالس قواعد وإجراءات تخضع لموافقة المجلس العام ،وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء حسب الضرورة للقيام بمهامها .

المطلب الثالث : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة :

أن آخر جولة تجارية وهي جولة أوروجواي التي انطلقت منذ يزيد على 20 عاما مضت . كانت الأكثر طموحا حتى ذلك الوقت ،ومازال بعض من اتفاقاتها ينفذ حتى الآن كما تمخضت الجولة أيضا عن أنشاء منظمة

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 93

التجارة العالمية التي خلفت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وغطت بقواعد التجارة الدولية مجالات كانت من قبل مستبعدة من هذه القواعد أو تخضع لقواعد ضعيفة ، وعززت آلية تسوية المنازعات وتوالت المؤتمرات الوزارية من جنيف إلى سنغافورة إلى سياتل تم دوحة وكانكون وأخير هوكونغ .

ورغم هذه الإنجازات ،يواجه النظام التجاري العالمي تحديات كبرى فأولا ، أنه حتى بعد التنفيذ الكامل لالتزامات ،سوف تبقى الحماية عالية ومركزة في مجالات لها أهمية خاصة للبلدان النامية . ففي مجال الزراعة ،لم يطرأ سوى تقدم محدد في تخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة ، الأمر الذي يحول دون تنويع صادرات البلدان النامية .

أولا . الؤتمرالوزاري الأول في سنغافورة :

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية، والزراعة لأكثر من 120 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية. وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ ،حيث عقد في الفترة من 10 إلى 13ديسمبر 1996، وشمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء. وناقشت هذه الاجتماعات والجلسات المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليين من نشاط وتنفيذ اتفاقات جولة أورغواي.

وكان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا من أهمها: الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد ، المنسوجات والملابس ، التجارة والبيئة ،الاستثمار والمنافسة. الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيل التجارة[1].

كان المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة عام 1996 مخصصا بالأساس للمتابعة والمراجعة، ولكنه شهد استثمارا ضخما من الدول الكبرى لمرحلة "نشوة العولمة" ، للدفع باتجاه جولة جديدة من المفاوضات التجارية، باعتبار أن المنظمة هي بالأساس محفل تفاوضي مستمر، وأن الهدف هو التحرير المستمر إلى ما لا نهاية للتجارة الدولية. وكشف هذا المؤتمر عن سابقتين خطيرتين حددتا معالم المعركة التفاوضية داخل المنظمة في المراحل التالية، هما:.

أ- تأكيد الطابع غير الديمقراطي لعمل المنظمة، فعلى الرغم من أن القرار في المنظمة يفترض أن يتخذ بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء، فإن عمل المؤتمر ميز بين الجلسات العامة التي خصصت لبيانات افتتاحية للوفود، ولم تشهد تفاوضا حقيقيا، وبين الاجتماعات "غير الرسمية" التي تدعى لها

[1] أسامة المجذوب ، **العولمة والإقليمية** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2001، ص 167

مجموعات مختارة من الوفود، وتشهد المساومات الحقيقية والاتفاقات الجانبية، ثم يعرض ما يتفق عليه على عموم الوفود التي تقع حينئذ تحت ضغوط ،وهي تقنية تفاوضية مازالت معتمدة بشكل مكثف إلى اليوم، وتعرف في المنظمة باسم "الغرف الخضراء" في إشارة إلى الغرف الصغيرة التي يدعى لها عدد محدود من المجتمعين للتفاهم على ما سيشكل "توافق آراء" جميع الوفود

ب- توضيح إستراتيجية الدول المتقدمة لعمل المنظمة، والقائمة بجانب استخلاص المزيد من التنازلات من الدول النامية في القطاعات التي تهمها على التوسع فيما يعرف "بالموضوعات المتصلة بالتجارة" **Trade-related issues**، والتي تعني توسيع ولاية المنظمة لموضوعات غير تجارية لكنها "متصلة بالتجارة" مثل البيئة، ومعايير العمل، والاستثمار، استنادا على السابقة الناجحة للدول المتقدمة خلال مفاوضات جولة أورجواي، المتمثلة في إدراج موضوعات "الملكية الفكرية" في المنظمة ، ومن هنا ظهر ما يسمى "بموضوعات سنغافورة" والتي تشير إلى أربعة موضوعات تم إنشاء مجموعات عمل في إطار المنظمة لبحث إمكانية إدراجها في ولاية المنظمة هي: تيسير التجارة، والاستثمار، وسياسيات المنافسة، والمشتريات الحكومية.

ثانيا. المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا

وجاء المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة جنيف مايو 1998 في خضم الأزمة المالية الممتدة التي شهدتها دول الجنوب، بدءا من آسيا في منتصف عام 1997 ومرورا بروسيا والبرازيل عام 1998 ثم الأرجنتين عام 1999. وكان لهذا التوقيت نتيجتان فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية هما [1]:

أ- وضع الدول النامية خاصة تلك التي حاولت تبني استراتيجيات تصنيعية بقدر معقول من النجاح في موضع الدفاع، واتهام دور الدولة فيها بأنه سبب الأزمة لا سبب النجاح، وأن التحرير الشامل وغير المشروط لجميع أسواقها المالية والإنتاجية عل ى الطريقة الأنجلوأمريكية هو المخرج الوحيد المتاح أمامها.

ب-عدم وجود فرصة أمام هذه الدول المستنزفة كل منها في أزمتها الخاصة لبلورة مواقف أو استراتيجيات جماعية تجاه مطالب الدول المتقدمة بجولة مفاوضات جديدة.

ولكن الواقع أثبت أن التحرير المنفلت كان سبب الأزمة لا دور الدولة التنموي وه و ما أكده امتداد الأزمة لدول لم تكن تعتمد دورا كبيرا، وإنما قامت بتحرير أسواقها المالية كالأرجنتين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** ،مصر، الدار الجامعية ، 2003،ص 352

سعى مؤتم ر جنيف إلى إدخال موضوعات جديدة ولعل أهمها ، موضوع التجارة الالكترونية وبحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية وكذلك بحث الشفافية في عمل منظمة العالمية للتجارة وكذلك أيضاً موضوع التجارة والتمويل والمديونية ،ونقل التكنولوجيا

ثالثا . المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل

جاء المؤتمر الوزار ي الثالث للمنظمة في سياتل عام 1999 وسط تناقضات كبيرة وكان لثلا ث متغيرات أساسية[1]:

أ- المؤشرات غير الإيجابية في الاقتصاد العالمي والتي يتمثل أهمها في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو التجارة الدولية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998ماقيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 2 بالمائة بالعام السابق في نفس الوقت الذي فيه الانخفاض في صادرات الدول النامية 07 بالمائة ،تدهور أسعار السلع الأولية حيث انخفضت السلع غير البترولية عام 1998 بواقع 15 بالمائة .

ب- صراع مصالح بين الشريكين الكبار في المنظمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خاصة في الملف الزراعي، مما خلق مساحة مناورة أمام دول الجنوب لتخفيف الضغوط عليها، والتمسك بمواقفها التفاوضية.

ج- تبني إدارة كلينتون لسياسة الهروب للأمام في مواجهة التناقضات المحتدمة في مؤتمر سياتل، بالضغط ليس فقط من أجل بدء المفاوضات التجارية، ولكن لتشمل أيضا موضوعات جديدة لم يسبق الاتفاق عليها (ولم ترد حتى ضمن موضوعات سنغافورة سابقة الذكر) على رأسها موضوع معايير العمل، مما ولد إجماعا لدى الدول النامية ضد هذا الموقف واستعدادا للوصول بهذا الإجماع إلى منتهاه أي إلى إفشال المؤتمر برمته.

خروج حركة مقاومة في شوارع ضخمة ضد المنظمة تقوده أكثر من 700منظمة غير حكومية تنتمي إلى أكثر من 75 دولة باعتبارها رأس حربة العولمة، من خلال مشهد مظاهرات سياتل الشهيرة، التي اعتبرها كثيرون نقطة ميلاد حركة مناهضة العولمة ككيان متبلور ومؤثر، وإن كان الإنصاف يقتضي إيضاح أن هذه الحركة لم تكن عنصرا مؤثرا بشكل حاسم على المؤتمر، نظرا للتباين الضخم بين المشاركين فيها حول العديد من الموضوعات المطروحة للتفاوض (من معايير العمل إلى مبدأ التحرير التجاري ذاته)

أهم الموضوعات التي طرحت أمام المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل:

المناقصات الحكومية ،التجارة الإلكترونية، تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية ، معايير العمل والتجارة ، المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا ، البيئة والتجارة. الكائنات المحورة وراثيا، التجار ة والاستثمار ،الزراعة،المنافسة والتجارة، تسهيل التجارة (Trade Facilitation).

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 359

لعل هذا المؤتمر هو أشهر أعمال المنظمة ومؤتمراتها؛ بسبب الفشل في إصدار بيان أو إعلان عن المؤتمر يعبر عن اتفاق الأعضاء على أجندة عمل موحدة تجمع رغبات المشاركين، كما أثيرت خلافات بين الدول المتقدمة على طبيعة الموضوعات المطروحة، وأيضًا الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني التي ساهمت بدور فاعل في فشل المؤتمر.

ويرجع عدم إمكان التوصل إلى اتفاق حول الإعلان الذي كان يتعين صدوره عن المؤتمر للعديد من الأسباب أهمها:[1]

أسباب موضوعية:

- فشل المفاوضون في جنيف في التوصل إلى اتفاق حول مشروع إعلان يرفع إلى المؤتمر الوزاري يتضمن أقل قدر من نقاط الخلاف.
- صعوبة وتعقيد الموضوعات المطروحة، ووجود خلافات شديدة حولها، **مثل:** موضوع الزراعة، والموضوعات الجديدة، ومسائل التنفيذ.
- عدم توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف الرئيسية المشاركة لتقديم تنازلات، والوصول إلى حلول توفيقية.
- إحساس الدول النامية بعدم القدرة على تحمل مزيد من الالتزامات الإضافية.
- أرجعت صحيفة Financial Times فشل المؤتمر إلى عدم الشعور بالمسؤولية الذي يتسم به الرئيس الأمريكي حيث أشار إلى احتمال تطبيق عقوبات في حالة عدم التزام الدول بتطبيق معايير العمل أوحقوق العمل كما ترها الولايات المتحدة وعد م خبرة مايكل مور مدير المنظمة العالمية للتجارة [2] .

الأسباب التنظيمية:.

[1] سمير اللقماني ، مرجع سابق ،ص50

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 400

•الملابسات التي أحاطت بالمؤتمر، خاصة المظاهرات التي عرقلت عقد المؤتمر في يومه الأول، وإحساس بعض الدول بأن الدولة المضيفة قد حاولت استخدام ذلك كوسيلة للضغط على مختلف الوفود فيما يتعلق بموضوعات معايير البيئة ومعايير العمل.

•إضافة إلى بعض الملاحظات على إدارة المؤتمر، والأسلوب الذي جرى به تنظيم العمل، والذي ترتب عليه غياب عنصر الشفافية، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار بالنسبة لمعظم الوفود، خاصة الدول النامية.

• عدم تناسب المدة الزمنية للمؤتمر مع حجم وطبيعة الموضوعات المطروحة [1].

لم تذهب أحداث سياتل سدى . وأصبح الآن تمييز واضح بين مرحلتين في عمر منظمة التجارة العالمية : مرحلة ماقبل سياتل ، ومرحلة مابعد سياتل ، حيث أن المنظمة العالمية للتجارة تقرر في كتابها السنوي لعام 2000 الصادر بعد أحداث سياتل أن عليها أن تتعلم من هذه الأحداث حتى يتطور أدائها للأحسن . وأنها بالفعل تفعل ذلك الآن استجابة لأقترحات أعضائها ، حيث وضع برنامج عمل يستهدف أرضاء الدول النامية.

رابعا . مؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة

[1] إبراهيم العيسوي ، **الغات وأخوتها** ،ط3، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص 198

كان بدء جولة تجارية في الدوحة انطلاقة كبرى جاءت في أعقاب الاندحار الذي حدث في سياتل عام 1999. وتجعل الجولة الجديدة احتياجات البلدان النامية ومصالحها محور عملها ، الأ أن تحقيق نتيجة ناجحة للأغنياء والفقراء على السواء ليس على أي حال نتيجة محتومة .

لو تم ألغلاء جميع الحواجز التجارية ، فانه يمكن إنقاذ 500 مليون من البشر تقريبا من الفقر خلال 15 عاما وتكسب البلدان النامية نحو 200 مليار دولار سنويا في الدخول ونصف ذلك المبلغ على الأقل سينشأ من إلغاء القيود المفروضة على منتجاتها التصديرية في الدول الصناعية . وتوفر جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية أفضل فرصة منفردة للمجتمع الدولي كي يحقق هذه المكاسب[1] .

نطاق المفاوضات التجارية بالدوحة:

تطلب الأمر من المشاركين في المؤتمر مساومات شديدة للتوصل إلى توافق في الرأي حول نطاق المفاوضات ونلقي الضوء فيما يلي على أهداف المجالات الرئيسيةِ[2] .

الزراعة : تحسين فرص الوصول إلى السوق بصورة كبيرة ،تقليل دعم الصادرات بكل صوره ،بغرض إلغائه على مراحل وتخفيض الدعم المحلي الذي يشوه التجارة إلى حد كبير

الخدمات :الاستمرار في تحرير جميع فئات الخدمات وأساليب العرض

السلع الصناعية : الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية بما في ذلك الحدود القصوى للرسوم ،والرسوم الجمركية المرتفعة والرسوم الجمركية التصاعدية ،وكذا الحواجز غير الجمركية وخاصة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لبلدان النامية

إجراءات مكافحة الإغراق والدعم : توضيح وتحسين الأنظباط مع الحفاظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية الخاصة بهذه الاتفاقات وفاعليتها ،ووسائلها وأهدافها

اتفاقات التجارة الإقليمية :توضيح وتحسين الأنظباط والأجراءت في ظل القواعد القائمة لمنظمة التجارة العالمية السارية على اتفاقات التجارة الإقليمية

آلية تسوية المنازعات : تحسين تنفيذ الأحكام ومشاركة البلدان النامية

البيئة : اقتصرت المفاوضات على العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية ، والألتزمات التجارية المحددة الموضحة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ، وعلى تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية في وجه السلع والخدمات البيئية

نتيجة واقعية لجولة الدوحة:

[1] وليام كلا رين ، جولة الدوحة يمكنها أن تحقق أكثر مما يتوقعه المتشككون ، **مجلة التمويل والتنمية** ، مارس 2005، المجلد 42 ،العدد 1، ص 22

[2] آن ماكيريك ، جدول أعمال الدوحة ، **مجلة التمويل والتنمية** ، المجلد 39 العدد03 ،سبتمبر 2002، ص06

أن جولة لايمكن أن تسفر عن صفقة كبيرة ولم يفعل ذلك أي من أسلافها فقد أستغرق الأمر ثماني جولات للجات وخمسين عاما لتحرير قطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية نحو 25–35 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ومع هذا ، فمازال هناك كثير لابد من القيام به في مجال الزراعة والصناعة التحويلية . أذا يتعين على الأقتصادات الغنية والبازغة أن تحرر الزراعة والعدد القليل من القطاعات الصناعية التي لاتزال محمية والحاسمة بالنسبة للبلدان النامية . كما ينبغي أن تركز البلدان النامية تخفيض وتثبيت رسومها الجمركية؛ خاصة بالنسبة للصناعة التحويلية وقد يبدو كل ذلك أمر هينا .أن ذلك يشمل بالنسبة لكثير من البلدان النامية . ربع ناتجها المحلي الإجمالي بل أكثر من ذلك بالنسبة لمعظم الدول الأقل نموا وقد يكون هذا هو ما تم تحقيقه تقريبا في الجولات الثماني للجات ، وفضلا عن هذا ، فإنه أذا ما أطلقت جولة الدوحة إصلاحات محلية أضافية ، فإن مكاسب الرفاهة ستغدو ضخمة[1] .

خامسا . المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون بالمكسيك

انتهت اجتماعات منظمة التجارة العالمية بمنتجع كان كون بجنوب المكسيك، والتي تمثل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة بمشاركة 146 دولة، هم أعضاء المنظمة، ويشكلون أكثر من 95% من التجارة العالمية، في الفترة من 14-10 سبتمبر 2003م على امتداد خمسة أيام، وقد ع قد المؤتمر لاستكمال جولة الدوحة التي استهدفت الوصول في سنة 2005م إلى اتفاقٍ عام على تحرير أكبر للتجارة الدولية.

أن اجتماعات كانكون قد حملت حتى اللحظة الأخيرة الكثير من نقاط الاختلاف حول القضايا المحورية والأساسية، وبناءً عليه فقد شهد المؤتمر انقسامات خطيرة بين الدول الغنية والفقيرة حول عدد من القضايا الخلافية، ويأتي في مقدمة هذه القضايا[2]:

1-الملف الزراعي :

هو القضية الخلافية الرئيسية في كل اجتماعات المنظمة تقريبًا، خاصةً منذ مؤتمر سياتل 1999م، مرورًا بالدوحة وانتهاءً بمؤتمر كانكون بالمكسيك، حيث شَهِد المؤتمر خلافات واسعة حول الدعم المفرط للمزارعين، خاصةً في الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان، والذي ما زال هو القاعدة السائدة في هذه الدول، وذلك على الرغم من توقيع اتفاقيات دورة أورجواي في نهاية عام 1994م، وقيام منظمة التجارة العالمية، وذلك لتحقيق تحرير واضح في التجارة الدولية للسلع والمنتجات الزراعية، اعتمادًا على عناصر القدرة التنافسية، وبعيدًا عن تشوهات الأسعار، وهو ما عكس وجود قوة ضغط سياسية لقطاع الزراعة في الدول الصناعية الكبرى تمنع حكومات هذه الدول من الوفاء

[1] باتريك مسير لان ،النجاح يتطلب رؤية كلية ، **مجلة التمويل والتنمية** ، العدد1 والمجلد 42، مارس 2005، ، ص 24

[2] رائد الصفدي ، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** ، من كانكون إلى هونج كونغ ، نيويورك ،2005 ،ص 10

بالتزاماتها وتدفعها للتشدد في ممارسة الضغوط على الدول النامية بما يتناقض مع اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية وقواعد المنافسة والقدرات التنافسية كعنصر رئيسي في تحرير.

2 – قضايا الملكية الفكرية :

دارت مناقشات حادة حول هذه القضايا، خاصةً وأن الدول الصناعية الكبرى تحتكر حقوق الملكية الفكرية، خاصةً تلك الحقوق المرتبطة بتوفير الأدوية الرخيصة لمواجهة الأوبئة والأمراض وارتباط ذلك بمواطنين يشكِّلون 80 % من سكان تنخفض قدرتهم المادية بشكل كبير وتعجز حكوماتهم عن مساندتهم ودعمهم من خلال نُظُم للتأمين الصحي والعلاج، وهو ما يهدد حياة الإنسان بشكل مباشر.

3-ملف السلع الغير الزراعية :

يُعد هذا الملف أحد الملفات المهمة في جولة المفاوضات، حيث طالبت الدول المتقدمة بضرورة قيام الدول النامية بتخفيض جداول التعريفة الجمركية على وارداتها عن السلع غير الزراعية من أسواق الدول المتقدمة؛ بما يسمح بنفاذ صادرات الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولقد رفضت الدول النامية هذا الأمر؛ نظرًا لأن فتح هذا الملف ما هو إلا محاولة من جانب الدول المتقدمة لحرمان الدول النامية من حصيلة الجمارك التي لا تزال تشكّل موردًا مهمًا في ميزانياتها، كما أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بإلغاء أو تخفيض الضرائب الجمركية على السلع التي تتفوق في إنتاجها وتصديرها وهي السلع الصناعية، في حين أنها لا ترضخ لمطالب الدول النامية فيما يتعلق بإلغاء أو تخفيض الضرائب

الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية الآتية من الدول النامية والتي تتفوق فيها بعض الدول النامية بمَيزة تنافسية مرتفعة [1].

نتائج مؤتمر كانكون :

فشل مؤتمركانكون رسميًا في التوصل إلى إعلان ختامي بعد انهيار المحادثات الرامية لتحرير التجارة في العالم، ومنيت المحادثات بالفشل الذريع بسبب الخلافات الحادة بين الدول الغنية ونظيراتها الفقيرة، خاصة ًالملف الزراعي وقضايا سنغافورة ،وقد تركزت الخلافات حول الملف الزراعي في عدم رغبة الولايات المتحدة وأمريكا في إنهاء الدعم الذي توفره لمزارعيها ورفضها إزالة دعم الصادرات بما يتناقض مع تحرير التجارة العالمية، ويؤدي إلى تش وه الأسعار، واعتماد تجارة السلع الزراعية الدولية على أسعار لا تقررها القدرات التنافسية بقدر ما يقررها الدعم الزراعي المفرط ونظام الحصص والقيود الكمية ودعم الصادرات الزراعية، وهو ما يُعدُّ عائقًا أمام المنتجات الزراعية في الدول الفقيرة.

أما بالنسبة لموضوعات سنغافورة فقد تركزت الخلافات حول إصرار الدول المتقدمة خاصةً الاتحاد الأوروبي على أن تبدأ الدول الفقيرة محادثات بشأن وضع قواعد جديدة للاستثمار والمنافسة والمشتريات

[1] رائد الصفدي ،مرجع سابق ، ص 11

الحكومية وخفض الروتين الحكومي المعرقل للتجارة، ورفض الدول النامية وعلى رأسها كوريا الجنوبية إجراء مفاوضات في هذا الصدد.

وتُعد هذه هي المرة الثانية التي يفشل فيها مؤتمر وزاري للمنظمة فشلاً ذريعًا, بعد اجتماع سياتل في عام 1999م الذي شهد مظاهرات عنيفة.

أسباب فشل المؤتمر :

ترجع الأسباب المباشرة لإخفاق مؤتمر كانكون إلى تعارض وجهات النظر بين الدول الأعضاء بشأن الزراعة ومواضيع سنغافورة.

بالنسبة للمفاوضات الزراعية، طالبت مجموعة واسعة من الدول النامية، بقيادة تحالف الدول العشرين (**G-20 Alliance**)[1] الدول المتقدمة ، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد لأوربي ، بإجراء إصلاحات جذرية في قطاعاتها الزراعية عبر إلغاء أو تخفيض مستويات الدعم المقدم للإنتاج والتصدير. و كإجابة عن هذه الطلبات، تقدمت الدول المتقدمة بعدد من المقترحات التي اعتبرها التحالف السالف بمثابة " إصلاحات غير كاملة لا تتناسب مع أهداف بيان الدوحة. وعوض تمكين الدول الأعضاء من التفاعل أكثر فيما بينهم و مواصلة المفاوضات بخصوص الملف الزراعي، انتقل رئيس المؤتمر، و بشكل فجائي، إلى تركيز المفاوضات على موضوع آخر هو قضايا سنغافورة.

و فيما يخص قضايا سنغافورة، رفضت الدول النامية بشكل قوي المقترح الداعي إلى إطلاق المفاوضات سواء بشأن كل الموضوعات أو بعضها و أعادت التأكيد على مواقفها الأصلي الداعي إلى مواصلة الدراسات لتوضيح علاقات هذه الموضوعات بالتجارة الدولية ودراسة آثارها على اقتصادياتها المحلية[2].

ومن بين العناصر الأخرى التي ساهمت في تعميق التباعد بين المواقف، يوجد موضوع القطن الذي اقترحت بشأنه مجموعة من الدول إفريقية مقاربة قطاعية مفادها رفع كلي وبشكل سريع لكل أنواع الدعم المقدمة لهذا القطاع ودفع تعويضات مالية للدول المتضررة أثناء الفترة الانتقالية. و بصدور الصيغة المعدلة لمشروع البيان الوزاري لكانكون الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2003، ساد استياء كبير لدى العديد من الدول الإفريقية وكذلك الدول النامية لاعتبارات تفاوضية بحتة من الكيفية التي اقترحتها لمعالجة موضوع القطن ، بحيث لم تنص على أي التزام للدول المتقدمة بتخفيض أو إلغاء الدعم.

[1] ضم هذا التحالف كل من: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، مصر، السلفادور، الأكوادور، غواتيمالا، الهند، المكسيك، نيجيريا، الباكستان، باراغواي، البيرو، الفلبين، إفريقيا الجنوبية، تايلاند، وفنزويلا.

[2] الحسن جواوين ، الدروس المستخلصة من المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة العالمية للتجارة بكانكون، ندوة حول " تقيم نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة العامية للتجارة ، ، غرفة التجارة والصناعة أبو ظبي ، 22مايو 2004، ص ص 08-09

سادسا . مؤتمر الوزاري السادس بهوكونغ بالصين

انطلقت في هوكونغ اجتماعات منظمة التجارة العالمية التي تجري لمناقشة إزالة العوائق التجارية في إنحاء العالم، وسط مخاوف متصاعدة من فشل المباحثات نتيجة للخلافات بين الدول الغنية من جانب وبين الدول النامية الكبيرة مثل الهند والبرازيل والصين من جانب آخر.

ويحضر هذ هالاجتماعات التي تعقد على الأقل مرة كل عامين ممثلون تجاريون من 149 دولة في العالم، تعتبر المملكة العربية السعودية أحدثهم انضماما للمنظمة التي مقرها جنيف. ويتوقع منظمو المؤتمر الكبير انه سيحضره ابتداء من صباح الثلاثاء 13 ديسمبر وحتى الأحد 18 ديسمبر ما لا يقل عن 11 إلف مشارك منهم 3000 صحافي و 2000 من أعضاء المنظمات غير الحكومية و 6000 ممثل رسمي للدول الأعضاء. وعلى قمة الأجندة المزدحمة الخلافات حول رفض الدول الغنية مثل أميركا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي تقليص الدعم الذي يقدمونه لمزارعيهم، وهو ما ينتج عنه انخفاض أسعار منتجاتهم التي تصبح رخيصة لدرجة أنها تقضي على المنافسين من الدول الفقيرة التي لا تستطيع تقديم نفس الدعم لمزارعيها في الأسواق العالمية.

هذا وتطالب الدول الغنية الدول النامية، ومنها الدول العربية، بتخفيض إجراءاتها الحمائية وفتح أسواقها في مجالات الخدمات مثل البنوك والتأمين وأمام البضائع، وتطالبهم كذلك باحترام حقوق الملكية

الفكرية، ودفع رسوم للشركات الغربية في قطاعات مثل الأدوية وبرامج الكومبيوتر والموسيقى والإنتاج السينمائي غير إن بعض الدول النامية مثل البرازيل والهند ترى في هذه الوصفة نظرة أحادية المنفعة، وان الدول الغنية لا ترى إلا المكاسب الفورية لشركاتها، وهو ما يهدد الوصول إلى اتفاق عالمي[1].

[1] عماد مكي ، 15جويلية 2007 ،أجتماع المنظمة العالمية التجارة في هوكونغ وسط مخاوف من الفشل ، على الخط www.asharqalawsat.com

نتائج مؤتمر هوكونغ :

لقد جاء المؤتمر السادس ليجابه نفس المشاكل التي جابهت مؤتمر الدوحة قبل بضعة أعوام ولتعاد نفس المشاكل المطروحة آنذاك. إلا إن الشيء الجديد في مؤتمر هوكونغ تركز المباحثات حول تجارة القطن والسكر والموز. وحيث فشل المتفاوضون في الوصول الى حل بهذا الصدد بسبب اعتراض البلدان المتقدمة على أفكار مجموعة إل 77 (الإفريقية، الكاريبية ودول الباسفيك) التي تطالب بحماية مزارعيها الذين يعتمدون على تجارة هذه السلع ويطالبون بحمايتها ضمن أسواق أوربا. في نفس الوقت رفضت الولايات المتحدة الأميركية ودول المجموعة الأوربية الأخرى قطع الدعم عن مزارعيها في الوقت الحاضر وعلى أية حال فإن الحصيلة النهائية لنتائج مؤتمر هوكونغ لم تتمخض عن شيء أساسي سوى إن الاتفاق العام لنتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة تتلخص[1] :

– تقليص العوائق الوصول إلى اتفاقية تتعلق بتجارة القطن، حيث سيسمح بتصدير القطن من البلدان الأقل نمواً إلى البلدان النامية من غير نظام الحصص وفي الوقت نفسه محاولة تقليص الإعانات المالية عن هذه السلعة.

– اتفاق المبدئي على إنهاء الإعانات المالية الزراعية قبل العام 2013. هذا وقد أشاد السيد باسكال لامي المدير العام للمنظمة بالجهود التي بذلها الأعضاء المتفاوضون في المؤتمر وقال إن المنظمة تمكنت من إعادة دورة المفاوضات إلى مسارها الصحيح بعد فترة سبات طويلة.

خـلاصة الفصل :

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،**يوميات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة العالمية للتجارة** ،15-06-2007، على الخط www.escwa.org.lb/arabic

بينما يبحث المجتمع الدولي عن سبل لضمان مستقبل أكثر إشرافا لكل الناس فان جولات التجارة الجديدة التي تضم البلدان المتقدمة و البلدان النامية على السواء تبشر بتحقيق فتوحات في المجالات التي مازالت فيها الحماية مركزية ، وتطور بنيان تجارى يلبى احتياجات التجارة العالمية ، ويدعم التنمية الاقتصادية على حد سواء و تتمثل ميزة المفاوضات متعددة الأطراف فيما تقدمه من وسائل تأثير على المصالح الحمائية المحلية ، حيث أنها تعظم المكاسب من خلال فتح أسواق أخرى على أساس عدم التميز .

رغم كل هذه الانجازات التي قامت بها المنظمة العالمية للتجارة في سبيل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بدرجة كبيرة بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية للبلدان النامية بصفة خاصة ،إلا أن النظام التجاري العالمي يوجه تحديات كبيرة حيث أن الحماية بقيت عالية ومركزة في مجالات لها أهمية خاصة للبلدان النامية مثل الزراعة ،حيث لم يطرأ سوى تقدم محدود في تخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة.

والواقع إن زيادة فرص وصول الدول النامية للأسواق يمثل خطوة أولى ضرورية لمساعدتها على تنمية اقتصادياته ا،ولكن ذلك لا يكفي إذ أنه يجب أن يكون جزء من إستراتجية أوسع للبلدان النامية ذاتها لتشجيع الاستجابة القوية من جانب العرض .

ويعتقد كثير من البلدان النامية الأكثر فقراً بأنها تتحمل تكاليف تنفيذ اتفاقيات الصعبة والمعقدة دون إن تشهد مزايا تحسن فرص الوصول الى السوق ، أو الحصول على مساعدة فنية ومالية كافية . لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي .

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

مقدمة الفصل :

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم وأوسعها انتشاراً ، حيث للزراعة أهميتها الخاصة للإنسان لأنها تمثل ثقافة ونمط حياة ، كما أنها المصدر الرئيسي للعديد من المواد الخام الصناعية .

ومن هذا يتضح مالزراعة من حساسية مفرطة خاصة في المفاوضات المتعددة الأطراف داخل المنظمة العالمية للتجارة بين الدول الصناعية والنامية على حداً سواء ، ويظهر ذلك جلياً في ضخامة حجم الدعم والحماية الكبيرة للدول المصنعة والنامية ، سعياً للحصول مكاسب تتيح لها الحفاظ على الميزة المكتسبة في الزراعة ، إلى جانب ذلك فإن أهمية الزراعة ترجع الى كونها تستوعب قطاعاً عريضاً من الطبقة العاملة ،وبالتالي فاتخاذ أي قرار بشأنها من قبل السياسيين قد يؤدي الى المساس بهذه الطبقة الواسعة من اليد العاملة ،ومن ثم فإن القرارات التي تتخذ قد تواجه بنوع من الضغوط من طرف جماعات الضغط لذا حرصت العديد من الدول على حماية القطاع الزراعي من خلال مجموعة من البرامج المحلية لتقديم الدعم للقطاع الزراعي . وانطلاقا من كل هذا سنحاول التطرق إلى هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول:** خصائص النشاط الزراعي .
- **المبحث الثاني:** القوى الزراعية الكبرى الأقتصادية العالمية.
- **المبحث الثالث:** تجارة المنتجات الزراعية.
- **المبحث الرابع:** الزراعة في المفاوضات المتعددة الأطراف

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

المبحث الأول : خصائص النشاط الزراعي

لم تكن معرفة الأنسان للزراعة بشكل مباغت ،ولم تكن هذه المعرفة أيضاً نتيجة اختراع يشبه الاختراعات المفاجئة الحديثة ، وإنما جاءت معرفتها بشكل تدريجي ، حيث أن الأسواق الزراعية تتميز بخصائص تجعلها عرضة لتقلبات ، تكون في بعض الأحيان خطيرة وذلك يرجع الى طبيعة النشاط .

المطلب الأول : خصائص التي تحكم الأسواق الزراعية

تتميز الأسواق الزراعية بخصائص تجعلها عرضة لتقلبات، تكون في بعض الأحيان جد حادة وذلك يرجع لطبيعة هذا النشاط ومميزات سوقه.

أولا . الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج :

يتميز النشاط الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستقر في المدى الزمني على المستوى الأسواق ، إذا أن الفارق الزمني بين العرض في الإنتاج والأسعار التي تسود الأسواق فيما بعد ،حيث تصدر أسواقه إشارات متباينة زمنياً بالنسبة لقرارات المنتجين فاستجابة الإنتاج لتغير السعر لهاتكو ن وفق للحالة العامة لأسواق . أي في حالة ارتفاع الأسعار ، فإن العرض من المنتوج لايتزايد بالضرورة ، بل أن تراجع السعر لا يؤدي آلياً الى انخفاض في مستوى العرض ، بل على العكس ففي كثير من الأحيان يتوجه المزارعون إلى زيادة الأنتاج بغرض الحفاظ على مستويات دخولهم وهو ماجعل النظرية الأقتصادية تعتبر أن العرض الزراعي يتميز بعدم المرونة على المدى القصير وبمرونة نسبية على المدى الزمني المتوسط ، وذلك أن طبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات بفارق في الزمن سوء بالنسبة للأستجابة المتأخرة للإشارات الصادرة عن الأسواق وبالذات تلك العاكسة للتغير في السعر ، أو تلك المتعلقة بأخذ قرارات الإنتاج بشكل استباقي للتغيرات المتوقع حصولها في الفترات اللاحقة بالنسبة للأسعار[1] .

ثانيا **. قانون الغلة المتناقصة :**

يعرف هذا القانون بعدة تسميات منه قانون تناقص الغلة وقانون تناقص الإنتاجية وتعود ظاهرة اكتشاف تناقص الغلة الى TURGOT في القرن الثامن عشر حيث كان يشتغل كوزير للمالية في عهد لويس الرابع عشر حيث لاحظ TURGOT أن الأرض الخصبة أذا أعطيت لعامل واحد فإن المحصول يصبح معتبراً ويتزيد بتزايد العمال إلا أن يصل الى حده الأقصى وبعد هذا الحد فإن الزيادات في عدد العمال تؤدي الى تناقص الغلة ورغم ان TURGOT الذي أكتشف هذه الظاهرة إلا أن ريكاردو وضعها في شكل قانون [2].

[1] عز الدين التركي ، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية** ، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الأقتصادية ، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2007 ، ص ص 50-51

[2] عمر صخري ، **مبادئ الأقتصاد الجزئي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001، ص 50-51.

حيث إن إضافة وحدات متتالية ومتساوية من عامل متغير واحد، فيما تبقى كميات العوامل الأخرى ثابتة، يجعل مقدار الإضافة إلى الغلة الكلية قد يتزايد في مرحلة أولى،ثم يتواصل التزايد على منحنى الإنتاج الكلي ولكن بمعدل متناقص ابتداء من نقطة الانعطاف والتي تقابل النقطة القصوى على منحنى الإنتاج الحدي. وهي النقطة التي تكون مساوية لنقطة تغير الانحناء على منحنى الغلة الكلية. وإذا استمر المزارع في إضافة وحدات متتالية من العامل المتغير، فإن مقدار الإضافة إلى الإنتاج الكلي تقل .

ثالثا . الانخفاض التاريخي للأسعار السلع الزراعية:

لقد ظلت أسعار الحبوب تنخفض طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية بفضل الفوائض العالمية وعلى الرغم من الانخفا ض العالمي في الأراضي المستخدمة لإنتاج محاصيل الحبوب خاصة في أكبر مناطق التصدير الخمس : الولايات المتحدة الأمريكية ولاتحاد الأوربي وكنا وأستراليا والأرجنتين ،فإن الأسعار الحقيقي ة للقمح قد هبطت بنحو 34 % وهبطت بنسبة كادت تبلغ 60 % للأرز[1].

ولقد شهدت السنة المحصولية 2004-2005 زيادة في أنتاج العالم من الحبوب بنسبة 08 % وهي اكبر زيادة منذ 26 عام ، نتيجة لارتفاع الغلة والتحسن في ظروف الزراعة في المناطق التي عرفت جفاف عدة سنوات . ومع توقع زيادة الاستهلاك بنسبة 2 % فقط . فإن ازدهار الإنتاج ينبغي أن يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الحبوب المخزونة .

الشكل (03) : الانخفاض التاريخي لمحصولي الأرز والقمح

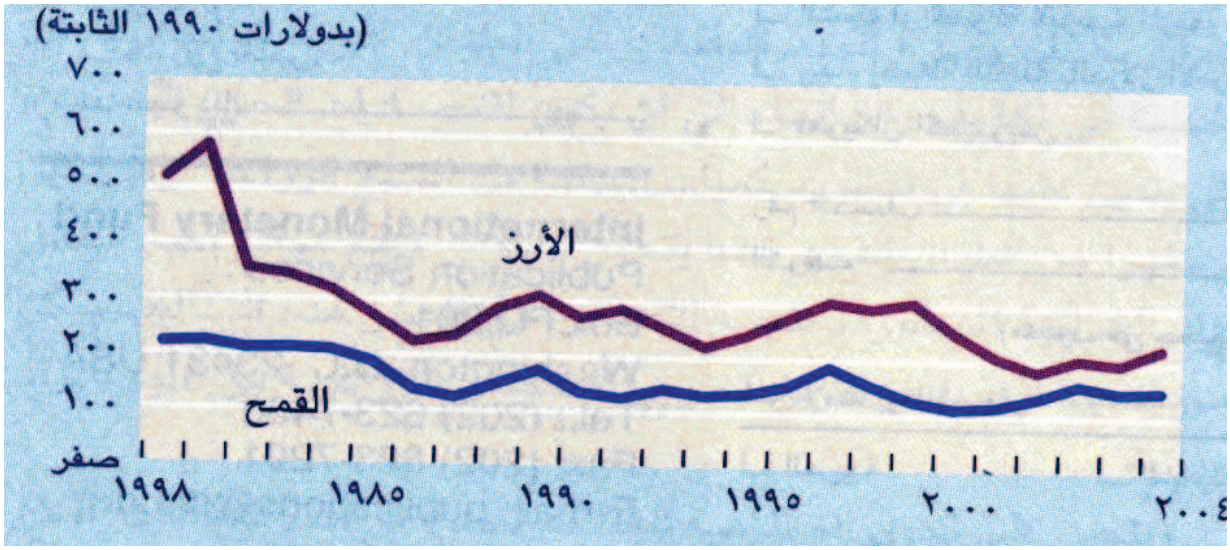

المصدر : جون ناش ودونالد ميشل ، **يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء**،مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2005 ،المجلد 42 العدد 1 ، ص 34

[1] جون ناش ودونالد ميشل ، **يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء**،مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2005 ،المجلد 42 العدد 1 ، ص 34

خلال متابعته لتطور الزراعة الأمريكية، أكد الاقتصادي الكبير **P.A.Samueleson** أن المكاسب التي حققتها الإنتاجية الزراعية وتراجع الإنفاق والذي يقضي بانخفاض أثر الدخل على الطلب على التغذية تحت فعل قانون Angel السلع الغذائية، أي الزيادة في الإنفاق على الغذاء قد يتواصل ولكن بمعدلات متناقصة نسبة لمعدلات الزيادة في الدخل، يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدى المتوسط والبعيد، في مقابل نمو أكبر في مستويات العرض الزراعي وهو ما يفضي إلى تراجع بنيوي في الأسعار الزراعية إن على المستوى النسبي أو المطلق[1].

الشكل (04) : المؤشر السنوي للأسعار لمنظمة الأغذية والزراعة 100 =2000-1998

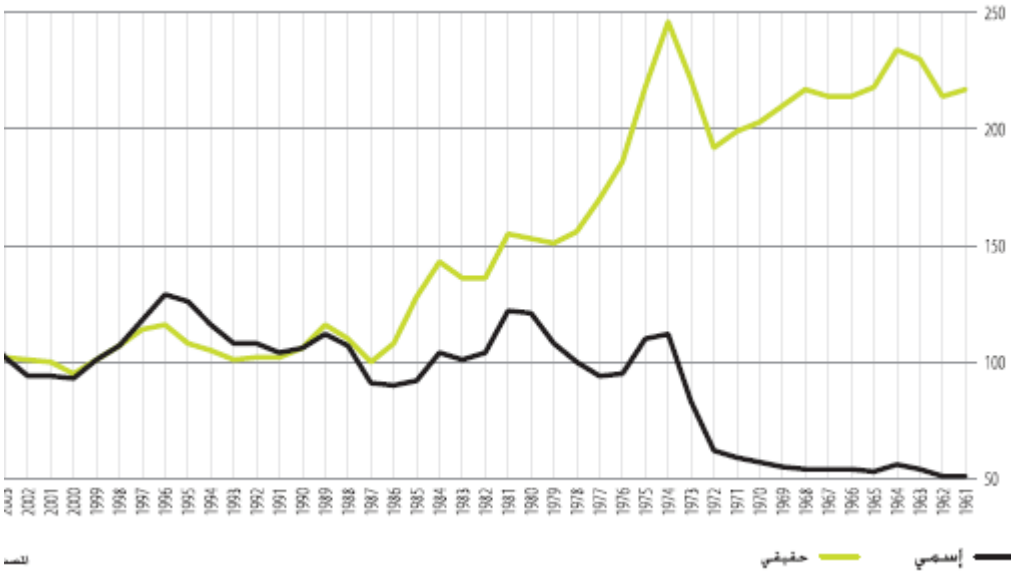

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة ، 2008/09/24 ،مستويات الأسعار الأغذية ،على الخط www.fao.org /climatechange،

كما يلاحظ من الشكل (03) أعلاه تراجع كبير في مستويات السعر نتيجة تدني مرونة الطلب السعرية، كان لزامًا على الدولة أن تتدخل لتحقيق التوازن في الأسواق الزراعية وبالتالي تحقيق الاستقرار الذي يجنب البلدان الوقوع في حالات والتبعية الغذائية. وهو ما ذهب إليه مستشار الشؤون الزراعية للرئيس الأمريكي F.D. Roosevelt حيث اعتبر أن أصل الاضطراب ،في الأسواق الزراعية يرجع إلى ضعف مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع الزراعية وهو ما قد يعرض البلد إلى التبعية الزراعية وكان ذلك استنادًا إلى آثار قانون KING[2] على الأسواق الزراعية. وقد سعت النظرية النيوكلاسيكية إلى استيعاب مبدأ التدخل الحكومي لتصحيح الأسواق الزراعية عبر السياسة الزراعية، معتبرة أن السياسة الزراعية ليست

[1] عز الدين التركي،مرجع سابق ، ص 53

[2] **قانونKING** : ينص على ان ايردات المزارعين تتناسب عكسيا مع حجم المحاصيل ،نتيجة العرض غير مرن في المدى القصير بسبب الأطوار البيولوجية لنمو المحاصيل وعدم مرونة الطلب على السلع الزراعية أثر قانون ANGLE .

بديلا عن آلية السوق، بل مصوبا لعملها، خاصة إذا تعلق الأمر بحالات عدم الاستقرار بسبب خصوصية العرض والطلب الزراعيين، ظلت الأسواق الزراعية تشهد عدم الاستقرار.

مما برر تدخل السلطات العمومية وخاصة في البلدان المصنعة والتي اعتمدت سياسات قوية في مجال الدعم الزراعي.ويمكن تلخيص عوامل عدم الاستقرار في الأسواق الزراعية فيما يلي:

– عدم مرونة الطلب على السلع الزراعية، أي أن الكميات المطلوبة لا تستجيب للتغيرات الحاصلة في مستويات السعر أو أنها تتغير بتناسب أقل؛

– العرض غير مرن في المدى القصير بسبب الأطوار البيولوجية لنمو المحاصيل وبالتالي عدم إمكانية تعديله نسبة للتغير الحاصل في مستويات السعر، فالكميات المعروضة في زمن معين هي نتيجة لقرارات اتخذت في فترات زمنية سابقة؛

– يبقى العرض في المدى المتوسط يتميز بمرونة كافية، أي أن قرارات الإنتاج لدورة إنتاج معينة تتم وفقا لتوقعات يعتمدها المزارعون بناءً على التغيرات الحاصلة في أسعار دورة إنتاج سابقة ؛

المطلب الثاني : الدعم الزراعي

أولا : مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص:

أن أهم دواعي تدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، هو الاتجاه العام والغالب لأن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب عليه. إذ أصبح من أهم وسائل مجابهة تردي دخول المزارعين، نتيجة التراجع في الأسعار الزراعية ومن ثمة الحفاظ عليها عند مستوياتها. وبالتالي الحفاظ على مستويات دخول المزارعين. ويتمثل أحد أشكال التدخل الحكومي في مراقبة الإنتاج، وقد يكون هذا الشكل إما مراقبة أو ما يعرف بالحد القبلي للكميات المنتجة أو الحد البعدي لها،من خلال إتلاف جزءٍ من المحاصيل، أو تحويلها .

ولن يكون هذا الشكل من التدخل فعالا إلا بالنسبة لبلد حقق الاكتفاء الذاتي وكان هدف السلطة العمومية الحفاظ على مستويات دخول فئة المزارعين دون الاعتماد على الخزينة العمومية، أي دون منح مساعدات أو إعانات، علمًا أن الأسعار الداخلية مساوية للأسعار العالمية والبلد يمتنع عن الاستيراد من الخارج أو التصدير نحوه. وفي ضوء تحقق هذه الفرضيات، يمكن للسلطة العمومية من خلال تحجيم الإنتاج، أن تدفع بالأسعار نحو الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات تراجع الكميات المنتجة، علمًا أن عموم السلع الزراعية تتميز بقلة مرونة الطلب السعرية عليها[1].

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص ص . 71-72

ثانيا :التدخل المباشر أو نظام ضمان الأسعار:

تقوم السلطات بتقديم الدعم والمساعدات للمزارعين. والغاية من ذلك هو الحفاظ على مستوى الأسعار. حيث يتعين على سلطة الضبط تحديد أسعار البيع بشكل مسبق لكل موسم زراعي. إذ يتسنى للمزارعين اتخاذ قرارات الإنتاج التي تخصهم. وفقا للأسعار الإدارية المضمونة من طرف السلطات أثناء بيع منتجاتهم. ويتم ضمان هذه الأسعار عبر أشكال عدة، . ويتمثلان في التدخل المباشر في السوق المحلي. أما الثاني عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة.

وتمكن هذه الأشكال من المساعدات من تغطية الفارق بين السعر الإداري والأسعار الفعلية المسجلة في السوق المحلي والتي تكون مساوية للأسعار العالمية في غياب أي شكل من التدخل الحكومي.

ويتم العمل بنظام ضمان الأسعار أو التدخل المباشر في الحالة التي تقوم فيها هيئة عمومية للتخزين بضبط السوق المحلي من خلال إنشاء طلب إضافي على المنتجات الزراعية المعروضة. حيث يؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار عند مستواها الإداري، أي تلك التي حددت سلفا.

وهذا النظام هو ما تم اعتماده داخل مجموعة بلدان الإتحاد الأوروبي ضمن إجراءات السياسة الأوروبية المشتركة الإتحاد الأوروبي (PAC) . وقد شمل هذا النظام المنتجات الزراعية الأساسية، كالحبوب، لحوم البقر والحليب ومشتقاته خاصة الزبدة.

ثالثا :نظام الدعم المتغير للإنتاج:

لضمان دخل مجزي للمزارعين، قد تلجأ السلطة العمومية إلى شكل آخر من الدعم، فتمنح وفقا له مساعدات للمزارعين ليس في صورة تدخل مباشر كما هو الحال في النظام السابق، لكنها تترك آلية السوق الحرة تعمل بشكل تلقائي، بحيث يتحدد السعر عند مستواه التوازني عند نقطة التقاء منحني العرض والطلب، ثم تقوم بإكمال السعر المحصل عليه في السوق بصرف مساعدات للمزارعين على كل وحدة منتجة. وهذه المساعدات تمثل الفرق بين السعر السائد في السوق والذي قد تعتبره مساويا للسعر السائد في السوق العالمي في حالة تحقق شروط التبادل الحر والسعر الإداري المعتمد من قبل السلطة العمومية. وقد ساد هذا الشكل من الدعم الزراعي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الكبرى كالقمح والذرى وبعض المحاصيل سهلة التلف كالزبدة ومشتقات الحليب إلى غاية سنة 1996 . وقد اقترح هذا الشكل من طرف من طرف الوزير .B RANNANمستشار الرئيس TRUMAN وتم تبني هذا النظام من طرف الكونغرس بشكل نهائي وخاصة بالنسبة لمحصول الصوف سنة 1954[1].

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص ص . 74-76

رابعا :نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج:

يهدف هذا الشكل من الدعم من التقليل من تكاليف الإنتاج عبر دعم لمختلف المدخلات أو عوامل الإنتاج، بحيث يتمكن المزارعون من تشكيل توليفاتهم الإنتاجية لتحقيق كميات مختلفة من الإنتاج.ويشمل هذا الشكل من الدعم إما مدخلات متغيرة، كالطاقة أو الأسمدة أو البذور وإما عوامل ثابتة وعلى رأسها الأرض.

يبقى هذا الشكل اليوم من أهم أشكال الدعم المعتمدة داخل البلدان النامية، ومن بينها الجزائر حيث يشمل مضمون السياسة الزراعية للجزائر منذ سنة 2000 فيما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية، ،بعد أن كان من أهمها بالنسبة للبلدان المتطورة خلال العقود الأخيرة التي سبقت التسعينات.ومن شأن هذا النوع من الدعم أن يقلل من تكلفة الإنتاج لدى المزارع. ونأخذ كمثال على ذلك الأسمدة. حيث يترتب على دعم الأسمدة بالنسبة للمزارع أثرين رئيسيين:

أولهما أثر للإحلال وثانيهما أثر للتوسع في الإنتاج. فانخفاض تكلفة أحد المدخلات،يدفع المزارع إلى إعادة توليفته الإنتاجية، إذ أن انخفاض سعره يؤدي بالمزارع إلى الزيادة في استخدامه بنفس الكمية من الإنتاج المستهدف وهو أثر الإحلال. من جهة أخرى، فإن انخفاض التكلفة على كل وحدة منتجة، من شأنه أن يشجع المزارع على الزيادة في حجم إنتاجه وهو أثر التوسع.

لذلك فإن دعم أحد أو بعض أو كل المدخلات يؤدي دائما وعلى الأقل في المدى القصير والمتوسط إلى الزيادة في العرض الكلي للمنتوج. وإذا كنا بصدد اقتصاد مغلق أو محمي، فإن هذه الزيادة في العرض تؤدي، إلى تراجع في الأسعار. وتتفاقم حدة هذا التراجع كلما قلت مرونة الطلب السعرية للمنتوج موضوع الملاحظة. وهذا ما قد يدفع إلى تشك في جدوى اعتماد البلدان النامية على هذا الشكل من الدعم، إن لم يصاحب بأشكال أخرى من الدعم وخاصة تلك المتعلقة بضمان الأسعار أو ما يعرف بالتدخل المباشر.أما إذا تعلق الأمر ببلد مصدر كبير للمنتوج الزراعي، فإن من شأن دعم أحد المدخلات المتغيرة أن يحدث تشوهات في التجارة الدولية. فهو يؤدي إلى تراجع في الأسعار العالمية للمنتوج وبالتالي انعكاسات على مستويات الاستهلاك الداخلي والخارجي وكذا على قرارات الإنتاج داخل البلدان المستوردة وخصوصا تلك ذات مستويات الإنتاجية الضعيفة والتي ستواجه حالات إغراق تضعف من فرص الإنتاج المحلية.

خامسا : الحماية بلستخدام الرسم الجمركي:

يستخدم الرسم الجمركي عموما لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي تواجه منافسة خارجية قوية. وهو بهذه الصفة، يعد وسيلة لحماية السوق المحلي.أما بالنسبة للأسواق الزراعية وبافتراض أن الأسعار المحلية تكون بالنسبة لبلد ما اكبر من الأسعار في الأسواق الدولية وفي حالة نشأة تبادل حر، فان هذا البلد يجد نفسه مستوردا للسلع الزراعية. لذا، إذا افترضنا أن هذا البلد عازم على حماية سوقه المحلي من المنافسة الخارجية، فإن عليه أن يفرض رسما جمركيا يكون متناسبا مع الأسعار العالمية بحيث يلغي أثر الفرق في السعر. وينتج عن استخدام الرسم الجمركي كأداة لحماية الأسواق المحلية ما يلي:

– ارتفاع سعر السلع المستوردة داخل السوق المحلي، مما يترتب عنه تقلص الطلب عليه وبالتالي يتوجه الطلب نحو السلع المحلية، مما يدفع عموما الأسعار نحو الارتفاع نسبيا.

– ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة عرض المنتوج المحلي، مما يفضي إلى تراجع الواردات من السلع المماثلة.لكننا نلاحظ أن هذه الآثار تبقى فروضا تستوجب جملة من الشروط والتي ترتبط بما مدى وجود دعم للإنتاج المحلي.

أما على مستوى السوق العالمي، فإن أثار الرسم الجمركي يختلف باختلاف حجم وموقع البلد المعني في المبادلات الدولية. وهنا نميز بين بلد صغير، أي بلد لا يساهم إلا بصورة قليلة في المبادلات التجارية، وبلد كبير، أي بلد يساهم بأحجام كبيرة في المبادلات. فبالنسبة لبلد قليلة مساهمته في المبادلات، فإن الأسواق الدولية لن تتأثر نتيج ة لضعف الكميات التي تتبادل بها، سواء كواردات أو كصادرات. وبالتالي لن يكون للتغيرات "الضئيلة" في الكميات التي يتبادلها، أي أثر على الأسعار في هذه الأسواق. وهذه مسالة ذات أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بموضوعات التفاوض التجاري الدولي بالنسبة للبلدان النامية .فهي تواجه حمائية شديدة على دخول منتوجاتها الأسواق البلدان المصنعة. فنسبة مبادلاتها ضعيفة في بنية التجارة العالمية، وهي بالتالي لا تشكل أي تهديد لأسواق هذه البلدان.و على العكس من ذلك، فإن للكميات المتبادلة من طرف بلد كبير في الأسواق الدولية[1].

إن فرض رسم جمركي على واردات بلد صغير لن يكون لها أثرا على الأسواق الدولية، لكون نسبة تقلص الطلب لن تكون لها أهمية كبيرة. لكن عندما يفرض هذا الرسم على واردات بلد كبير، فإن تقلص حجم وارداته سيكون له أثر على تقليص الطلب الكلي في الأسواق الدولية وبالتالي يكون من نتيجة ذلك تراجع الأسعار فيها.ففي المحصلة فإن فرض رسم جمركي على الواردات سيكون من آثاره:

– خسارة بالنسبة للمستهلك المحلي، فهو يواجه سوقا فيه كمية أقل وسعر أكبر.

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص 83

– مكاسب للمنتجين المحليين، فهم في مواجهة سعر أعلى وبالتالي فهم يزيدون من عرضهم.وهذين الأثرين يتحققان في هذه الحالة مقارنة بحالة يغيب فيها الرسم الجمركي ويحل التبادل الحر.

إلى جانب ذلك، فهناك أثر آخر يتحقق مقارنة مع حالات الدعم الأخرى والتي سبقت الإشارة إليها. ويتمثل هذا الأثر في كون دافعي الضرائب (أي الممولين)، يحققون مكاسب، فهم يقتصدون اقتطاعات كانت ستوجه إلى تمويل أشكال الدعم المختلفة. كما أن الخزينة العمومية تربو بمقدار قيمة الإيرادات الجمركية. بالإضافة إلى ما سبق، فعلى نطاق عالمي، يكون لفرض رسوم جمركية على ورادات بلد كبير أثرا في تخفيض الأسعار في السوق العالمي.

وبالتالي يصبح البلد يستورد بأسعار أقل. أي معدلات تبادله قد تحسنت. وفي المقابلة فإن لهذه الحالة انعكاسات سيئة بالنسبة للبلدان الصغيرة المصدرة والتي تشهد مزيدا من التدهور في معدلات تبادلها التجارية.

ولذلك نجد انه من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية مسألة الحمائية، أي صعوبة ولوج أسواق البلدان المصنعة[1].

المطلب الثالث : السياسات الزراعية.

للسياسة الزراعية أساليب متعددة منها ما يدخل ضمن السياسات الاقتصادية بشكل عام ومنها ما يختص بالتنمية والنمو الزراعي، والأسعار والدخول الزراعية ، والاستقرار والتوزيع ، والأجور ، وتوظيف العمالة ... أما مفاهيم السياسة الزراعية فهي كما يلي :

– عرفت السياسة الزراعية بأنها " الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره ".

– كما عرفت بأنها "الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الإصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي". [2]

[1] Jean-Louis Mucchielli . **Relations èconomiques internationals** . 4 èdition .HACHETTE . PARIS.2005.P 108

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 321

فهذه التعاريف للسياسية الزراعية تؤكد أهمية الأهداف التي تسعى إليها السياسة الزراعية وهي تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين ، والتي يعبر عنها بالهدف الأساسي وهو تحقيق الرفاهية للمشتغلين بالقطاع الزراعي منتجين ومستهلكين.

أولا :سياسة الإنتاج الزراعي وأهدافها

ويقصد بها تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي وقد تشمل على سياسة زراعية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية (غلة الأرض) وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل من الزراع ورؤوس أموالهم، كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لإنتاج بعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع، ولتحسين الإنتاج لا بد من إتباع الأساليب الحديثة الملائمة في الإنتاج مثل استخدام نتائج البحوث العلمية الزراعية في تطوير أساليب الزراعة والإنتاج ، كما يتطلب تحسين الأساليب الزراعية الاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي والتوسع في المراكز الإرشادية في المناطق الزراعية والاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والاتصالات وزيادة التخصيص الأمثل للموارد.

حيث أن انخفاض الإنتاجية يعزى إلى غياب مدخلات محددة في العملية الإنتاجية مثل البحث والتعليم وأكثر منها قصور رأس المال القابل لإعادة الإنتاج ، لهذا فإنه لتحقيق زيادة يعتد بها في الإنتاجية الزراعية تكمن في شيء أساسي هو رفع كفاءة الاقتصاد الزراعي الحالي من خلال التحسينات في المدخلات وتطبيق أساليب المعرفة الفنية الحديثة على نطاق واسع.مما أدى إلى تحول نحو زراعة تجارية يكون فيها تصدير وتصنيع للمنتجات الزراعية فإن هناك عاملان لهما أهمية حيوية لتوسيع القطاع الزراعي وإنتاج سلعا لغرض المبادلة التجارية في الداخل والخارج[1]:

العامل الأول : توسيع الاتصالات التسويقية والذي يخلق منافذ وأسواق لفائض الإنتاج ومن ثم تشجيع إنتاج الفائض نفسه.

العامل الثاني: ظهور طبقة وسطاء أو تجار تصدير يعملون كوكلاء بين السواق الدولية والقطاع الزراعي المحلي.إن ظهور قطاع للصادرات يعتبر حافزا قويا لتنمية واستمرار الاقتصاد ، والصادرات تخلق المقدرة على الاستيراد ، وتقدم الصادرات حافزا قويا للتصنيع.

[1] عمر عزاوي، ، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الأقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 34.

ثانيا :السياسة السعرية الزراعية تعتبر السياسات السعرية الزراعية إحدى أدوات السياسات الزراعية التي تستخدمها الدول لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي والقضاء على معوقات التنمية الزراعية وتحقي ق زيادة الإنتاج الزراعي.

تعرف السياسة السعرية بمجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها التخطيط لتحديد الأسعار التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين، وحتى تكون أكثر تحديدا فإن السياسة السعرية الزراعية هي جملة القرارات والإجراءات المتعلقة بأسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي تستهدف تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الزراعية[1].

وتؤثر سياسة التنمية التي تنتهجها الدولة على السياسات السعرية الزراعية، فيتم توجيه السياسات السعرية لخدمة جماعات معينة مستهدفة ، وأسواق سلعية معينة ، أو تهدف لخدمة قطاعات معينة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة فاعلية في الأجل القصير بغرض التأثير على رفاهية المستهلك ، ودخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية ، وليس معنى ذلك إهمال الآثار طويلة الأجل الناجمة عن السياسة السعرية خاصة التي تنجم عن وضع العوائق التجارية لحماية دخول العاملين في الزراعة[2].

وتؤثر سياسات الأسعار بصورة حتمية في أسعار الأغذية بإنتاجها واستهلاكها وتتحكم فيها على نحو باتت معه هذه السياسات وعلى امتداد العالم الهم اليومي لمجموع الفقراء الذين يتزايد اعتمادهم على شراء المواد الغذائية بدلا من إنتاجها محليا

وترتبط سياسات الأسعار الزراعية بالاقتصاد الكلي وتؤثر فيه، ويتسم هذا الارتباط بأهمية خاصة في البلدان النامية بسبب عدد من الخصائص التي تميز اقتصادياتها، ومن أهم هذه الميزات ما يلي[3]:

- النسبة الكبيرة التي يستأثر بها القطاع الزراعي من الناتج القومي والعمالة.
- دور الزراعة في كسب النقد الأجنبي وإنفاقه في التنمية.
- اعتماد التصنيع على المواد الأولية الزراعية وعلى السوق الريفية لتستوعب الكثير من المنتجات الصناعية.
- النسبة العالية التي ينفقها الفرد من دخله على الغذاء.

والسياسات السعرية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرارات المنتجين المتعلقة بالإنتاج الزراعي، إذ أن دخلهم يتوقف بالدرجة الأولى على أسعار المحاصيل الزراعية التي ينتجونها وتصريفها في الأسواق.

---

[1] كمال حطاب، **دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية**، مصر ،2005، ص 229.

[2] سالم النجفي ، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2 ، جامعة الموصل، العراق ، 1987، ص 375

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **سياسات الأسعار الزراعية**، ص 50.

ولهذا فإنه يمكن القول أن السياسات السعرية هي التي تحدد كمية ونوعية المحاصيل الزراعية التي يرغبون في إنتاجها وشرائها واستهلاكها.

وبهذا فإنه ينبغي على كل سياسة زراعية أن تراعي هذه الجوانب وأن تضع نصب أعينها التغيرات الكبيرة التي تحدثها السياسات السعرية في الإنتاج الزراعي وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

وتهدف السياسة السعرية إلى ما يلي[1]:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها.
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية.
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين.
- تحقيق أهداف إستراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة.
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه.
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الزراعيين واستقرار الأسواق.
- رفع مستويات الدخول في القطاع الزراعي وتحسين دخول المنتجين الزراعيين.
- تغيير هيكل الإنتاج الزراعي وزيادة المساحة المزروعة وإحياء الموارد الزراعية المعطلة.
- توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة.
- الحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها بقدر الإمكان.
- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم، وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب تتلخص فيما يلي:
  - تخفيض التكاليف الزراعية كتكاليف النقل والتخزين.
  - تشجيع الطلب على المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وذلك عن طريق دراسة الأسواق.
  - دعم الأسعار عن طريق شراء منتجات زراعية وتصديرها للأسواق العالمية.

[1] عمر شعبان، **السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص ص 26 – 30.

ثالثا :السياسة التسويقية الزراعية

السياسة التسويقية هي الوسيلة التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ سياسة الأسعار الزراعية والغذائية وهي الوسيلة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون أداة تحفيزية وتشجيعية للمنتج الزراعي في زيادة إنتاجه إذا كان يحصل على نسبة كبيرة من قيمة الأسعار النهائية، إلا أنه للأسف الشديد هناك تباين كبير بين السعر الذي يحصل عليه المزارع وبين سعر البيع بالتجزئة حيث إن بعض البلدان لا يحصل المنتج من سعر سلعته فيها إلا في حدود 50% تقريبا .ولا شك أن زيادة هوامش التسويق يعد من العوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج وتوسيع الأراضي الزراعية.

تلعب عمليات التسويق دوراً مهماً وفعالاً في تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين والمستهلكين 4للمنتجات الزراعية .وتتحد السياسات التسويقية في الأهداف من حيث :

1- أنها تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية .

2 - تقليل الفاقد .

3- توصيل السلع إلى المستهلك .

4- إيصال المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة .

أنمـاط السياسات التسويقية :هناك نمطان من السياسات التسويقية

الأول : يقوم فيه القطاع الحكومي بالدور الهام في التخطيط والتنفيذ والمراقبة في كل مرحلة من مراحل التسويق .

الثاني : إنتاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور هام للقطاع الخاص في التسويق .

وحتى يستطيع القطاع الزراعي أن ينهض لا بد أن تقيم البلدان النامية قنوات تسويقية لخدمة المنتجين وصغار المزارعين أولا ولخدمة المستهلكين ثانيا وإزالة العقبات التي تواجه العملية التسويقية من صعوبة النقل والمواصلات والتخزين والتعبئة[1].

يضم التسويق الزراعي كافة الأنشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظف ومن ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة، والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الزراعية ومجالس التسويق الحكومية والمعارض التي تنظمها الدولة لتعريف بالمنتجات الوطنية .

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

[1] تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2000، ص74.

أ -**أهمية التسويق الزراعي** : يساهم التسويق الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي تخفيض الأسعار، وتتحدد أهميته بالظواهر التي تتمثل في خصائص الإنتاج الزراعي والمنتوجات الزراعية والاستهلاكية ومن أهم تلك الظواهر ما يلي[1]:

- عدم مرونة الطلب على المنتجات الزراعية.
- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي.
- عدم معرفة تكاليف الإنتاج بشكل دقيق.
- المخاطر الزراعية التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أثناء عمليات التسويق.
- قلة تجانس المنتجات.

ب **أهداف سياسات التسويق الزراعية:** تهدف السياسات التسويقية إلى ما يلي:

- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج.
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استقرار الأسعار وتوجيه التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الزراعية (المعلومات و الأبحاث التسويقية والإحصاءات، تجهيز الأسواق الزراعية ومراقبتها و تنظيم عمليات التسويق) .
- ضمان انتظام تموين السوق بالمنتجات الزراعية وعلى مدار السنة.

ومما يمكن ملاحظته أن هناك اهتمامات متزايدة من قبل السياسات الزراعية بالوسائل التسويقية باعتبار أن جزءا منها يعد البنى الإرتكازية لبرامج التنمية الزراعية، كما أنها إحدى الوسائل التي تحقق توازنا بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية بحيث تحافظ على دخل مناسب للمزارع وأسعار معتدلة للمستهلك، وبالرغم من الاهتمام بالوسائل التسويقية الزراعية واتساعها إلا أن هناك معوقات في سبيل تحقيق كفاءتها القصوى، وقد تكون هذه المعوقات كما يلي[2] :

- معوقات إنتاجية، ومعوقات خدمية.
- معوقات سعرية، ومعوقات تنظيم الأسواق وإدارتها.
- معوقات بشرية، .

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

في ضوء التطورات المتسارعة في جميع المجالات خاصة في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات بين الأجزاء المختلفة من دول العالم فإن الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي أخذت دورا أكثر أهمية

[1] محمود حسن الحسني، **السياسة الزراعية و التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 1 ، يونيو 2002، ص 08.

[2] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص 37

في نظريات التنمية الزراعية ، وترتبت عن ذلك تركز إنتاج محاصيل معينة في دول دون أخرى، مما أعطى أهمية كبيرة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية بين دول العالم فأثر على الموازين التجارية الغذائية، وبالتالي فإن السياسة التسويقية ستصبح ذات أهمية كبيرة خاصة في إطار التكامل مع السياسات الأخرى.

رابعا :السياسة التمويلية

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية من إصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي يعتبر من مهام السياسة الزراعي، ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي.

ويلعب التمويل الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الزراعي، وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير ، ويجب على المصارف أن تأخذ المتغيرات الكمية والنوعية الآتية عند تمويلها للمشاريع الزراعية[1]:

- وضع المشاريع النوعية وفقا لأولويات الطلب المتوقع على منتجاتها وذلك في أفضلية تمويلها.
- تحديد حجم التمويل لمشاريع الإنتاج الزراعي في ضوء تقدير إنفاقها الاستثماري وأن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع.
- الإشراف على المراحل الاستثمارية للمشروع وإتباع أسلوب التمويل الموجه من خلال خبراء في المجال الاقتصادي والفني.
- دراسة المشاريع المقترحة تمويلها من ناحية جدواها الفنية والاقتصادية ثم اتخاذ قرار التمويل.وفي الأخير فإنه لنجاح هذه السياسات لابد من وضع سياسة تشريعية واضحة للتنمية الزراعية تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الزراعية وتعتبر كحافز لنمو الإنتاج وتطور العلاقات الإنتاجية.

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

المبحث الثاني : السياسة الزراعية للقوى الاقتصادية العالمية

السياسة الزراعية هي مجموعة الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الإصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي.

[1] عمر شعبان، مرجع سابق، ص ص 43 – 45 .

وقد تناولت هذه السياسات بالأساس، هياكل الاستغلال الزراعي حيث استهدفت رفع مردوديتها. وقد تحملت العبء المالي لهذه السياسات من اجل المحافظة على مناصب شغل للفلاحين التي هي في كثير من الأحيان تتعبر ورقة انتخابية أكثر منها اقتصادية خاصة في الدول المتقدمة الزراعية مثل فرنسا .حيث تتدخل الدولة في السوق عن طريق تغير عرض باستخدام وسائل الدعم المباشرة والغير المباشرة وقد كان لهذه السياسات نتائج هامة على نطاق الإنتاج الزراعي ومعدلات المردودية المحققة. واعتبرت هذه السياسات في مجملها من أخطر السياسات ، لأنها حولت دول لاتمتلك مزايا نسبية في الزراعة إلى دول تمتلك مزايا مكتسبة فيها مثل دول الأتحاد الأوربي والعكس فيما يخص مجموعة الكيرنز (CAIRNS)

مما نجم عن هذه تشوهات في تجارة المنتجات الزراعية .

المطلب الأول : السياسة الزراعية المشتركة

لقد تزامن تصميم ثم إطلاق السياسة الزراعية المشتركة مع إرساء دعائم البناء الأوروبي. حيث مولت الميزانية الأوروبية الزراعة كأول قطاع يستفيد من التمويل المشترك. و كان أن توجت الفكرة الأوروبية المشتركة بالتوقيع على معاهدة روما سنة1957 وإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)

والتي كانت بدايتها الأولى سنة 1951 فيما عرف بمعاهدة الفحم والحديد (CECA) وكانت الدول الموقعة : فرنسا ،ألمانيا الاتحادية، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ وأخيرا إيطاليا. وكان الهدف الرئيسي لمعاهدة روما، هو إنشاء وحدة جمركية ومنطقة تبادل حر ذات تعريفة موحدة.

وخلال هذه الفترة كانت الزراعة تمثل 22 % من المجتمع النشيط و 10 % من الناتج المحلي الخام. وقد نص الفصل 39 من المعاهدة على خمسة أهداف كبرى، من شأنها توجيه السياسة الزراعية المشتركة[1]:

1- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي؛

2- ضمان مستوى مداخيل عادل للمزارعين؛

3- ضمان استقرار الأسواق الزراعية؛

4- ضمان تمويًنا منتظمًا للأسواق الزراعية؛

5- أسعار في متناول المستهلكين.

وخلال سنة 1962، تم وضع ثلاثة مبادئ عمل أساسية للأسواق الزراعة الأوروبية بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وهي:

1 -وحدة الأسواق، أي أسعارا وتشريعات تفضي إلى تحرير تام للمبادلات فيما بين أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ووضع تعريفات جمركية مشتركة؛

2 -مبدأ الأولوية للفضاء الأوروبي، أي إعطاء الأفضلية للمنتجات الأوروبي

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص 91

بالنسبة لمثيلاتها المستوردة؛

تعد السياسة الزراعية المشتركة (CAP) من أخطر ماتوصلت إليه دول الجماعة الاقتصادية الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية . فهذه السياسة تقوم على الحفاظ على دخول المنتجين الزراعيي ن ومن ثم حفزهم على خلق فائض من الإنتاج الزراعي اعتماداً على مزيج من أدوات السياسات المالية والسعرية وذلك كالتالي :

- بالنسبة للمنتجات المعدة للتصدير تضمن الدولة للمنتج الزراعي حد أدنى لسعر البيع أعلى من السعر السائد في السوق العالمي وتتحمل الدولة الفارق اعتماداً على السياسة الاتفاقية . وفي حالة عدم القدرة على التصدير تشتري الدولة من المنتجين الزراعيين بالحد الأدنى لسعر البيع وتتحمل تكاليف التخزين ومسؤولية تصريف هذا الفائض في السوق العالمي أو المحلي
- وهو الأمر الذي يدفع دول الجماعة الأوربية في ظل ارتفاع تكاليف التخزين واستمرار فائض العرض في السنوات التالية إلى إتباع سياسة إغراق أسواق الدول الأخرى بما يؤدي إلى اتساع السوق العالمي لهذه المنتجات ، الأمر الذي مثل مصدر انزعاج للولايات المتحدة الأمريكية .
- أما بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تتعرض لمنافسة السلع المستوردة فعلاوة على سياسات الحظر واستخدام المعايير الصحية والبيئية لمنع الواردات ، تضمنت السياسة الزراعية المشتركة فرض ضريبي ة جمركية متغيرة تعادل مقدار الزيادة في السعر الثابت الذي يدفعه المستهلكون عن السعر العالمي وهو مايعني ارتفاع معدلات هذه الضريبة كلما السعر العالمي ، بما يضمن الحد من النفاذ لأسواق دول الجماعة الأوربية
- ويلاحظ أن هذه السياسة تتم على حساب رفاهية المستهلكين المحليين محققة للدولة حصيلة ضريبية تستخدم في تمويل السياسة الأنفاقية لدعم الصادرات ، بل وتحقيق فائض ضريبي إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات[1] .

إلا أن ضمان الدولة لسعر يفوق السعر العالمي بالنسبة للمنتجا ت المصدرة وفي ظل ارتفاع مرونة الطلب الداخلي والسعرية على المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية خاصة أسواق الدول النامية مقارنة بالانخفاض النسبي في الأسواق الأوربية ، قد دفع بالمنتجين الزراعيين لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية إلى التوسع في أنتاج المنتجات الزراعية التصديرية .

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

ولما كان سعر المضمون قد جعل زيادة الإنتاج تتم دون أية مخاطر فقد نجحت هذه الدول اعتماداً على سياستها الأنفاقية في أن تتحول من مصاف الدول المستوردة إلى مصاف الدول المصدرة للمنتجات

[1] محمد عمر أبودوح ،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، مصر ، الدار الجامعية ،2003، ص ص ،25-26

الزراعية .وهو الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكي ة إلى تعديل موقفها تجاه تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية .

I-إنجازات السياسة الزراعية المشتركة:

لقد أنجزت السياسة الزراعية المشتركة الهدف المتعلق بالإنتاجية، وقد سجلت الإحصائيات نموا مطردًا في الزراعة الأوروبية حيث قدر معدلها السنوي بـ2 + %.

وقد ترافقت هذه الزيادة في معدلات الإنتاجية في التراجع الكبير في عدد الوحدات الزراعية لصالح الزيادة في المتوسط العام لحجمها. في فرنسا مثلا انتقل عدد المزارع من 1.7 مليون وحدة سنة 1966 إلى أقل من 0.8 مليون وحدة ليصل سنة 2004

فقد كان من شأن هذه التحولات البنيوية أن تزيد من إنتاجية العمل الزراعي.وقد سجلت الأرقام الخاصة بالإنتاج الزراعي تطورا معتبرا، حيث تجلت آثار الإجراءات الخاصة بالدعم والإجراءات الملحقة في الجانب الاجتماعي والهيكلي على تطور العرض الزراعي وأهميته في تغطية حاجة الفضاء الأوروبي من الغذاء في المحاصيل الإستراتجية مثل القمح.

القمح

يؤدي الدعم بشكل عام إلى زيادة الإنتاج في البلدان المتقدمة وإلى إغراق في البلدان النامية مما يزيد مشا كل المزارعين الصغار في هذه البلدان. ويعتبر القمح المثال الكلاسيكي للمشا كل التي تنتج عن الدعم حيث يعتبر القمح الغذاء الرئيسي لكثير من بلدان العالم. تتحكم كل من أمريكا والإتحاد الأوروبي والصين والهند بإنتاج القمح العالمي حيث أن نصف كمية القمح (وطحين القمح) المتاجر بها تأتي من أمريكا والإتحاد الأوربي. من المتعارف عليه تاريخياً أن الإتحاد الأوروبي يضمن عوائد عالية لمزارعي القمح كما حافظ راسمو السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي على هذا التقليد.حيث يحفز مزارعي القمح في الإتحاد الأوروبي على إنتاج القمح من خلال توليفة من السياسات التي تساهم في هذا التحفيز وهي:[1]

1 – دعم سعر السوق والتي تشمل شراء الحكومة للمنتج ودعم الصادرات

2– الدفعات المباشرة،

[1] ياسر العيسي ، **سياسات الدعم الزراعي في الإتحاد الأوربي** "سلع مختارة " ، 15 ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا ، نيسان ، ص ص05–06

وتؤدي هذه التوليفة إلى زيادة الإنتاج وبالتالي حصول الفائض.حيث يحصل مزارعي القمح في الإتحاد الأوروبي على دفعات نقدية عبارة عن دعم مباشر تحدد ب 35 يورو للطن الواحد وقد حدد الإتحاد الأوربي سعر أدنى لشراء القمح وهذا السعر بشكل عام أعلى من السعر العالمي

أن شراء إنتاج المزارع بهذا السعر المرتفع رغم زيادة العرض. حسب إحصاءات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بلغت قيمة الدعم لمنتجي القمح في الإتحاد الأوربي في السنوات الأخيرة حوالي 9.5 مليار دولار مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 5 مليارات دولار.

بلغت النسبة المئوية لدعم المنتجين في الإتحاد الأوربي حوالي 48% مقارنة مع 46 % للولايات المتحدة الأمريكية.ويبين **الجدول(10) : كمية الإنتاج من القمح والمساحة المزروعة**

	المساحة 1000 هكتار			الغلة 1000كغ/هكتار			الإنتاج 1000 طن		
	2002	2003	2004	2002	2003	2004	2002	2003	2004
القمح	19,400	18,279	19,236	5,93	5,37	6,51	114,956	98,234	125,235

المصدر: ياسر العيسي ،نفس المرجع ،ص 07

و انتقلت نسبة التغطية للمجموعة الأوروبية سنة1970 (6 بلدان) 90 % إلى % 120 سنة 1990 (12 دولة) .كما انعكست سياسة الدعم بشكل كبير على بلدان أخرى التحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث كانت تعاني من عجز مزمن في مستوى التغطية المحلية .فمثلا المملكة المتحدة حيث كانت نسبة التغطية سنة 1973 ، تاريخ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية، لا تتجاوز 65 % لتصل سنة 1990 إلى 115 %لتصبح المملكة المتحدة مصدرا صافيا للقمح.[1]

والجدول(11) : تطور الإنتاج والصادرات الزراعية في المجموعة الأوربية

	تطـور المجموعـة الأوروبيـة في الإنتـاج العالمـي (%)		تطور حصة المجموعة الأوروبية في الصادرات العالمية (%)	
	1975	1985	1975	1985
الحبوب	9.6	10.2	7.4	12.9
القمح	10.2	13.3	7.1	15.7
السكر	11.7	12.8	6.1	15
الزبدة	25.3	30.3	16	50

Source : **WWW.EUROSTAT.COM.**

[1] ياسر العيسي ، مرجع سابق ، ص 07

II-إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة:

لقد قطعت السياسة الزراعية المشتركة ثلاثة عقود من الإنجازات وحققت أهم الأهداف التي حددتها في مواثيقها التأسيسية. غير أن بلوغ هذه الأهداف كان له آثارًا جانبية اقتصادية، مالية وبيئية. غير أن أقوى الانتقادات كانت تلك التي وجهتها إليها الولايات المتحدة ومجموعة دول CAIRNS [1] وبعض البلدان النامية وخاصة تلك التي لها مشكلات في ولوج الأسواق الأوروبية بمنتوجاتها الأساسية. وقد أجمعت الانتقادات على موضوع دور سياسة الدعم للمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) في تشويه

المنافسة الاقتصادية للأسواق الزراعية. لذلك بدأ العمل على إدخال إصلاحات من شأنها إعداد أوروبا لمواجهة مقتضيات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف خلال دورة الأرجواي. إذ تمكنت خلال الدورات السابقة للتفاوض من استبعاد تناول المنتجات الزراعية ضمن سياق التحرير.

وجاءت مراحل الإصلاح والتي تمثلت في أطوار أساسية هي:

1-إصلاحات سنة 1992

استهدفت الإصلاحات التي تضمنها مشروع MAC Sharry مجموعة من الأهداف الأساسية تتمثل فيما يلي:

- ضمان تنافسية الزراعة الأوروبية على الساحة الدولية، من خلال الاقتراب من الأسعار العالمية؛
- استرجاع أقساط من السوق الأوروبية، خاصة في مجال الأعلاف الحيوانية المنتجة انطلاقا من الحبوب الأوروبية؛
- التحكم في الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة والتقليل من الفوارق في توزيع الدعم الزراعي بين البلدان، المناطق والمحاصيل؛
- إعادة توجيه المخطط الزراعي العام بما يتلاءم والبيئة، المحيط وتهيئة الأقاليم؛

لقد جاء إصلاح السياسة الزراعية المشتركة مستهدفا بشكل رئيسي مواجهة الاختلالات المسجلة في الأسواق الزراعية والمضاعفات المالية الناجمة عنها. كما أنه إصلاح يرمي إلى تمكين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، من تحسين موقعها التفاوضي خلال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[2].

أما الأداة الرئيسية للإصلاح فكانت التقليل من أشكال الدعم الموجهة عبر آلية السوق وأشهرها نظام ضمان الأسعار، من خلال تحجيم العرض بواسطة تبويرالأراضي واشتراط الدعم المقدم بحسب

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

المساحة المستغلة أو رؤوس الماشية التي هي بحوزة المزارعين وتسليط العقوبات على أشكال الاستغلال المكثفة وكذا فرض نظام الحصص على إنتاج الحليب.

---

[1] **مجموعة الكيرنز** : تشمل 13 دولة هي(الأرجنتين،البرازيل،المجر، كندا،كولومبيا، شيلي، ماليزيا،إندونيسيا، أوروغواي ، تايلاند ، الفليبين، نيوزيلندا ، أستراليا)

[2] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص 34

2- أجندة 2000

أن العروض الأولية المقدمة للجنة في أطار مشروع أجندة 2000 شملت تعميق أصلاحات 1992 ،حيث أنخفضت الأسعار ومن خلال حمايتها مما أدى إلى توازنها، خاصة بعد تخفيض الموارد من طرف المساعدين المباشرين ، ظلت السياسة الزراعية المشتركة تواجه انتقادات حادة إن على المستوى الأوروبي فيما يخص جدوى نفقات الدعم وخاصة ومن وجهة نظر ألمانيا وبريطانيا ومدى عدالتها وإن على المستوى الدولي والضغوطات الدائمة التي تمارسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة CAIRNS ،أو تلك الانتقادات التي تواجهها منذ اتفاقية مراكش الزراعية 1994، مجموعة من البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرًا وخاصة حول مواضيع "ولوج الأسواق".

من جهة أخرى يمثل توسع أوروبا شرقا أهم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وكان لا بد من تبرير الإبقاء، بل وزيادة الاعتمادات المخصصة للدعم الزراعي، بالنظر للالتزامات التي أخذتها على عاتقها بلدان الاتحاد لتخفيض حجم الدعم ذا الأثر على الأسواق الزراعية[1].

وقد مست إصلاحات رزنامة 2000 جوانب رئيسية تمثلت في:

أ-إصلاح تنظيمات الأسواق المشتركة:

وتم تأكيد إصلاحات 1992 باتجاه تخفيض ضمان الأسعار الزراعية والتعويض عنها بزيادة المساعدات المباشرة شريطة التنفيذ بأقساط إنتاج معينة واستبعاد نسب معينة من الأراضي من الاستغلال الإنتاجي تبلغ حدًا أدنى هو 10 % من المساحة الكلية للمزرعة. وقد سجل انخفاض في سعر التدخل للسنتين 2001 و 2002 بما نسبته 15 % بالنسبة لمحصول القمح.

أما لحوم البقر فقد انخفضت أسعار التدخل بنسبة 20 % للسنوات 2000 ،2001و 2002 .

كما تمت برمجة تخفيضا لأسعار التدخل بنسبة 15 % على مدى ثلاثة سنوات،ابتداءً من سنة 2005 بالنسبة لمشتقات الحليب: الزبدة والحليب المجفف. كما أدرجت إصلاحات 2000 مبدأ الشرط البيئي لتلقي المساعدات المباشرة. حيث ألزمت المزارعين بضرورة الاهتمام بالمعايير البيئية واحترامها خلال عمليات الاستغلال الزراعي .

ب-الإجراءات الهيكلية:

ويستهدف هذا الشق من الإصلاح ثلاثة محاور رئيسية:

---

[1] Dominique Bureau . J-Christophe Bureau. **Agriculture et nègociations commerciales**, La documentation Française, Paris, 2002, P 41-42

– تنمية المناطق المتخلفة في المجال الزراعي؛

– إعادة توجيه من حيث التخصص الزراعي، المناطق التي تواجه صعوبات مالية واقتصادية؛

– ترقية الموارد البشرية وممارسة البطالة في الأوساط الريفية.

أن الإتحاد الأوروبي يدعم قطاعه الزراعي بطرق مختلفة مثل الدفعات المباشرة ودعم الأبحاث وقروض البرامج وبرامج التخزين وهذا الدعم يسبب الكثير من المشاكل في البلدان النامية مثل مشكلة إغراق السكر التي حصلت في أفريقيا. وسيتحتم على الإتحاد الأوربي تخفيض الكثير من أشكال الدعم غير المتوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية بحسب ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي انعقد في هونغ كونغ أواخر 2005 . وبشكل عام تتوجه السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي نحو دعم سياسات التنمية الريفية كبديل لسكان الريف والمزارعين الذين سوف يعانون من التخفيض في الدعم السعري لمنتجاتهم[1].

المطلب الثاني : السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية

إن موقع الولايات المتحدة كأول قوة زراعية في العالم، تجعلها تدفع إلى مزيد من تحرير المبادلات الدولية لا سيما الزراعية منها والتي لا تزال تعرف قيودًا عديدة ومن ثمة الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية مما يسمح برفع معدلات النمو حتى بالنسبة للبلدان النامية، الشيء الذي سيضمن أسعارًا دولية مجزية بالنسبة للمنتجين المتفوقين والذين يتوفرون على مزايا نسبية أم مطلقة. ولذلك نجد أن العلاقة وثيقة بين السياسات الزراعية للولايات المتحدة وإستراتيجيتها التجارية الخارجية بهدف تعزيز الحضور الأمريكي في الأسواق الدولية.

جدول(12) : تطور مساهمة الزراعة الأمريكية في المبادلات الدولية

السنوات	1965	1975	1986	1996	2000	2004
قيمة الصادرات بمليار دولار	6.83	24.32	40.50	44.42	71.40	79.56
نسبة السلع الزراعية من الصادرات الأمريكية	22.9	20.2	18.7	15.4	9.1	9.7

Source : OMC rapport 2005.P15

من خلال الجدول أعلاه نسجل التراجع النسبي لمساهمة القطاع الزراعي في هيكل المبادلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التراجع ينسجم مع الاتجاه العام الذي عرفته التجارة الخارجية عالميا،

حيث ظلت السلع الزراعية تفقد وزنها النسبي في بنية المبادلات الدولية لصالح السلع المصنعة أو المحوّلة. من جهة أخرى نلاحظ التزايد المطرد للسلع الزراعية في التجارة العالمية ، على الرغم من المنافسة الشديدة للاتحاد

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص 108

الأوروبي ومجموعة بلدان CAIRNS بالرغم من التباطؤ الذي يعرفه عموما الطلب الفعال على الغذاء عالميا.

وتتناقص اليد العاملة الأمريكية في القطاع الزراعي بشكل مستمر ولكنها تتميز بالكفاءة العالية والاستخدام الكبير للمكنة ،حيث تدخل الآلة في مختلف مراحل العملية الإنتاجية

الجدول رقم (13) : **تناقص اليد العاملة الأمريكية من مجموع اليد العاملة**

السنوات	1940	1958	1970	1975	1980	1983	1985	2001	2002
نسبة اليد العاملة	23	8.1	5	4.1	3	3.4	3.1	2	1.4

المصدر:من أعداد الطالب اعتماد على : – عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص 127

– هشام كمال ،مرجع سابق ، ص 28

أن انخفاض اليد العاملة يعود إلى عدة أسباب وهي[1] :

– انخفاض الدخل الزراعي وذلك لعدم تحكم الأسواق والظروف المناخية المتذبذبة

– تراكم الديون على الفلاحين الصغار وعجزهم عن التسديد

– حلول الآلة محل الإنسان ،مما دفع بالعديد من الفلاحين إلى هجرة الراضي والالتحاق بالقطاع الصناعي أوالصيد البحري أوقطاع الخدمات العامة

لقد أدى التطور الرأسمالي إلى احتكار الراضي ،فنتج عن ذلك انخفاض عدد الوحدات الإنتاجية إذا كانت 1960 تقدر ب 4 ملايين مزرعة وسنة 1980 تقدر ب2 ملايين مزرعة وحوالي 1 مليون مزرعة سنة 2000 ،أما متوسط المزرعة مساحة المزرعة فهو 180 هكتار.

كما أن 65 % من الأراضي الزراعية عبارة عن مزارع كبرى تمارس زراعة واسعة تقدم حوالي 80 % من الإنتاج الزراعي الأمريكي خاصة الحبوب ،وتمثل 35 % من الراضي مزارع صغيرة تمارس الزراعة الكثيفة لإنتاج الألبان والخضر والفواكه .

ويغلب على استغلال الأراضي الطابع المباشر إذا ان 75 % من مالكي الراضي يستغلونها بأنفسهم و 25 % الباقين يوكلون من يشرف على استغلالها[2].

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

1– تطور السياسة الزراعية الأمريكية.

[1] محمد حسن صلاح ، **جغرافيا العالم المعاصر** ، الجزائر ،منشورات البغدادي ، 2007 ،ص 79

[2] هشام كمال ،مرجع سابق ، ص 29

لقد كان الرئيس الأمريكي F. Rosevelt أول من أمضى سياسة زراعية متكاملة في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة ، والتي أطلق عليها Agriculture Adjustment Act (A.A.A)أي سياسة الإصلاح الزراعي وكان ذلك سنة 1933 . ولقد كانت هذه السياسة تهدف إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية لما قبل فترة الكساد الكبرى أي أسعار 1909-1914 وهذا هوالهاجس الأساسي للقائمين على السياسة الزراعية الأمريكية والمتمثل في السعي الدائم للحفاظ على معادلة الأسعار الزراعية مقابل أسعار باقي السلع.

منذ نشأتها اعتمدت السياسة الزراعية الأمريكية على خمس آليات أساسية لتقديم الدعم للمزارعين[1]:

- منح مساعدات لإعانة المزارعين في حالات مواجهتهم لنكبات اقتصادية أوطبيعية؛
- برامج حكومية مستهدفة دعم الطلب على السلع الزراعية أو تخفيض تكاليف الإنتاج الفعلية؛
- برامج تقليص المحاصيل ودعم المزارع على أساس سحب قسم من المساحات الزراعية من النشاط؛
- برامج التخزين المحولة من طرف الإدارة لشراء كميات من الإنتاج أو منح قروض ميسرة للحفاظ على مستويات الأسعار؛
- برامج الدعم التفاضلي والهادفة إلى شراء ثم إعادة بيع أو إتلاف قسم من (المحاصيل أو إدراجه ضمن برامج المساعدات الغذائية الخارجية و المحلية؛

ولنا أن نستعرض تطور مضمون السياسة الزراعية الأمريكية وفقا للمراحل التالية:

أ- المرحلة الممتدة من 1933 إلى 1996

منذ اعتمادها سنة 1933 ، شهدت السياسة الزراعية الأمريكية تطوراتها من خلال البرامج الخماسية أو السداسية وكان الانشغال الرئيسي ولا يزال، هو حماية المزارعين من عواقب التقلبات التي تعرفها الأسواق الزراعية وبالتالي الحفاظ على القدرات التصديرية لولايات المتحدة.

وخلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، تم اعتماد برامج زراعية بموجبها تمنح الإدارة للمزارعين اعتمادات مسبقة لدعم أسعار المحاصيل Loan rate وبالتالي هي اعتمادات يمكن للمزارعين تسديدها "عينيا" حالة ما إذا كان السعر السائد في السوق أقل من سعر الدعم. وهذه الآلية للدعم استمر العمل بها في الولايات المتحدة إلى غاية الآن. وخلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، أضيف إليها إمكانية تلقي المزارعين، مساعدات مباشرة بقيمة الفرق بين سعر الدعم وسعر السوق ، بدلا عن الاعتماداتLoan Rate

الفصل الثاني خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

وقبل ذلك، ففي سنة 1973 أقرّ البرنامج الجديد مبدأ منح المساعدات المباشرة للمحاصيل الكبرى وخاصة الحبوب، حيث يمنح للمزارعين مبالغ المساعدات والتي تمثل الفرق بين السعر المستهدف وسعر السوق. كما

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص ص 132-133

أقر هذا البرنامج منحًا على التخزين بهدف ضبط السوق على حساب التغيرات الحاصلة في أسعار المنتجات. كما أرفقت الإدارة الأمريكية مع هاتين الآليتين للدعم، إجراءات تقييد العرض الزراعي من خلال تحييد جزء من المساحات الزراعية عن النشاط الإنتاجي.

أما برنامج 1985 ، فقد أدرج مبدأ الفصل بين الدعم الممنوح للمزارعين وقرارات الإنتاج وهو الدعم الذي ، أي أنه دعم تعتبره البلدان المصنعة عديم الأثر على حجم الإنتاج ومستويات السعر. وفي هذا البرنامج يتم تحديد قيمة الدعم على قاعدة معدل مردود تاريخي معروف مسبقا للمزارعين وليس على أساس الكمية المنتجة للسنة الجارية، بحيث ينتفي أثر الدعم على قرار الإنتاج.

فيما حدد برنامج 1990 وتميز عن سابقه لكونه اعتمد أساس حساب قيمة المساعدات المباشرة على قاعدة مساحة محددة عن كل مزرعة بالنسبة لمنتجات بعينها والتي تحضى بالدعم الحكومي والمتمثلة أساسا في الحبوب، القطن، الأرز والنباتات الزيتية. وقد ترافقت هذه البرامج وخاصة الأخيرة منها، بإجراءات تكميلية هدفت إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمزارعين وتمثلت خاصة في:

– برامج حماية بيئية هامة وخاصة من خلال التبوير طويل الأجل كآلية للحفاظ على التربة؛

– مساعدات غذائية للفئات الاجتماعية الضعيفة. فرغم كونها إجراءات اجتماعية، إلا أنها تعتبر أداة قوية على المستوى الداخلي لصرف الفائض من العرض الزراعي؛

– دعم الصادرات، خاصة ضمن برنامج 1985؛

– مساهمة أمريكية قوية ومعتبرة في البرامج الدولية للمساعدات الغذائي ؛

والغاية من هذا الإصلاح أو التعديل في السياسة الزراعية الأمريكية هو خفض أسعارومن ثمة Loan Rate الدعم عبر صيغته المتمثلة في الاعتمادات المسبقة عن المحاصيل والت ي تمثل الفرق بين DéficiencyPayments الإلغاء التدريجي للتسديدات التعويضية سعر الدعم والسعر المستهدف.

في أفريل 2002 تمت المصادقة على قانون زراعي جديد للفترة 2002–2007 وقد تضمن هذا البرنامج الجديد أشكال الدعم السابقة وفق المراحل الثلاث التالية:

– الإبقاء على نظام الدعم التسويقي Marketing Loan وخاصة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الزيتية؛

– الإبقاء على التسديدات المباشرة والمقررة في قانون 1996 والتي كانت تشمل الحبوب والقطن وأصبحت بموجب القانون الجديد تشمل المحاصيل الزيتية، أما قاعدة منح هذه التسديدات فتقوم على مساحة زراعية محددة تاريخيا والتي قد يتغير تقديرها بحسب مستوى المردودية والحاجة للتوسع؛

– المساعدات التعاقدية الدورية والتي تعتمد السعر الهدف كمقياس لتقديم المساعدات إذا قل السعر الحقيقي على أساس السعر السائد في السوق وحجم المساعدات المباشرة.

من جهة أخرى، تم التأكيد في هذا القانون على مبدأ وضع سقف الدعم حيث تصل المساعدات المباشرة القصوى التي تقدم لكل مزارع إلى 360 ألف دولار سنويا،كما نص هذا القانون على:

– إقامة نظام تسديدات تعاقدية دورية لصالح منتوج الحليب؛

– إقرار زيادات معتبرة في النفقات لصالح الإجراءات البيئية الزراعية. والهدف المحافظة على الموارد الطبيعية المهددة بالاندثار بسبب الاستغلال المتواصل والمكثف لها.

إلا أن هذا القانون وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت عليه، يبقى يواجه انتقادات حادة من طرف أعضاء كثيرين في المنظمة العالمية للتجارة[1].

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

المبحث الثالث : تجارة المنتجات الزراعية

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ، ص ص 136-137

تعتبر الزراعة القوة المحركة لأقتصادات الكثير من البلدان النامية ، خاصة الأقل نموا . وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن الزراعة تمثل مايزيد على ثلث أيردات التصدير لنحو 50 بلد ناميا ، وأن هذا القطاع يمثل أكثر من نصف هذه الأيردات بالنسبة لنحو 40 بلد ناميا . ولكن الحواجز التجارية إمام المنتجات الزراعية مقترنة بالدعم الضخم خاصة في البلدان الأكثر ثراء ، وتتحمل البلدان النامية والدول الصناعية على السواء ،أعباء فادحة بسبب الحماية وتبين التقديرات المستمدة من البنك الدولي عام 2002 أن المكاسب السنوية الثابتة في الرفاهة الناشئة عن إلغاء الحواجز أمام التجارة في السلع تتراوح 500 مليار دولار 620 مليار دولار ،ويبلغ ماتحصل البلدان النامية على نسبة تتراوح بين النصف والثلث .كما أن رد الفعل من جانب الاستثمار والتكنولوجيا إزاء نظام أكثر حرية للتجارة الدولية يولد مكاسب إضافية[1] .

يوجد لدى العديد من الدول النامية مخاوف أكثر عمقاً.فالزراعة في تلك الدول ليست مسألة تجارة إلى حذا كبير، نشاط نمطي يرتبط بنمط الحياة الريفية.فهي نشاط نمطي يرتبط بنمط الحياة الريفية. فالعديد من الفلاحين يزرعون أراضيهم ليس على طريقة المشروع التجاري ،ولكن كتقليد أو ميراث أسري ،فلأرض بحوزة أسرهم لأجيال طويلة ، ويقومون بزراعتها حيث لايوجد لديهم مصدر آخر للدخل لمساندة وتلبية حاجيات أسرهم .أضف إلى ذلك أنه في أطار عملية تقسيم الحيازات ، يستحوذ عدد كبير من الفلاحين فقط على مساحات صغيرة من الأراضي والتي لايمكن أن تنطوي على قيمة تجارية . تخشى مثل تلك الدول النامية من أن يصبح صغار في صعوبة كبيرة عندما يطلب منهم مواجهة تحدي المنافسة العالمية .

المطلب الأول : فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق :

شهدت خمسون عاما من نظام التجارة المتعددة الأطراف تقدما محدودا في كبح جماح الحماية الزراعية . وفي جميع الأقاليم ، مازالت الرسوم الجمركية أعلى بصورة ملحوظة في الزراعة عما عليه في الصناعات التحويلية . ومازال الدعم الحكومي ،والذي يشوه التجارة وهو محظور في الصناعات التحويلية ، إحدى سمات القطاع الزراعي . ووفقا لما تقوله منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ففي البلدان الغنية يدفع دافعوا الضرائب (في شكل دعم حكومي) والمستهلكون (في شكل أسعار أعلى بسبب الحواجز التجارية) 268 مليار دولار سنويا من أجل دعم الزراعة ،والصدارة في هذا للإتحاد الأوربي (134 مليار دولار) ،واليابان (47 مليار دولار) ، والولايات المتحدة (43 مليار دولار) .

ووفي غضون ذلك ، يعيش 73 % من الفقراء في البلدان النامية داخل المناطق الريفية ، وتمثل الزراعة والتصنيع الزراعي من 30 إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بل ويمثلان حصة أكبر من العمالة .

[1] يورى دادوش و جوليا نيلسون ، ضبط التجارة العالمية ،**مجلة التمويل والتنمية** ، ديسمبر 2007، المجلد 44، العدد 04 ، ص ص 22-23

ولكن الحماية الزراعية مرتفعة أيضا في البلدان النامية ، الأمر الذي يضر بمصلحة مستهلكيها الفقراء ومصدريها ، وغيرها من البلدان الفقيرة ، التي تمثل بصورة متزايدة شركاءها التجاريين .

إن إخضاع الزراعة لقواعد التجارة في قطاعات أخرى يمثل محكاً مهما لقدرة منظمة التجارة العالمية على أداء رسالتها من أجل التنمية، وكل ذلك لأن النظام متعدد الأطراف هو المحفل الوحيد الذي يمكن أن يعالج فيه الدعومات الحكومية الزراعية .

الشكل (05) :الرسوم في الزراعة أكبر مما عليه في الصناعات التحويلية

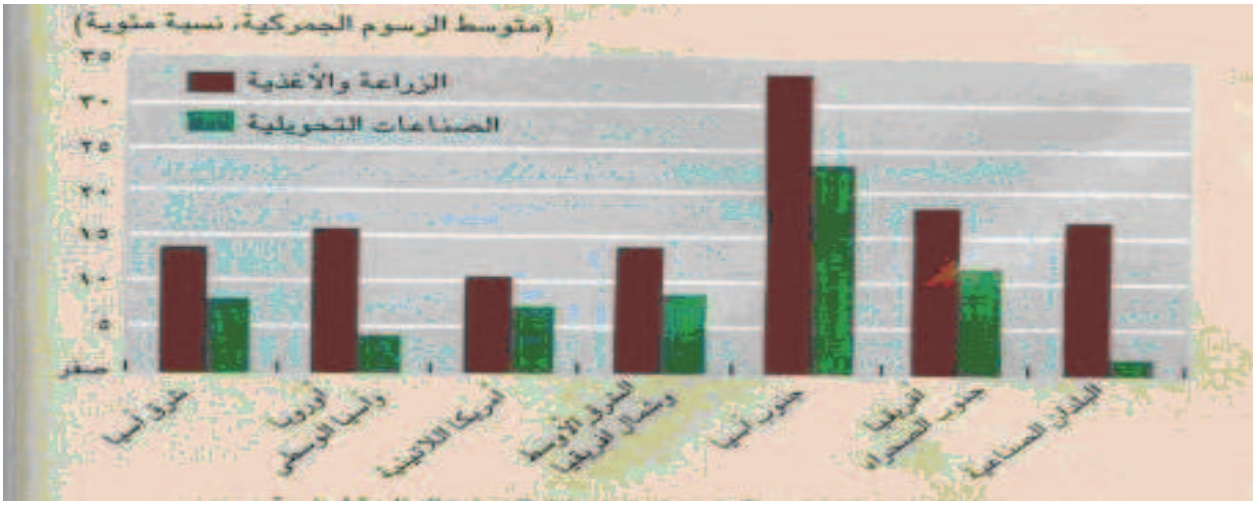

المصدر : يورى دادوش و جوليا نيلسون ، ضبط التجارة العالمية ،**مجلة التمويل والتنمية** ، ديسمبر 2007، المجلد 44، العدد 04 ،ص23

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

أولا: حقيقة الرسوم الجمركية لمنتجات الزراعية :

تمثل الحواجز على الوردات واحدة من أشد القضايا سخونة، مثل ارتفاع الحد الأقصى لتعريفة الجمركية (عادة إلى مئات في المائة) على أهم المنتجات البلدان النامية (مثل السكر والمنتجات الحيواني ة والأرز) . وتتمثل قضية أخرى قي تصاعد هياكل التعريفة الجمركية (ترتفع التعريفة الجمركية مع درجة تجهيز الوردات)، مما يساعد على بقاء البلدان الأشد فقرا حبيسة إنتاج سلعة أولية قيمتها المضافة منخفضة..

الشكل (06): التعريفة الجمركية على المنتجات تامة الصنع أعلى من المواد الخام

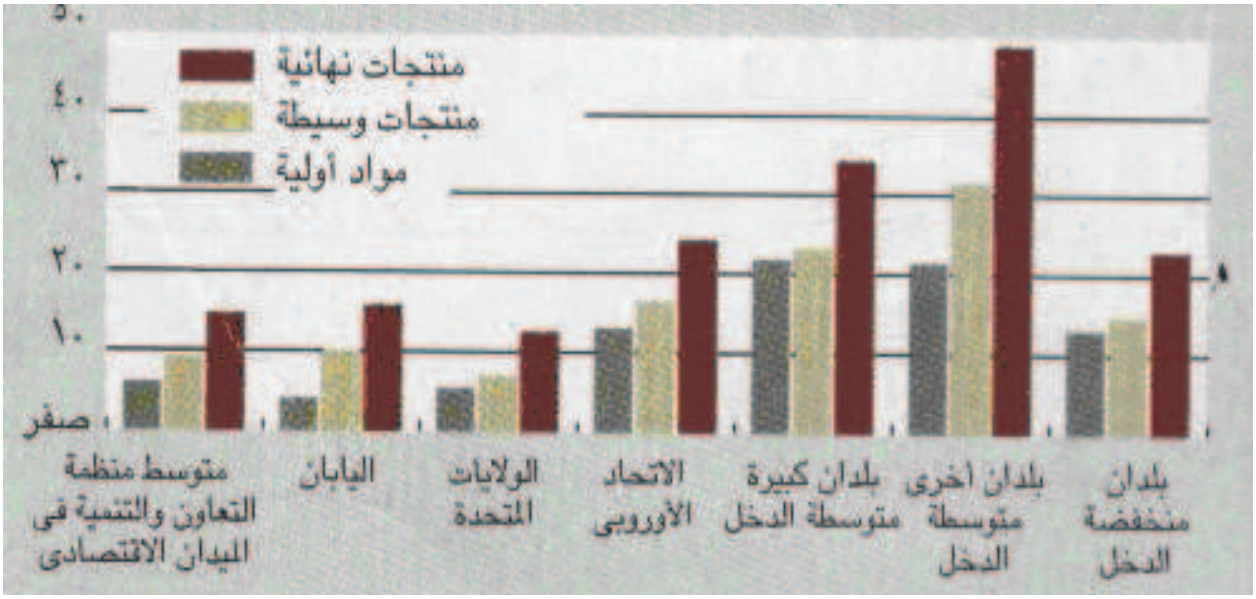

المصدر : مجلة التمويل والتنمية ،موظفوا البنك الدولي ،2004،ديسمبر ،المجلد 41،العدد04،ص34

أن أتفاق الزراعة ينص على الوقف الفوري للتدابير غير التعريفية ،وينبغي أن يجري تحويلها إلى تعريفات معادلة ،والتي ينبغي إضافتها إلى الرسوم الجمركية العادية على المنتجات المعنية .

وعلى الدولة العضو في المنظمة العالمية للتجارة بخفض تعريفاتها كل عام ، خلال فترة معينة من الزمن ،والتي هي بالنسبة للدول المتقدمة 1992– 2000 ومتوسط التخفيض 36 % وبالنسبة للدول النامية 1995–2004 ومتوسط تخفيض 24% ومستويات التعريفات على مختلف المنتجات الزراعية خلال كل عام من تلك الأعوام يتم تضمينها في الجدول الخاص بالدولة العضو وهي ملزمة للعضو[1].

والشكل(07) : **حماية منتجات من خلال أسعار التعريفة**

[1] موظفوا البنك الدولي ،مرجع سابق ، ص 34

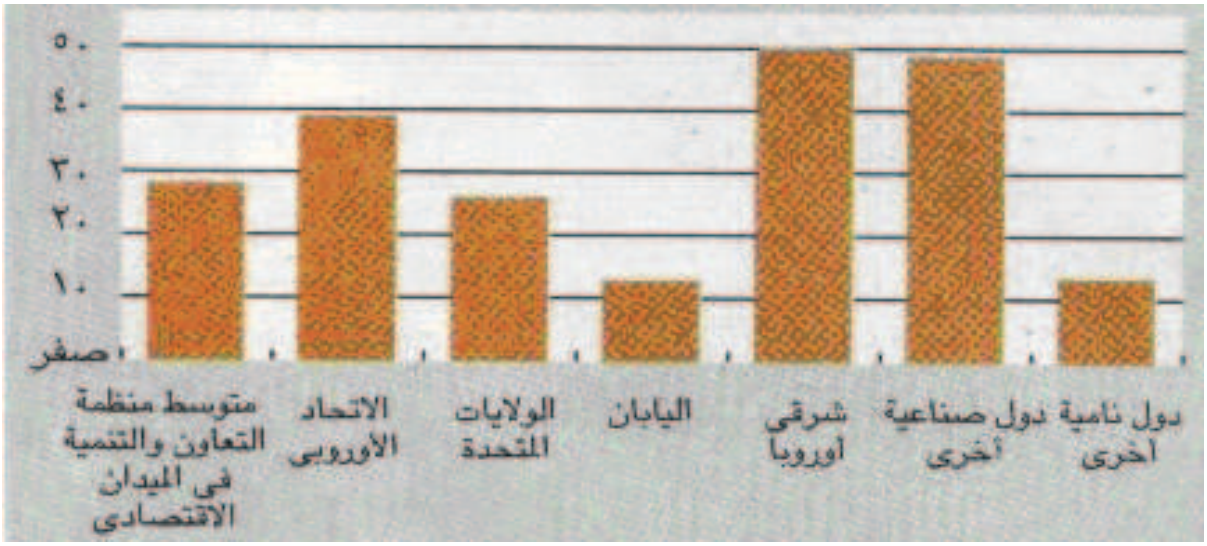

المصدر : موظفوا البنك الدولي : مجلة التمويل والتنمية ،2004،ديسمبر ،المجلد 41،العدد04،ص34

هناك قضية آخرى تتمثل في حصص أسعار التعريفة الجمركية وبمقتضاها تدخل الوردات حتى مستوى حصة معينة ضمن معدل منخفض من الرسوم الجمركية، بينما تدخل الوردات التي تتعدى الحصة المعنية ضمن سعر أعلى. الأمر الذي يخلق حواجز عالية وغير شفافة أمام الوردات.

ثانيا : المعايير التنظيمية والفنية :

تلعب المعايير واللوائح التنظيمية دورا مهما في التجارة عن طريق ضمان النوعية والأمان ، والصلاحية الفنية للمنتجات وعمليات الإنتاج ،ولكنها قد تكون في بعض الأحيان متشددة أكثر مما يلزم ، كما قد يساء استخدامها من جانب أولئك الذين يسعون إلى زيادة التكلفة التي يتحملها المنافسون المحتملون . وقد ازداد عدد الإخطارات التي ترسل سنويا عن العوائق الفنية الجديدة إلى المنظمة التجارة العالمية وإلى الجات سابقا ، من عدد يتراوح مابين 10–20 إخطار في أوائل الثمانينات إلى مايربو على 400 إخطار في عام 1999 . وقد أفادت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بأنه في الفترة عام 1996 وعام 1999 لم يكن في مقدورها استيفاء كافة المتطلبات الصحية والمتعلقة بسلامة النباتات الصحية في أكثر من 50 % من صادرتها المحتملة من الأسماك واللحوم ،والفاكهة والخضروات الطازجة والمجهزة إلى أسواق الإتحاد الأوربي .

وفي الواقع فإن هذه الإجراءات كان ينظر إليها باعتبارها عوائق أكبر من الرسوم الجمركية والحصص يبقى كثير من الحواجز التجارية التي تم ذكرها أعلاه المنتجات الزراعية للبلدان الفقيرة بعيدا عن أسواق البلدان الغنية. ويقمع دعم الزراعة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأسعار [1]

[1] هانزبيتر لانكس ، **فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق** ، مجلة التمويل والتنمية ، 2002،سبتمبر ، المجلد 39، العدد 03، ص09

العالمية للسلع الأساسية ،وزيادة تقلب الأسعار ،وهو مايضر البلدان الفقيرة ومواطنيها الأكثر فقر ا . إذا أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المهيمن في المناطق الريفية، حيث يعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم.

وهي تمثل نسبة تبلغ نحو 27 % من الناتج المحلي الجمالي في البلدان النامية، ونسبة مماثلة من الصادرات، و 50 % من العمالة.

والتكاليف التي يتحملها الاقتصاد العالمي نتيجة لتشوهات في التجارة الزراعية بوجه عام ، تكاليف ضخمة ،وتظهر دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لسنة 2002 فإن التكلفة التي تتحملها الرفاهة نتيجة التشوهات الزراعية قد تزيد على 120 مليار دولار .وتتحمل البلدان النامية خمس التكلفة بينما إيرادا ت التصدير الضائعة عن ذلك وتعاني كلا من البلدان النامية والمتقدمة .

الجدول(14) : حجم التشوهات الزراعية في العالم

(بمليارات الدولارات)

	العالم	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	بلدان بخلاف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الخسـارة في الدخل			
السياسة الزراعية في العالم	128.2	97.8	30.40
منظمة التعاون والتنمية	101.4	92.7	8.7
بلدان بخلاف منظمة التعاون والتنمية	26.8	5.1	21.7
أيردات صادرات لم تتحقق			
العالم	378.0	255.8	122.2
منظمة التعاون والتنمية	257.7	224.9	22.8
بلدان بخلاف منظمة التعاون والتنمية	12.3	20.9	99.4

المصدر : هانزبيتر لانكس ،مرجع سابق ، ص 10

_أما دعم المنتجين والذي يتمثل في الدعم المحلي للمزارعين والرسوم الجمركية على الوردات ودعم الصادرات فقد قدر بنحو ثلث إيرادات الزراعة تقريبا.وكانت الأسعار التي تلقاها المزارعون في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى بنسبة 31 %عن الأسعار العالمية في المتوسط.أما الإجراءات الحدودية فلها تأثير أكبر مدعاة للتشويه في التجارة . وفضلا عن ذلك فإنها تنازلية ،أي أن المستهلكين منخفضي الدخل في الدول منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الذين ينفقون

حصة كبيرة من دخولهم على الطعام يتأثرون بطريقة غير متناسبة ،بينما تحصل المزارع الكبرى على نصيب الأسد ،ولكن الدعم المقدم للمنتجات المهمة للموردين من المناطق الاستوائية مرتفع على نحو
خاص كحصة من أيردات المنتجين فعلى سبيل المثال : تواجه البرازيل وهي أحدى البلدان النامية الرئيسية في تصدير المنتجات الغذائية حواجز ضخمة ، حيث رفعت الولايات المتحدة دعم المنتج في حالة فول الصويا من 4.5 % في عام 1997 إلى 23.1 % في عام 2000 وهي المنافس الرئيسي للبرازيل في هذا المنتج ، وهناك ميدان آخر ترى فيه البرازيل مجالا لتجارة أكبر وهي سوق عصير البرتقال المجمد في الولايات المتحدة ، حيث جرى فرض رسم جمركي 8.5 سنت لكل لتر (نحو نصف السعر العالمي) لحماية المنتجين في ولاية فلوريدا.
وفي دراسة عن الملف الزراعي، أعدتها منظمة أوكسفام العالمية غير الحكومية، جاء الأرز مثالا للغبن الذي تخلفه اتفاقية الزراعة. فهو الطعام الرئيس لملايين البشر، و يزرع 90% من إنتاجه بالدول النامية. وعلى الجانب الآخر من العالم، تمنح الدول الغنية (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان) دعما لمزارعي الأرز، بلغت قيمته في عام2002 وحده، 16 مليار دولار، مما مكن دولة مثل الولايات المتحدة، ثالث مصدر عالمي أن يبيع الطن بـ 274 دولار، في حين أن تكلفة إنتاجه الحقيقية 415 دولار. وعليه، دخل الأرز الأمريكي دولة مثل غانا، منافسا للزراعة الرئيسية بها، مهددا بذلك حياة شعبها الفقير[1] .

المطلب الثاني :الاتجاهات الحديثة في تجارة السلع الزراعية :

لعبت عولمة الاقتصاد العالمي، وعمليات تحرير التجارة الدولية، وإجراءات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات الدوليين، دوراً حاسماً فى المساعدة على انتشار الشركات متعددة الجنسيات. وقد أتاحت هذه الظروف الملائمة نمواً سريعاً للشركات متعددة الجنسيات، ووضعاً مميزاً في عمليات الإنتاج والتجارة الدولية وقا د ذلك بدوره إلى تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصاديات المختلفة. كذلك أسهمت حرية وسرعة تحويل رؤوس الأموال في تعزيز ودفع هذا التطور الهام.[2]
وتمثل الشركات متعددة الجنسيات، أيضا، أسلوباً للتعامل مع تشوهات الأسواق الدولية حينما تكون التعاملات التجارية عالية التكلفة، بسبب الحاجة إلى التأكد من جودة المنتج الذي يتم شراؤه، وصعوبة فرض التعاقدات الموقعة مع المديرين الأجانب.
ويتم جزء كبير من التبادل الدولي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات داخل شركة معينة (أو بين أفرع لهذه الشركة). وهى لا تستخدم، بالتالي، الآليات التنافسية للأسواق الدولية. وكثيراً ما تكون الأسعار

المستعملة في هذه التعاملات مختلفة كل الاختلاف عن أسعار السوق، ويمكن استخدامها كوسيلة لتحويل المداخيل إلى بلدان تكون القوانين الضريبية فيها أكثر ملائمة.

[1] هانزبيتر لانكس ،مرجع سابق ، ص 12

[1] Phillipe HUGON**, économie internationale et mondialisation**, Economica, Paris 1997, pp.46-43.

من هنا يمكن القول بأن جزءاً متنامياً من التجارة الدولية يحدث، في واقع الأمر، خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، وقد لا تتوافق المبادئ التي تحكمه مع المبادئ التي تحكم المنظمة وقد سبق وأثار بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية هذه المسألة، كما تم إعداد عدد من التقارير بواسطة خبراء منظمة التجارة العالمية غير أن منظمة التجارة العالمية لم تتخذ حتى الآن أي قرار حول هذه المسألة الهامة.

يقدر عدد الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 40000 شركة تتحكم الـ 500 شركة الأولى منها، وه ي شركات غاية في الضخامة، في 70% من التجارة الدولية لهذه الشركات، وكذلك في 80% من الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات. ويسود الآن اعتقاد بأنها تتحكم الآن فى 40% من التجارة العالمية . وكانت الشركات الـ 200 الأكبر من بين هذه الشركات قد أنتجت، فى عام 1995، 29% من إجمالي الناتج المحلى العالمي[1].

إلا أن الأهم، والذي نادرا ما يثار، هو أن ذلك الدعم لا يذهب إلى عموم الفلاحين الأوربيين و الأمريكان، بل يذهب جله إلى الشركات العملاقة ذات القدرات العملاقة على الإنتاج والتصدير. ففي الولايات المتحدة مثلا، كانت دائما شركة Riceland Food، صاحبة أكبر مصنع أرز في العالم هي المستفيد الأول من دعم الأرز. وبالمثل، يستغيث جورج تايلور ، رئيس التحالف الوطني للزراعة العائلية بالولايات المتحدة، بسبب تلك الممارسات. حيث يحصل عدد ضئيل من الشركات الكبرى المنتجة للمحصول الأول للبلاد وهو الذرة، على نصيب الأسد من الدعم، مما يمكنها من بيع إنتاجها الغزير بسعر هو في الحقيقة ربع السعر الذي كان سائدا في السبعينات. مما يدفع بصغار المنتجين، حيث يسود النمط العائلي للزراعة، إلى مضاعفة إنتاجهم للحفاظ على نفس مستوى دخولهم من ثلاثين عام. وذلك عن طريق الوقوع في دائرة مفرغة من الاستدانة من البنوك، التي عادة ما تؤدي بهم إلى الإفلاس والخروج من حلبة المنافسة الشرسة. ولا يختلف الوضع في أوربا، حيث يذهب 80% من الدعم الزراعي إلى الأغنياء وكبار المزارعين.

وقد نجحت هذه الشركات فى أن تؤمن لنفسها موقعاً قيادياً فى عدد من السلع الزراعية: حيث تتحكم 20 منها فى تجارة البن، وتمتلك 6 منها 70% من تجارة القمح، وتعتبر شركة " كورجيل " وهي أكبر تاجر للقمح في العالم حيث قدرت مبيعاتها من القمح سنة 1993 بـ 6 مليار دولار دولار،تسوق 40 مليون طن وتملك 35 مصنعاً في الولايات المتحدة و 20 مصنعا في خارجها لمعالجة الحبوب وتسيطر شركة واحدة على 98% من إنتاج الشاي المعبأ[2] .

فصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

غير أن هذه الشركات قامت بتغيير استراتيجياتها فى الآونة الأخيرة وانتقلت من مجالات الإنتاج إلى التمويل، والتجارة، والبحث العلمى، حيث تقوم بإجراء تعاقدات فرعية على العديد من مراحل الإنتاج.

---

[1] منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي 1998، إحصائيات التجارة الدولية

[2] منظمة أوكسفام العالمية ، الدعم الزراعي ، تاريخ الأطلاع 2008/03/12 ، على الخط ، www.oxfam.org

وهكذا يظل فتح الأسواق وتحرير المبادلات شغلا و أولويات بالنسبة للشركات الكبرى دون إلغاء التشوهات التي تشوبها، لأنها في الأساس الضامن لسيطرتها وتفوقها بفعل ممارسات الإغراق التي تلغي كل مزايا التنافس التي تحققها زراعات البلدان النامية على وجه الخصوص. وتشير إحصاءات فدرالية الصناعات أن قطاع الصناعات الغذائية للإتحاد الأوروبي للسنوات الأخيرة الأوروبي CIAA ، الغذائية حاز المرتبة الأولى في الاقتصاد ، بقيمة تجاوز 600 مليار أورو كمعدل سنوي، أي ما نسبة 13 بالمائة من حجم الإنتاج الأوروبي الكلي ،تتقاسم وتبلغ قيمة صادراتها 45 مليار. هذه القيمة ما يقارب 26 ألف مؤسسة ،وتشغل ماينا هز 2.7 مليون عاملا . كما تبين المعطيات أن 62 ٪ من الصادرات و 70 ٪ من الواردات من المنتجات الزراعية تتحقق فيما بين البلدان الصناعية (اليابان، الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة). وتلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي في التطور الهائل في التجارة العالمية في السلع الزراعية والمحولة (الغذائية). ففي سنة 1998 ، من بين 100٪ شركة، 10 تحقق 41 ٪ من رقم الأعمال الكلي، فيما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 33 ٪ سنة 1974 ، مما يؤكد اتجاه التركز المتزايد في الأنشطة الاستثمارية، الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات. أما يمكن أن يطلق عليه تدويل أو عولمة المنظومة الغذائية تتوقف على مجموعة عوامل متداخلة. أولها تعميم أنماط الاستهلاك على أساس مستويات طلب عالمية، مما يشجع و ينمي انتشار واسع للمنتجات النمطية و التي تمثل في عمومها "ماركات" عالمية. وثانيهما الانفتاح المتنامي للأسواق أن على نطاق جهوي كالاتحاد الأوروبي و غيره من التجمعات الإقليمية الأخرى و إن على مستوى عالمي وإن كان بدرجات متفاوتة.

لقد زادت قيمة الصادرات والواردات السلعية الزراعية بصورة معتبرة بعد عام 1970، وكانت القوة الدافعة للجزء الأكبر من هذا النمو هي الطلب المتزايد على الواردات من قبل البلدان النامية الكبرى مثل الهند والصين حيث فقاربت نسب نموها في الخمس والعشرين السنة الماضية 09 ٪ وكذلك الدول المتوسطة الدخل. كذلك أسهمت عملية إصلاح السياسات، المنفذة فى ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، والمدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في دعم هذا الاتجاه في البلدان النامية بعد عام 1980[1]. وهناك سبب آخر لنمو التدفقات التجارية، هو قيام التكتلات التجارية، التي قادت لتكثيف التجارة فى السلع الزراعية بين البلدان الأعضاء ويوضح الشكلان 06 و 07 تطور التجارة فى السلع الزراعية.

الشكل رقم 08: الوردات والصادرات الزراعية العالمية **الشكل رقم 09 : حصة الصادرات التجارية القطاعية**

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ص 198

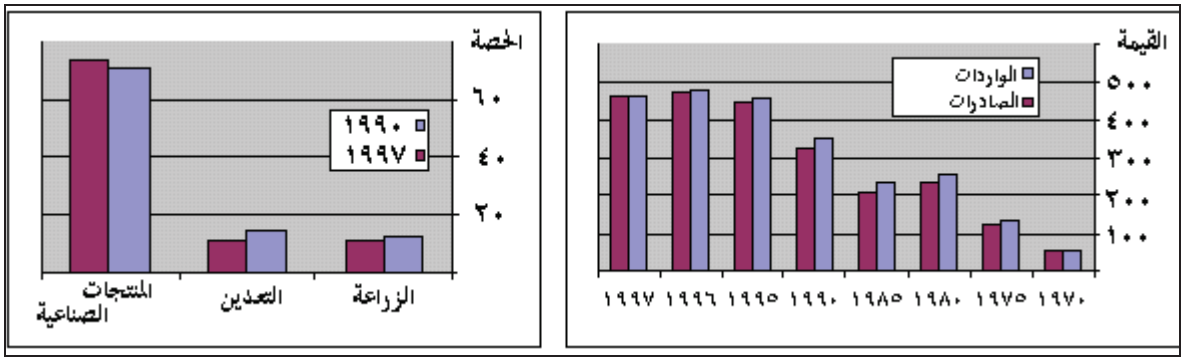

المصدر : منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي 1998، إحصائيات التجارة الدولية. ص 07

نمت التجارة في السلع الزراعية بدرجة أكثر بطءً من المنتجات الصناعية، ولكن بمعدل مماثل للمنتجات التعدينية ويوضح الشكل 08 كيف تناقصت الحصة النسبية للزراعة والتعدين فى الصادرات التجارية السلعية فى فترة التسعينيات. كذلك نجد أنه بينما انخفضت حصة التجارة فى المنتجات الزراعية بمقدار 1.3% بين عام 1990 و 1997، ارتفعت حصة المنتجات الصناعية بمقدار 3.4%. ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً لزيادة نسبة المنتجات الزراعية التي يتم تبادلها تجارياً باعتبارها أغذية مصنعة أو منتجات صناعية.

م ع ذلك تنمو التجارة فى المنتجات الزراعية، بصورة عامة، وكما يظهر من الشكل رق م 08، بسرعة أكبر من الإنتاج الزراعي. كما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين السلع فيما يتعلق بحصتها من حجم الإنتاج الذى يدخل فى التجارة.

وتسيطر البلدان الصناعية، بصورة عامة، على التجارة فى المنتجات الزراعية. حيث لا ينتمي إلى البلدان النامية، من بين البلدان العشرة الأولى المصدرة للسلع الزراعية، إلا البرازيل. أما البلدان التسعة الأخرى فهي بلدان صناعية تنتمي ستة منها إلى الاتحاد الأوروبي. وبنفس القدر فإن كل البلدان الرئيسية المستوردة للسلع الزراعية هي أيضا بلدان صناعية.

تبعاً لذلك يبدو واضحاً أن معظم التجارة فى المنتجات الزراعية تتم بين بلدان صناعية، حيث يتم جزء رئيسي منها داخل الاتحاد الأوروبي (حوالي خمس التجارة الزراعية العالمية). فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية داخل الاتحاد الأوربي، عام 1997، 178 بليون دولار أمريكي هذا فى الوقت الذى لم تزد فيه قيمة التجارة الزراعية الداخلية فى آسيا عن 74 بليون دولار، وبينما بلغت قيمتها فى أمريكا الشمالية 30 بليون دولار[1].

وحدثت زيادات كبيرة فى التدفقات التجارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث يتم اليوم تداول تجارى دولي فى حوالي ثلث الإنتاج العالمي وترجع هذه الزيادات الكبيرة إلى الاكتشافات غير المسبوقة

[1] منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي 1998، إحصائيات التجارة الدولية . ص . 07-08

في مجالات النقل والاتصالات، وإلى الاتفاقيات الدولية التي قادت إلى سياسات تجارية أكثر حرية. وقد صاحب التدفق المتزايد للسلع نمو متسارع لحركة رؤوس الأموال، وبدرجة أقل، التقنية. غير أن حركة العمالة لم تتخذ نفس المسار بسبب المعوقات المتزايدة أمام تنقل العمالة.

وقد بقيت التبادلات التجارية بين البلدان النامية ضعيفة نسبياً، إذ أنها لا تمثل، برغم الزيادة التي حدثت فيها، إلا جزء ضئيلاً من إجمالي التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن التجارة قد نمت فى السبعينيات، بمعدل أسرع فى البلدان النامية عنها فى البلدان الصناعية، إلا أن هذه الأخيرة تسيطر على الجزء الرئيسي من التبادلات التجارية الدولية. ويلاحظ هنا أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تشارك بشكل نشط فى التجارة، مما زاد أهميتها كثيراً فى الفترة الأخيرة. إذا أنها تتحكم حالياً فيما يقدر بحوالي 40% من التبادلات التجارية العالمية.

ولكن برغم هذا الإطار المتسارع النمو للتجارة. كان نمو الحصة الزراعية بطيئاً .إذ تناقصت بشكل متصاعد حصة السلع الزراعية فى التجارة العالمية، وذلك برغم النمو المستدام للتجارة فى السلع والمنتجات الزراعية.

ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً لزيادة نسبة المنتجات الزراعية التي يجرى تبادلها تجارياً باعتبارها أغذية مصنعة أو منتجات صناعية وسيكون لاتفاقية جولة أورواغوى، التي حددت مستويات خفض جمركي أقل للزراعة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، أثر داعم لهذه الاتجاه.

وتنتج البلدان النامية جزء كبيراً من السلع الزراعية الأكثر تداولاً فى التجارة .حيث تشكل هذه السلع المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية ويلاحظ أن أسعار السلع الزراعية قد انخفض بشكل كبيرفى الفترة ما بين1998-1980 ، بعكس أسعار المنتجات الصناعية التي ارتفعت فى نفس هذه الفترة وترتب على ذلك هبوط نسب التبادل التجاري بين السلع الزراعية والمنتجات الصناعية بأكثر من

50 % وهو ما أسهم أيضا فى النمو البطيء نسبياً للتجارة فى المنتجات الزراعية بالمقارنة مع منتجات القطاعات الأخرى بحساب القيمة ويعنى هذا أيضا أن على البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات الزراعية، أن تزيد من صادراتها الزراعية لكي تتمكن من شراء نفس القدر من المنتجات الصناعية.

ولقد اظه ر تقرير صادر حديثا من المعهد الدولي للسياسات الزراعية والتجارية، أن مستوى الإغراق في أربع سلع كبرى للولايات المتحدة، قد ازداد منذ 1995 عندما بدأت منظمة التجارة العالمية تنفيذ سلطتها، حتى رغم أن هدف المنظمة المعلن هو "تقليل الممارسات المشوهة فى التجارة". فبينما كانت التكلفة الكاملة للقمح في الولايات المتحدة عام 2001 هي 6.24 دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي 3.5 دولار للإردب. بالنسبة لفول الصويا، التكلفة الكاملة كانت 6.98 دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي 4.93 دولار للإردب. بالنسبة للذرة، التكلفة الكاملة كانت 3.47 دولارا للإردب[1].

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

[1] سلمى حسين ، **العالم لصالح الشركات الزراعية العملاقة** ، متاح على .www.Kefaya.org /Arabic، 2008/05/12 ، ص 02

بينما أسعار التصدير هي 2.28 دولار للإردب، بإغراق قدره 57%. كان إنتاج الأرز يتكلف 18.66 دولار للإردب وكان الإردب يباع دوليا بـ 14.55 دولار.

من 1995 حتى 2001 قفز الإغراق من 23% إلى 44% في حالة القمح، ومن 9% إلى 29% لفول الصويا، ومن 11% إلى 33% للذرة، ومن 17% إلى 57% في حالة القطن

بينما تدعي اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة في الزراعة أنها حققت تقليلا في الدعم المالي الذي تقدمه الدول الغنية لمزارعيها، زادت فاتورة المزارع البالغة 248.6 بليون دولار من الدعم المالي للمزارع بمبلغ 83 بليون دولار. هذه الزيادة الكبيرة تهدد سبل رزق فلاحي العالم الثالث. طبقا للبنك الدولي، أسعار القطن الأمريكي المنخفضة بسبب الدعم الكبير كلفت البلدان الأفريقية 250 مليون دولار سنويا.

المبحث الرابع : الزراعة في المفاوضات التجارية الدولية

لقد كان للزراعة تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . بحيث لم تشملها ضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) على التجارة إلا عند عقد جولة أورغواي في عام 1994، ، فحتى ذلك الحين كانت الزراعة تخضع لعدد من الاستثناءات من قواعد الجات . وكان أعضاء الجات ،وأساسا الأعضاء الذين كانت الموارد المالية التي تمكنهم من ذلك ،يستخدمون هذه الاستثناءات لمنح إعانات للصادرات ولفرض قيود كمية على الوردات ترافقا مع سياساتهم المحلية للدعم الزراعي .

وأدت التشوهات التي نجمت عن ذلك إلى " حالة الفوضى " في الأسواق الغذائي ة العالمية . وهي الحالة التي سعت بعد ذلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، بدءا بجولة أوروغواي ، الى معالجتها فقد حدد إعلان بونتادل إستي ، الذي أطلق الجولة في عام 1982 جدول إعمال برمي إلى خفض حواجز الواردات والحد من الإعانات التي تؤثر تأثيرا أو غير مباشر على التجارة الزراعية وتمخض عن إدراج مجموعة من تدابير الدعم المحلية .

ولكن ممانعة بعض البلدان في تقديم تنازلات عامة أدت الى تأخير الاتفاق الخاص بالزراعة الذي يتم التوصل إليه في نهاية المطاف في جولة أوروغواي المنتهية ، ولكن حتى هذا الاتفاق مازال يسمح باستخدام مستويات كبيرة من الإعانات المحلية والتصديرية .

وتضمن أيضا اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة التزاما بمعاودة المبادرة الى إجراء مفاوضات من أجل تحقيق مزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم الذي يشوه التجارة.

ونتيجة لذلك ، أبقي على الزراعية كمحور محوري من مكونات جولات مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة ،وخاصة من جولة الدوحة إلى المؤتمر الوزاري في هوكونغ حيث كانت الزراعة مرة أخرى حجر العثرة الرئيسي فيها .

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

المطلب الأول : تحرير تجارة المنتجات الزراعية قبل جولة الأورغواي

قبل جولة الأورغواي عام 1994 لم تكن السلع الزراعية خاضعة للأتفاقية العامة للتعريف ة والتجارة ،وإنما كل دولة حرة في التعامل مع هذه السلع بالصورة التي تراها محققة لمصالحها .

وبخروج السلع الزراعية من دائرة مفاوضات الجات منذ عام 1949 فقد اقتصرت عملية التحرير على التجارة الدولية في السلع الصناعية ،وبقي الحال بالنسبة للسلع الزراعية كما كان عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية وبعدها زادت الدول من قيود الحماية على هذا القطاع ،حيث خضعت لسياسات حمائية شديدة من قبل كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الإتحاد الأوربي ،مما أدى إلى أحداث تشوهات بالغة في لأسعار والسياسات التجارية للإنتاج الزراعي ،وبالتالي التأثير سلباً على هذا الإنتاج على الصعيد العالمي في صورة اختلافات في التركيب المحصولي للدول وتوزيع الموارد الزراعية.

لقد كانت الزراعة معفاة من معظم القواعد التجارية متعددة الأطراف ،فقد كانت تستخدم مجموعة معقدة من الحواجز غير الجمركية حتى تتوافر لهذا القطاع معدلات مرتفعة ومتباينة من الحماية في بلدان عديدة . ومع مضي الوقت ، ازداد حجم التجارة الخاضعة لهذه الحواجز في كل بلد تقريبا في العالم . وقد اتخذت البلدان المصدرة الكبيرة بصورة متزايدة إعانات التصدير كوسيلة رئيسية للحماية ،وكسلاح لكسب حصة من السوق وبالنسبة للبلدان الصناعية ككل ، ارتفع المستوى الأسمى المتوسط للحماية المتعلقة بالزراعة من 41 % في الفترة 79-1981 إلى 74 % في عام 1992 وهو مايزيد 15 مرة على الرسوم الجمركية في مجال الصناعة التحويلية والتي كان يحكمها إطار من القواعد العملية .

وقد أضرت هذه السياسات بالدول الزراعية وخاصة من دول الإتحاد الأوربي ،مما جعلها تشكوى من هذه السياسات وكانت أمريكا تعتبر أن السياسة الأوربية الزراعية هي العدو الأكبر لمزارعيها الذين يسعون إلى الاستيلاء على حصص من السوق .وذلك أن صادرات المزارعين الأمريكيين بعد أن كانت تمثل نسبة 27 % من مجموع المبيعات العالمية في النصف الأول من السبعينات أصبحت لاتتجاوز نسبة 12 % في الوقت الراهن ما أدى إلى صراع بينهما[1].

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

1- الصراع الأوربي الأمريكي لتحرير المنتجات الزراعية

[1] ميرليندا انفكوا ، **تحرير الزراعة في جولة الأورغواي** ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1995 ، المجلد 32، العدد 03 ، ص 43-44

لم تتصدى الجات بفاعلية الالتجاء الدول المتقدمة خاصة أمريكا ودول الجماعة الأقتصادية الأوربية إلى دعم الإنتاج ودعم الصادرات الزراعية بما يتعارض بصورة صارخة مع مبادئ الجات ،مما أدى إلى تغير مفاجئ في موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تحرير تجارة المنتجات الزراعية وذلك أثناء جولة كيندي (64-67) حيث أصرت على أدراج القيود غير التعريفية على الوردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات ،ويلاحظ أن اتفاقية الجات تضمنت عدم استخدام القيود الغير التعريفية على الوردات الزراعية إلا في حالة وجود فائض عرض كبير في السوق المحلي ، ولما كان هذا النص قد جاء لاحقاً لصدور المادة 22 من قانون الزراعة الأمريكي والتي سمحت باستخدام القيود غير التعريفية على الوردات الزراعية حتى ولو لم يكن هناك فائض كبير في الإنتاج المحلي . وأمام هذا التعارض واحترامًا لمبادئ الجات لجأ الرئيس ترومان إلى عدم استخدام المادة 22، إلا ان الكونغرس الأمريكي قام بتعديلها لتستخدم بغض النظر عن تعارضها مع الأنفاقيات الدولية .

وترجع أسباب هذا التحول في موقف في موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية الجماعة الأقتصادية الأوربية وما تضمنته من أتباع السياسة الزراعية المشتركة (CAP) .

ففي ظل تنامي القطاع الزراعي لدول الجماعة لدول الجماعة الأقتصادية الأوربية أنتاجياً وتصديرياً إثر تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لجأت الولايات المتحدة والتي لم تزد صادرتها الزراعية عن 10 % من أنتجها الزراعي بعد تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لدول الجماعة الأوربية (1958) إلى تعديل قانون التوسع التجاري في عام 1962،والذي قضي بضرورة أن تحرص الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضتها التجارية في نطاق الجات على اعطاء نفس القدر من الاهتمام لتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية . بل أن ليندون جونسون قد وعد المنتجين الزراعيين بأنه لن تتم الموافقة على جولة كيندي المزمع عقدها إلا بعد الاتفاق على تحرير تجارة المنتجات الزراعية .وفي الوقت الذي كانت تنتظر فيه الولايات المتحدة الأمريكية لجولة كيندي كوسيلة لأستقرار صادراتها من المنتجات الزراعية من خلال العمل على الحد من السياسات الحمائية للسياسة الزراعية المشتركة ، أعلنت دول الجماعة الأوربية في تحدٌ لم تعرفه الولايات المتحدة من قبل أن سياستها الزراعية المشتركة لن تكون محل للتفاوض، وهو الأمر الذي أدي إلى انقضاء جولة كيندي دون حسم للمشكلات المرتبطة بتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية .

وخلال الفترة بين انقضاء جولة كيندي (64-67) والبدء في جولة طوكيو (73-79) ،وفي عام (1971) حقق ميزان المدفوعات الأمريكي عجزاً راجعاً لعجز الميزان التجاري وهو الأمر الذي لم يحدث منذ عام (1893) [1].

وخلال نفس الفترة وفي نطاق تنامي القوى السياسية والاقتصادية لدول الجماعة الأوربية وفي 22 يناير 1972 وقعت كل من المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك على معاهدة الانضمام إلى الجماعة

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص ص . 23-24

الاقتصادية الأوربية لتصبح الجماعة ذات أعضاء تسع تستحوذ على 40 **%** من التجارة العالمية ،وليزيد عدد سكانها من 186 مليون نسمة إلى 253 مليون نسمة عام 1972 بما يتضمنه ذلك من ضخامة ذلك حجم أسواقها ، في مواجهة التدهور النسبي للقدرة التنافسية للصادرات الأمريكية.

وفي ظل حدوث عجز في الميزان التجاري الأمريكي ، وتنامي القوى السياسية والاقتصادية لدول الجماعة الأوربية ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تحقق فائض متناقص في ميزانيتها التجاري لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية العود ة إلى عقد الجولة السابعة في طوكيو (73–79) وذلك في ظل قانون النجارة الأمريكي لعام 1974 والذي نص على ان تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود على المنتجات الزراعية يعد شرطاً لإتباع نفس الإجراءات فيما يتعلق بتجارة السلع الصناعية .

وحقيقاً لهذا الاتجاه سعت الولايات المتحدة الأمريكية في جولة طوكيو إلى معاملة المنتجات الزراعية نفس معاملةالمنتجات الأخرى بما في ذلك القيود غير التعريفية ، وهو الأمر الذي استنكرته دول الجماعة الأقتصادية الأوربية التي أصبح عدد أعضاءها أثناء هذه الجولة عشرة دول بانضمام اليونان عام 1975،فلقد أصرت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة منفصلة ومختلفة عن بقية المنتجات الأخرى كما أعلنت رفضها إجراء أية تعديلات على سياستها الزراعية المشتركة ، ورفضها كذلك للربط بين سياستها الزراعية وإمكانية إحرازية أية اتفاقية في المجالات الأخرى لتحرير التجارة .

وقد انعكس هذا الموقف على عدم إحراز أية اتفاقيات ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وإنما في كافة المجالات وذلك خلال الفترة من 1974–1977 ،ولم يقض على هذا الجمود في سير المفاوضات إلا رضوخ الولايات المتحدة الأمريكية أمام إصرار دول الجماعة الأقتصادية الأوربية بعد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على التفاوض بشأن المنتجات الزراعية بصورة منفصلة .وهكذا واعتمادا على تنامي قواها السياسية والاقتصادية ،واستنادا إلى الطابع الجزئي للجات (قبل جولة الأورغواي) استطاعت دول الجماعة الأوربي ة أن تبقى على تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن مبادئ الجات حتى انتهاء جولة الأروغواي .وفي خلال عقد الثمانينات ونظرا لاستمرار تزايد فائض عرض المنتجات الزراعية الأمريكية مع عدم قدرة السوق المحلى على استيعاب هذه الفائض زادت الحاجة الى زيادة الصادرات إلا أن هذه الحاجة لزيادة الصادرات الزراعية قد صاحبها انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأمريكية كنتيجة لسياسة دعم الصادرات التي تتبعها دول الجماعة الاقتصادية الأوربية فى نطاق سياستها الزراعية المشتركة مما أدى إلى انخفاض حاد فى الصادرات الزراعية الأمريكية حيث انخفضت من 41256 مليون دولار عام 1980 إلى 36622 مليون دولار عام 1982 ثم إلى 26064 مليون دولار عام 1986[1].

[1] Dominique Bureau . J-Christophe Bureau . Op.cit, pp.35-36

وقد انعكس هذا الوضع على انخفاض دخول المنتجين الزراعيين رغم تزايد حجم الأنفاق العام بالميزانية الأمريكية للحد من انخفاض الأسعار محلياً وفقاً لقانون الزراعة لعام 1981.ففي عام 1983 تم تقدير ما يتحمله دافعوا الضرائب في سبيل برامج دعم أسعار المنتجات الزراعية بما يعادل 10 بليون دولار ، وقد أرجع الكونغرس الأمريكي السبب في ذلك إلى السياسة الزراعية المشتركة لدول الجماعة الأوربية
والتي بلغ ما تتحمله في سبيل دعم صادرتها الزراعية ما يعادل 25 بليون دولار سنوياً خلال عقد الثمانينات لقد حدث خلاف كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي خاصة في ما يتعلق بإعانات التصدير الذي كانت تعارضه الولايات المتحدة ،كونه يؤدي إلى غزو المنتجات الزراعية الأوربية للسوق الأمريكية على أساس أسعار منافسة للأسعار المحلية نتيجة للتكلفة غير الحقيقية والمدعمة ،لذلك طالبت الولايات المتحدة بتخفيض هذا الدعم بنسبة 75 % بالنسبة للمنتجات الزراعية الأوربية ،مع خفض الصادرات الحبوب الأوربية بنسبة 24 % والمنتجات الزيتية بنسبة 50 %

والجدول (15) :آليات دعم الصادرات بالنسبة للولايات المتحدة والإتحاد الأوربي (دولار أمريكي)

الولايات المتحدة الأمريكية		الإتحاد الأوربي	
السعر الموضوعي	4.38	السعر الموضوعي	6.10
دعم التصدير	2.43	دعم التصدير	4.22
سعر التصدير	1.95	سعر التصدير	1.88

Source: Gerard-Marie Henry..Dynamique Du Commerce International. Nouveau Protectionisme ou libre Echange. , Economica, Paris 1995. P153.

وفي هذه الأثناء وفي ظل التدهور في المركز التنافسي للصادرات الزراعية الأمريكية ، كانت صادرات الأمريكية قد حققت ما يعادل 37.5 مليار دولار وهو ما يمثل 11.7 % من إجمالي صادرات الخدمات عالمياً في عام 1980 ، كما أن الصادرات الخدمية قد حققت معدل نمو سنوي مقداره 12.5 % في المتوسط خلال الفترة 1973–1984 مقابل 10.8 % للصادرات السلعية ، الأمر الذي أدى إلى تحقيق
فائض في ميزان العمليات الجارية غير المنظورة مقابل العجز المتزايد في ميزان العمليات المنظورة والتدهور الذي لحق بالصادرات الزراعية الأمريكية خلال عقدي السبعينات والثمانينات .
لكل هذه الأسباب ووفقاً لما جرت عليه العادة ، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر وزاري للجات عقد في نوفمبر عام 1982 ، وقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من عقد المؤتمر توسيع نطاق الجات لتشمل تحرير تجارة الخدمات ، وممارسة الضغوط على الدول الجماعة الأقتصادية الأوربية لتعديل سياستها الزراعية والتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن يقيناً بأن استمرار هذه السياسة بصيغتها الحمائية يعني مزيد من التدهور في القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الأمريكية خاصة أن الصادرات الزراعية الأمريكية لدول الجماعة الأوربية قد انخفضت إلى 6604 مليون دولار عام 1986

إلا ان الجهود الأمريكية قد باءت بالفشل فلم يسفر الاجتماع الوزاري للجات عام 1982 ، وكذلك الدورة الأربعون للأطراف المتعاقدة عام 1984 عن أي تقدم يذكر سواء في تضمين الخدمات المطلوبة ضمن المجالات التي يشملها مفاوضات تحرير التجارة ، أو فيما يتعلق بتعديل السياسة الزراعية المشتركة لدول الجماعة الاقتصادية[1] .

وأمام هذا الفشل تبنت الولايات المتحدة الدعوة إلى بدء جولة جديدة للمفاوضات متعددة الإطرا ف ، وقد أبدت الجماعة الأقتصادية الأوربية (والتي بلغ عدد أعضاءها أثني عشر دولة بانضمام أسبانيا والبرتغال عام 1986) ترحيبا بعقد جولة جديدة في نطاق ، ولكنها اشترطت عدم المساس بالسياسة الزراعية المشتركة مقابل أن توافق من حيث المبدأ ولصالح أمريكا على أدراج الخدمات في جدول أعمال المفاوضات .

وانعكاساً لتنامي القوى الأقتصادية والسياسية لدول الجماعة الأوربية الأقتصادية أعلن عن بدء جولة أورغواي عام 1986 دون أن تتضمن في بدايتها آليات تحرير تجارة المنتجات الزراعية ،إلا أنه أثناء انعقاد جولة الأورغواي عاودت الولايات المتحدة الأمريكية هجومًا على السياسة الزراعية المشتركة واعترضت على إغلاق اليابان لأسواقها أمام الأرز ، وتبنت الدعوة إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية مستعينة في ذلك بمركزها السياسي والاقتصادي تجاه دول الجماعة الأقتصادية الأوربية – بالدول المصدرة للغذاء (14 دولة) وبعض الدول النامية التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة .وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخيار الصفري متثلاً في إلغاء كافة الإعانات المقدمة الزراعي سواء للمدخلات أو المخرجات ، وإلغاء كافة القيود الكمية على الوردات الزراعية خلال عشرة سنوات .ولما رفضت دول الجماعة الأقتصادية الأوربية هذا الأتجاه بما أدى إلى تجميد المفاوضات ، اضطرت الولايات المتحدة في أبريل عام 1989 إلى التنازل عن الخيار الصفري وقبول التفاوض بشأن تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال ثلاثة محاور هي تحسين فرص النفاد للأسواق ، وخفض دعم الصادرات ،وتقليص الدعم للمنتجين الزراعيين وكان اختيار اجتماع مونتريال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كحل سريع للاقتراح الصفري الذي تم تقديمه في مجال الزراعة إلى جانب رفض أي مقترح أخر من شأنه أن يعيق الوصول إلى لهذا الاختيار . وبالرغم من حضور[2] هذا الاجتماع من طرف الدول الأعضاء ، إلا أن الخلافات بقيت مستمرة بين ا لمجموعة الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز من جهة أخرى نتيجة لتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها،في حين قدمت ا لمجموعة الأوروبية مقترحا يقضي بتجميد مستويات الدعم وتخفيضها بصفة تدريجية بنسب قليلة ، مما أدى إلى عقد اجتماع أخر في جنيف في أفريل 1989 لمحاولة التوصل إلى صيغة يتفق بشأ نها الأطراف المختلفة ، حيث جاء كل طرف بمقترح معين وما جاء من مقترحات مقدمة من كل طرف ،فلم يتم الاتفاق بشأنها ،حيث أعلنت الولايات المتحدة موقفها وأيدتها مجموعة الكيرنز.

[1] Gerard-Marie Henry. Op.cit, p 154

[2] مقدم عبيرات ، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراء ، كلية علوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002، ص 279

في حين عارضت المجموعة الأوروبية مقترح الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها في ذلك اليابان ، ونتيجة لذلك أعلن "كارلاهيلز" الممثل التجاري العام للولايات المتحدة الأمريكية أمام الصحافة ا نهيار مفاوضات جولة أوروغواي ، وحذر من عواقب هذا الفشل وما يؤديه من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي و ازدياد معدلات البطالة وارتفاع الأسعار. والجدول (16) : **مقترحات مختلف الأطراف المتفاوضة**

مجال التخفيضات	مقترح أمريكي	مقترح دول السوق الأوربية المشتركة	مقترح اليابان	مقترح السويد
تخفيضات الدعم الداخلي	**%** 75 (2000-1990)	**%** 30 (1996-1986)	**%** 30 (1996-1986)	**%** 30 (1995-1990)
تخفيضات قيود الأستيراد	**%** 75 (2000-1990)	تخفيض مشروط للتعريفات. لاتعهد بإعادة التوازن	لا فتح لسوق الأرز	**%** 30 (1995-1990) 5 نفاذ إجباري كحد أدنى
تخفيضات دعم الصادرات	**%** 90 (2000-1990)	لا توجد تنازلات	إلغاء شكلي	**%** 30 (1995-1990)

المصدر :مقدم عبيرات ،مرجع سبق ذكره ،ص 280

ويرجع رفض المجموعة الأوروبية لهذه المقترحات (مقترح الولايات المتحدة ،ومقترح سويد وتمسكها بسياسة الحماية ، وعدم استعدادها لتقديم تنازلات ، إلى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لها ، حيث يعيش من الزراعة حوالي 8 % من سكان المجتمع الأوروبي أي ما يعادل 11 مليون مزارع أوروبي بالمقارنة ب 3 % فقط من سكان الولايات المتحدة الأمريكية ب(2 مليون مزارع)

كذلك من جهة أخرى فإن السياسة الزراعية الأوروبية تعطي اهتماما بالغا للأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، فضلا عن ضعف المنافسة لبعض المنتجات الزراعية الأوروبية (مثل القمح في فرنسا).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفاوضات الزراعة هي التي أدت إلى انهيار المفاوضات ككل على الرغم من أنها لاتمثل إلا موضوع واحد فقط من مجموعة التفاوض الخمسة عشر ة السالفة الذكر ، ولاتمثل سوى 10 % فقط من التجارة العالمية ولم تتجاوز 4 % من الناتج المحلي الإجمالي بمعظم الدول الصناعية الرئيسية وأقل من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي[1] .

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

ومن الجهود التي عملت على اختراق حاجز . المفاوضات ،قدم السيد " آرثر دنكل " مدير عام الجات مسودة شاملة للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الزراعة في جولة أورغواي عام 1991 ، حيث حاولت هذه المسودة

[1] مقدم عبيرات ،مرجع سابق ، ص 281

تقريب وجهات النظر وقد عملت هذه المسودة على إ نهاء الخلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، وذلك بالتوصل إلى اتفاق والذي يتضمن تخفيض 36 % من نفقات الميزانية لدعم الصادرات مع خفض 24 % من حجم الصادرات المدعمة وبخفض الدعم المحلي بنسبة 20 % من متوسط الدعم في الفترة (1986-1988) مع سريان التخفيض في الفترة (1993-1999) إلى جانب تطبيق أسلوب التعريفة مع تخفيضها بنسبة 36% في الفترة (1993-1999) إضافة إلى التخفيض على أي منتج لوحده بما يقل عن 15%.ولقد تم انتقاد هذا المقترح من قبل ا لمجموعة الأوروبية لتجاهل الطلب الأوروبي المتعلق بإعادة التوازن والمدفوعات التعويضية المقترحة للمزارعين في الصندوق الأخضر المتعلق بعدم تشوه الدعم وعلى الرغم من هذه الانتقادات تم اعتبار توصيات دنكل (Dunkel) على أنها أساس المفاوضات وفي نهاية المطاف وقبل انتهاء جولة أوروغواي تم صياغة هذه المقترحات وتم التوصل إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق سمي اتفاق (بليرهاوس) وذلك في نوفمبر

2- **اتفاق بلـير هاوس :**

خوفاً من هذا التهديد توصل الطرفان وبمشاركة كندا واليابان إلى إبرام اتفاق بلير هاوس بتاريخ 20 نوفمبر 1992 بالولايات المتحدة وتضمن هذا الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية[1] :

بروتكول الوصول للأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية . اتفاقية لإزالة جانب من تشوهات السياسية عن طريق السياسات عن طريق خفض الدعم بكافة صوره وتحويل القيود غي ر التعريفية إلى قيود تعريفية . واتفاق ثالث للإجراءات الصحية .وأخيراً مشروع لقرار وزاري تم اعتماده في مؤتمر مراكش عام 1994 لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نمواً .

ووافقت دول الإتحاد الأوربي على أنقاض الصادرات المدعومة في حدود 21 % خلال ست سنوات . بمعنى إنه كان سوق الحبوب سيزيد بنسبة 40 % حتى عام 2000 فإن نصيب دول الإتحاد الأوربي في هذا السوق سيقل بمقدار النصف. ويسري هذا الاتفاق على جميع المنتجات الزراعية اليومية مثل الزيوت والسكر والخضروات والفواكه واللحوم . ووافقت دول الإتحاد أيضاً على تخفيض المساحات المزروعة الخاصة بإنتاج الزيوت داخل أقاليم الإتحاد مع حصر إنتاجها من نباتات الزينة في لأقل من خمسة ملايين هكتار وسيتم تبوير 15 % من الأرض في فرنسا وألمانيا وغيرها لصالح المزارعين الأمريكيين .

وفي البداية عارضت فرنسا اتفاق "بلير هاوس " لأنها أهم بلد زراعي قي أوربا تمثل صادرتها الزراعية

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

35 % من إجمالي الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوربي . ووقعت الحكومة تحت ضغوط شديدة من قبل المزارعين ومنتجي اللحوم واللبان ، ولكن في النهاية رضخت للضغوط الأمريكية في إطار التضامن بين

[1] علي إبراهيم ،مرجع سابق ، ص ص .146-147

المعسكر الرأسمالي التي تخطط لاتفاقيات ذات أثر خطير على التجارة العالمية خلال القرن الحادي والعشرين بدلاً من الوقوف عند خلافات ثانوية حول اللبن والزيوت لأن المكاسب التي ستعود عليهم جميعاً أكبر من الخسائر المؤقتة[1] .

وبعد جدل وخلافات طويلة بين الولايات المتحدة والجماعة الأوربية وكندا واليابان والدول النامية تم الاتفاق على تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية من خلال أربعة إجراءات رئيسية هي فتح السواق أو الوصول إلى الأسواق ، منع الدعم المحلي للمنتجات الزراعية ، حظر دعم الصادرات الزراعية وحماية صحة النبات والحيوانات وسلامة الغذاء .

المطلب الثاني : تحرير المنتجات الزراعية في جولة الأورغواي

يعتبر إخضاع التجارة في المنتجات الزراعية لنظام متعدد الأطراف وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى حواجز جمركية من الأهداف المتوخاة من المفاوضات الزراعية في جولة الأورغواي ، حيث تضمنت إصلاحات شاملة في مجال الزراعة ،وتحرير هاما للتجارة الزراعية .

والواقع أن الاتفاق يعتبر تقدما هاما ،لأنه وضع إطار لمجموعة جديدة من القواعد من أجل تعزيز النظام التجاري ،وأخضع الزراعة لنظام متعدد الإطرا ف . بيد أن هذه الجولة قد حققت من حيث الجوهر قدرا من التحرر يقل عما كان متوقعا . ففي حين انه حدثت إصلاحات رئيسية في القواعد ذات الصلة إلا ان الألتزمات النهائية التي قدمت لاتمثل تخفيضا ذي مغزى في الحماية الزراعية ولا توسعا كبير في إمكانية الوصول إلى السواق . وحتى عند الوفاء بكل الألتزمات ، ستكون الحواجز الحمائية أمام استيراد العديد من المنتجات الزراعية مرتفعة كما كانت من قبل في بلدان كثيرة.

أولا :الانجازات الرئيسية

تجاوز الاتفاق الجديد القواعد التقليدية بموجب الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة حيث لم يعد يشمل فقط قيود الاستيراد بل أيضا إعانات التصدير وبرامج الدعم المحلي .وتمثل القواعد الجديدة تحولا جذريا وأساسيا عن الطريقة التي كانت تعامل بها الزراعة من قبل بموجب اتفاق الجات .

أ- النفاذ إلى الأسواق :

تم الاتفاق على ربط الرسوم الجمركية (تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها لكل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة ، ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص 25

الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات ، شأ نها في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية،ومن أمثلة هذه القيود غير الجمركية .

- نظام الحصص
- الحصص الموسمية
- الحد الأدنى للأسعار
- حظر الاستيراد
- تراخيص الاستيراد

وفيما يلي إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية فهي كمايلي[1]:

❖ **الدول المتقدمة :** تلتزم هذه الدول بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36 % على وارداتها من الرسوم التي كانت مفروضة في عام 1986 على ألا تقل نسبة التخفيض على أي سلعة عن 15% ويتم التخفيض بأقساط متساوية على مدة ستة (6) سنوات (1995-2000) أي بواقع 6 % سنويا ويحقق هذا الالتزام الذي يسري أيضا على القيود غير الجمركية التي يتم تحويلها إلى رسوم جمركية مربوطة بفرض نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول المتقدمة من السلع الزراعية ، كما أن ربط الرسوم الجمركية في أسواق تلك الدول يحقق عنصر الوضوح أمام مصدري السلع الزراعية وعدم التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية ، أو العودة إلى سياسة الحماية بفرض قيود غير جمركية على هذه الصادرات عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة ، ويكفي أن الإستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتقدمة بفرض قيود كمية على وارداتها (الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للقطن والسكر والفول السوداني ، وسويسرا بالنسبة للخض راوات والفاكهة ومنتجات الألبان) حيث يتم إلغائها بموجب التحول إلى رسوم جمركية محددة .

❖ **الدول النامية :** تلزم الدول النامية هي الأخرى بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها التي كانت مفروضة في عام 1986 بنسبة 24 % على مدى 10 سنوات (1995-2000) أي بواقع 2.4 % سنويا وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة ، فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها وبما يحقق الحماية لمنتجيها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى ، كذلك تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية مربوطة، حيث يتطلب تحديد المعادل للرسم الجمركي بما يحقق الحماية للإنتاج المحلي الزراعي خاصة وأن القيود غير الجمركية غالبا ما تفرض على السلع الحساسة التي لها مثيل من الإنتاج المحلي الزراعي .

بالإضافة إلى ما تم عرضه ، فقد أعفى الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية ،وهي تلك الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ألف دولار سنويا.

[1] مصطفى سلامة ، **منظمة التحارة العالمية** ، الأسكندرية، دار الجامعية الجديدة ، 2006، ص 90

وتجدر الإشارة إلى أنه وردت على موضوع النفاذ إلى الأسواق مجموعة من الاستثناءات تسمح بوجود قيود غير تعريفية (كمية) وتتمثل في الآتي [1]:

* إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من 3 % من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1995) .

* إذا لم يتمتع أي منتج بدعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه

* المنتجات التي تخضع إلى اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي

* إذا كان المنتج يخضع إلى قيود على الإنتاج شريطة أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنفة

* إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4 % من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس،على الاستهلاك إلى 8 % من متوسط الاستهلاك السنوي خلال ست (6) سنوات .

* إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية ،حيث تم السماح باستمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات) ، وفي هذا الشأن وللوصول إلى الأسواق نجد أن هناك العديد من الأمور التي تتطلب فيها تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية .

وما يلاحظ هنا هو أنه عند إجراء عملية التحويل سنجد أمامنا نفس الحماية حيث أن القيود غير التعريفية تمثل حوالي 300 % إلى 500 % لهذا أطلق البعض على هذه العملية أسم التحويل القذر للقيود غير التعريفية بمعنى أن عملية التحويل قد تؤدي في الواقع إلى مستوى حماية أعلى مما كان عليه قبل التحويل ، وبطبيعة الحال فإن تخفيض مثل هذه التعريفات بنسبة 36 % خلال ستة سنوات كما هو الحال لدى الدول المتقدمة قد لا يكو ن له أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى[2] .

الجدول (17): تراجع نفاذ السلع الزراعية نحو أسواق البلدان الصناعية . (%)

صادرات البلدان النامية إلى :	1990	1998

[1] مقدم عبيرات ،مرجع سابق ،ص 285

[2] أسامة المجذوب ، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش** ،مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996، ص41

الاتحاد الأوربي	5.30	5.27
الولايات المتحدة الأمريكية	15	16
اليابان	7.13	2.11

Source : Monde en développement، 2002.

إلى جانب ما سبق، تبقى العديد من المنتوجات والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة، تحضى بتغطية جمركية تتجاوز المعدلات المعمول بها دخل المنظمة العالمية للتجارة، فإن المعدلات القصوى للرسوم الجمركية لا تتجاوز نسبة 15 %. إلا أن الملاحظة تؤكد أن الرسوم على السلع الزراعية تتجاوز بكثير هذه النسبة، فمثلا داخل الاتحاد الأوروبي لسنة 2001 تتجاوز نسبة الرسوم على منتوج السكر 220 % وبالنسبة للزبدة 160 % وبالنسبة للحوم الحمراء نسبة 110 %

ب – تخفيض الدعم التصدير :

كما ورد في المادة " 8" والمادة " 9" من الباب الخامس من الاتفاقية تلتزم كل البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم تصدير السلع الزراعية ، وما يلاحظ هنا هو أن هناك أنواع عديدة من دعم الصادرات التي تخضع للتخفيض والمسماة بالمنافسة على التصدير، حيث تخضع نصوص إتفاقية جات 1994 الأنواع التالية من الدعم المالي للصادرات بالالتزامات بالتخفيض [1]:

- ❖ تقديم الحكومات أو هيئا تها دعما ماليا مباشرا ، بما في ذلك الدعم العيني ، لشركة أو صناعة ، أومنتجي أحد المنتجات الزراعية أو تعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين أو هيئة تسويق إذا تعلق بالأداء التصديري
- ❖ البيع أو التخلص من أجل التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات بسعر أقل من السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية
- ❖ المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء تعلق ذلك بخصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.
- ❖ تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية (خلاف خدمات ترويج الصادرات و الخدمات) الاستشارية المتاحة على نطاق واسع، كما في ذلك تكاليف النقل والشحن الدوليين

- ❖ رسوم النقل و الشحن الداخليين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية .

[1] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 73

❖ و دعم المنتجات الزراعية ماليا و المرهون إدخالها في المنتجات مصدرة.

لقد نص اتفاق الزراعة على حظر الدعم الموجه للصادرات الزراعية ،بالإضافة إلى إلزامية تخفيض إعانات التصدير المطبقة من قبل ،من حيث حددت نسبة التخفيض بـ 36 % من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة 21 % من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (1986-1990)، وهذا خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة.

أما بالنسبة التخفيض بالنسبة للدول النامية فقد حددت بـ 24 % من قيمة الدعم و14 % من الكميات الخاضعة للدعم وهذا خلال مدة 10 سنوات،أما الدول الأقل نمو فهي معفاة من هذا الإجراء [1].

ج- تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

نص الاتفا ق الزراعي الناجم عن جولة الأروغواي عن تخفيض خلال 6 سنوات بنسبة 20 % عن مستويات فترة الأسا س (1986- 1988) بالنسبة للدول المتقدمة وه و ما يعرف بإجراءات الدعم الكلية (MGS) مع اخذ تخفيضات مساعدات المزارعين على صعيد جميع السلع .

وتلتزم الدول النامية بتخفيض المساعدات بنسبة 13 % خلال 10 سنوات عن فترة الأساس (1986-1988) . وتترك للدول حرية اختيار السياسات التي تراها ملائمة لأحداث هذا التخفيض [2] .

كما أعفى هذا الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض، وفي هذا الشأن وردت بعض الاستثناءات نسردها فيما يلي:

❖ الاستثناءات الواردة على اتفاق دعم الإنتاج .

حسب ما جاء في المادة " 6" من الباب الرابع للاتفاقية الزراعية لجولة أوروغواي ، بأنه لا يلتزم البلد العضو بتضمين ما يلي في حساب مجموع الحجم الإجمالي للدعم الخاص به ولا بتخفيض الأتي:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي يلزم إدخاله في حساب مجموع الحجم الكلي للدعم الخاص بذلك البلد العضو حين لا يزيد عن 5 % من القيمة الكلية لإنتاج ذلك البلد العضو من أحد المنتجات الزراعية الأساسية خلال السنة المعنية

- الدعم المحلي غير المتعلق بمنتج معين والذي يلزم خلافا إدخاله في حساب مجموع الحجم الإجمالي الجاري للدعم الخاص بذلك البلد العضو حين لا يزيد ذلك الدعم على 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي لذلك البلد العضو المعني.

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

- أما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأعضاء يكون الحد الأدنى للنسبة المئوية التي يعمل بها وبموجب هذه الفترة 10 %

[1] [1] Domnique pantz. Instutions et politiques commerciaes International.Edition.Armand colin. Paris.1998.P72

[2] Daniele Bianchi . Politiqe agricole commune " PAC" . BRUYLANT. BRUXELLES.2006 .P 514

– لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد الأدنى من الإنتاج للإلزام بتخفيض الدعم المحلي إذا:

- ✓ كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت
- ✓ إذا دفعت على أساس 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي
- ✓ عدد محدد من الحيونات

ومن خلال ما جاء في هذا الجزء من الاتفاق ، أن الدول النامية حصلت على فترة أكبر للدخول في هذا الاتفاق إلى جانب استفادتها من تنفيذه وحصولها على بعض الاستثناءات والتي ذكرت سالفا وسنقوم بتلخيصها في الجدول التالي: الجدول رقم(18): **نسب التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية**

الدول المعنية / الرسوم والتخفيضات	الدول المتقدمة (6 سنوات) 2000–1995	الدول النامية (10 سنوات) 2004–1995	الدول الأقل نموا[1]
الرسوم الجمركية:			
1 متوسط التخفيضات على كل المواد الزراعية.	% 36	% 24	% 00
2 الحد الأدنى للتخفيضات على النوع الواحد.	% 15	% 10	% 00
الدعم الداخلي :			
تخفيض متوسط إجراء الدعم: (فترة الأساس: 1986-1988).	% 20	% 13.3	% 00
1 الحد الأقصى للدعم الداخلي.	% 5	% 10	% 00
التصدير:			
1 تخفيض قيمة إعانات التصدير.	% 36	% 24	% 00
2 تخفيض كمية الصادرات الخاضعة للدعم (فترة الأساس 1986-1990).	% 21	% 14	% 00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: – علي إبراهيم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 153–154

– سمير عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ،ص ص 71–76

ان تحويل إلى رسوم يمثل إصلاحا رئيسياً في قواعد التجارة الزراعية ،فهو ينقل التجارة الزراعية إلى نفس معاملة الصناعات التحويلية بموجب الغات ،ويوفر شفافية حماية الأستيراد .فالرسوم الجمركية تفضل عموما على غيرها من حواجز الأستيراد ، لأنه يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر ، لأنها ليست تميزية ،وأسهل في تقييدها أو تخفيضها ،وأقل عرضة للفساد ، كما أنها تسهل التنافس في الأسواق الداخلية ،وتساعد في ضمان أن

[1] **الدول الأقل نموا: متوسط دخل الفرد سنويا1000 دولار.**

تصحح البلدان المستوردة تجارتها لتتلائم مع التغيرات في الأسواق العالمية . وبتطبيق الحدود الإلزامية (الرسوم الجمركية القصوى التي يمكن تطبيقها على أي منتج عند الحدود)
على 100 % تقريبا من الفئات الجمركية الزراعية ،يكون الاتفاق بشأن الزراعة قد تجاوز ما كان تحقق خلال 40 عاما من المفاوضات في مجال الصناعة التحويلية . وإضافة إلى وضع ضوابط حماية الأستيراد ،فقد تم تطبيق الحد الأدنى من فرص الوصول إلى السوق
وفي المنافسة في مجال التصدير ، تفرض قواعد إعانات التصدير الجديدة درجة ما من الانضباط على مجال لم يكن يطبق فيه المبدأ العام للغات الذي يحظر إعانات التصدير. ويعرف الاتفاق بصورة أكثر دقة الحدود العلى المسموح بها لاستخدام إعانات التصدير حسب القطر وحسب السلعة
وتعفى تدابير دعم الدخل المباشر المهمة ، من مثل المدفوعات التعويضية في الاتحاد الأوربي ،ومدفوعات العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من الالتزام بالتخفيض . وتستثنى السياسات التي تكون لها آثار تذكر في تشويه التجارة (على سبيل المثال الخدمات العامة المقدمة للزراعة ،ومحزونات الأمن الغذائي) كما تستبعد السياسات التي يقل تأثيرها عن 05 % من قيمة الناتج في البلدان المتقدمة و 10 % في البلدان النامية وبشكل عام سوف تبقى درجة كبيرة من التشوه في الأسواق الزراعية العالمية حتى بعد أتمام تنفيذ الألتزمات التخفيض .وتوضح حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بعضاً من تلك التعريفات العالية كما [1] يلي :

- **كنـــدا** : الزبدة (360%) ،الجبن (289 %) ، البيض (236%)
- **الأتحاد الأوربي** : لحوم الأبقار(213%) ،الدقيق(167.7%) ،لحوم الضأن (144%)
- **اليابان** : منتجات القمح (388.1%) ،الدقيق (352.7)، منتجات الشعير (361%)
- **الولايات المتحدة** : السكر (244.4%)،الفول السوداني (173.8%) ،الألبان (82.6%)

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

ووفقا للتصنيع الزراعي تظهر المؤشرات التقديرية أن قيمة الدعم الممنوح على مستوى العالم في فترة الأساس (1986– 1990) قد بلغ بالنسبة للقمح حوالي 3.4 مليون دولار وبلغ سنة 1992 حوالي 5 مليون دولا ر وانخفض بعد تطبيق أحكام تخفيض الدعم المنتجات التصديرية ليصل إلى 2.2 مليون دولار وتشير إلى ان

[1] بهاجيراث لال داس ،(ترجمة رضا عبد السلام)، **منظمة التجارة العالمية** ، الرياض ، دار المريخ ، 2006، ص 269

حساب الدعم يتم بالمقارنة مع فترة الأسا س بهذا يمكن القول أن الخفض الفعلي على دعم القمح وصل أعلى مستوى أذا تعدى نسبة 50 %[1].

والجدول رقم (19) : الانخفاض في الدعم المنتوجات بعد جولة الأورغواي (الوحدة : الدولار الأمريكي)

السنوات / المنتوجات	1992	1996
اللحوم	2.8	1.7
اللحوم الغذائية	2.2	1.4
زيوت	1.9	1.2
منتوجات الألبان	1.8	1.6
السكر	1.7	1.1

المصدر: أسامة المجذوب ،مرجع سابق، ص 223

وقد قدرت دراسة أخرى حجم دعم القطاع الزراعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة ودول المجموعة الأوربيةِ واليابان ،بحوالي 91 بليون دولار و156 بليون دولار و74 بليون دولار على التوالي في عام 1992

أن الاتفاقية الزراعية جاءت في صور حل توافقي بين القوتين الأعظم زراعيا وصناعيا، ر وعي فيها الجانبان مصالحهما وديمومة تفوقهما في تجارة السلع الزراعية والغذائية على نطاق عالمي. والمتأمل لما تضمنته إصلاحات السياسة ،واعتماد هذه البلدان على تنظيمات وتشريعات الوقاية النباتية والصحية و التي تعزز من خلالها إجراءات الحماية التجارية، مما زاد في صعوبات الولوج لأسواقها من طرف البلدان النامية.

المطلب الثالث : المفاوضات الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة

وورثت منظمة التجارة العالمية عن الجات اتفاقية الزراعة المعمول بها حتى الآن، والتي تسمح للدول الغنية باستمرار الدعم الضخم للقطاع الزراعي رغم أن هذا الأخير لا يمثل إلا 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لديها.وينقسم هذا الدعم وفق تعريف المنظمة إلى دعم "حميد"، فيما يسمى بالصندوق الأخضر، وآخر "يحسن تخفيضه" فيما يسمى بالصندوق الأزرق وثالث ممنوع، وهو الصندوق البرتقالي. وتقضي الاتفاقية بإلغاء هذا الدعم وتخفيض الدعم المقدم في الصندوق الأزرق.

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

فالعلبة الخضراء :تشمل الخدمات العامة (البحوث والأرشاد ،التدريب ،مكافحة الآفات ، خدمات التسويق ،الترويج والبيئة التحتية الأساسية ، مخزونات الأمن الغذائي والمعونة الغذائية .

[1] أسامة المجذوب ، مرجع سابق ، ص 224

– المدفوعات المباشرة للمنتجين في الدول المتقدمة والدول النامية وتشتمل هذه المدفوعات على دعم الدخل الغير المرتبط بالأنتاج ،وبرامج تأمين مستوى الدخل وشبكات الأمان الأجتماعي ،والمساعدات في حالة الكوارث ،وخطط التامين على المنتجين في حالة التقاعد أوفقدان الموارد .

العلبة البرتقالية : يصب فيه تلك المساعدات التي ينبغي تخفيضها و تلك التي ينبغي تجنبها. وتشمل الدعم الداخلي المرتبط بحجم الإنتاج وبسعر العام الجاري. وذلك لأن له أثار مشوهة للتجارة. إذ أنه يكون على شكل مساعدات نقدية هي عبارة عن حد أدنى للسعر لتخفيض سعر السوق، ويسمى سعر "تدخلي". وفي أوربا على سبيل المثال، يصب في الصندوق الأصفر المشتريات الحكومية للحبوب ومنتجات الألبان، وفقا لسعر محدد مضمون .ويشمل الإعفاء من أسعار الفائدة على القروض الزراعية..

العلبة الزرقاء : ويشمل الإعفاء من أسعار الفائدة على القروض الزراعية ،ويصب فيه المساعدات المحتملة، أو المقبولة. وتشمل ذلك الدعم غير المرتبط (بشكل مباشر) بالسعر أو حجم الإنتاج. بمعنى أنه لاحق لعملية الإنتاج، فلا يؤثر حجمه على الكمية المزروعة. فهو قد يكون مثلا مبلغ معين مقابل مساحة محددة مزروعة. وهو مبني على تكلفة عوامل الإنتاج الزراعي في الفترة السابقة.

بالإضافة إلى القائمة السالفة الذكر تعفى من تعهدات التخفيض المدفوعات المباشرة بموجب برامج تحديد الإنتاج بشرط :

– المساعدات المباشرة لدخول المزارعين والمشروطة بتقليص المساحات أومستويات الإنتاج للمحاصيل والتي لا تتعدى 85 % وتدرج في تصنيف العلبة الزرقاء؛

– ضمن هذا النوع، يباح لبعض البلدان النامية استخدامه في إطار معاملة خاصة ومميزة، قصد صد مزارعي هذه البلدان عن النشاط في المحاصيل الممنوعة

– أن تكون المدفوعات القطاع الحيواني على أساس عدد معين من رؤوس الحيوانات [1].

لقد مكنت هذه الإصلاحات من استخدام نظام العلب لنقل أشكال من الدعم والتي لا تتطابق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة إلى وضعية مقبولة .إذا سمحت منظومة العلب بالنسبة ،للاتحاد الأوروبي من نقل 90 % من الدعم الداخلي من العلبة الزرقاء إلى العلبة الخضراء في صورة "دفع وحيد على المستثمرة الزراعية" أو في صورة مساعدات مباشرة لصالح دخول المزارعين. وتجدر الإشارة إلى أن البند 6 من الاتفاقية الزراعية يعتبر أن دعم المدخلات هو دعم مشوه للأسواق (علبة برتقالية) وهو حال 60 % من الدعم الأوروبي والأمريكي لإنتاج الحبوب والمحاصيل النباتية الزيتية والبروتينية.

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

[1] عاكف الزعبي ، **مبادئ التسويق الزراعي** ، دار الحامد لنشروالتوزيع ، الأردن ، 2006 ،ص ص 116–117

وهي محاصيل تدخل في الإنتاج الحيواني وتقدر قيمته ب 9 مليار يورو سنويا. وقد أدرجها الاتحاد الأوروبي كدعم في العلبة الزرقاء. أما الولايات المتحدة فأدرجتها في العلبة الخضراء. وفي هذا الصدد يعتبر جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة للسنوات الأخيرة، أن كل دعم له صلة بمنتجات يتم تصديرها حتى ولو كان دعما مصنفا ضمن العلبة الخضراء، فهو يساهم في إيجاد حالة إغراق للأسواق[1].

والجدول (20) : يوضح حجم التخفيضات في أجمالي تدابير الدعم الكلي لقطاع الزراعة حتى عام 2000

(بليون دولار)

السنوات	الـــدول				
	كندا	الإتحاد الأوربي	اليابان	أمريكا	إجمالي
إجمالي الدعم	4.1	81.4	33.8	23.9	143.2
1995	3.9	79.1	32.6	23.1	138.7
1996	3.8	76.8	31.5	22.3	134.4
1997	3.7	74.5	30.4	21.5	130.1
1998	3.5	72.3	29.3	20.7	125.8
1999	3.4	70.00	28.1	19.9	121.4
2000	3.3	67.7	27.00	19.1	117.1

المصدر:ناصر نزال العبادي ،مرجع سابق ، ص 64

ويتميز الدعم الذي يقدمونه للقطاع الزراعي والذي تقره منظمة التجارة العالمية– فضلا عن ضخامته، بأنه مشوه للتجارة العالمية. إذ ينصب الدعم أو أغلبه، على المحاصيل الموجهة للتصدير مما يمكن تلك الدول من بيعها في الأسواق العالمية بأسعار زهيدة، دافعة السعر العالمي إلى الانخفاض. ويثير هذا الدعم أكثر من مشكلة: فهو من جانب، يضع الدول النامية والفقيرة عموما، صاحبة ميزة نسبية في الحاصلات الزراعية، في منافسة غير شريفة، كما أن السعر العالمي غالبا ما يصبح غير اقتصادي بالنسبة لتلك الدول النامية، مما يدفعها باستمرار لتقليص إنتاجها. و هو ما يعرض ملايين الفلاحين حول العالم إلى التوقف عن العمل. كما تسمح "اتفاقية الزراعة" بمعدلات حماية مرتفعة جدا لأسواقها الداخلية، وذلك عن طريق فرض وتطبيق معدلات تعريفة جمركية عالية، تماثل خمسة أضعاف التعريفات الجمركية التي تفرضها على السلع الصناعية. ولا تتناول المفاوضات الجارية حول الملف الزراعي أي تخفيض للتعريفات الجمركية المطبقة حاليا. وإنما تدور المفاوضات حول السقف الذي يسمح بأن ترتقي إليه تلك التعريفات.

[1] عز الدين بن تركي ،مرجع سابق ص 181

ووفقا لـ"اتفاقية الزراعة"، فإن سقف التعريفة الجمركية المسموح به (وهو الحد الأقصى الذي تستطيع الدولة رفع التعريفات إليه)، يفوق كثيرا التعريفات المطبقة فعليا

الجدول (21) :يوضح معدلات الربط لبعض المنتجات زراعية لمجموعة من الدول النامية .

	مالطة	الكويت	تونس	المغرب	تركيا	مصر	قبرص	البحرين[1]
القمح	40	100	100	170	180	5	25	35
الأرز	24	100	75	177	45	20	25	35
الشعير	26	100	60	113	180	10	170	35
اللحم البقرى	40	100	120	239	225	10	25	35
الأغنام والماعز الحية	30	100	180	289	20	10	75	35
لحم الأغنام والماعز	40	100	120	289	225	5	25	35
لحم الدواجن	36	100	75	101	90	60	30	35
الطماطم	36	100	150	34	49	20	50	35
البطاطس	42	100	150	34	19	10	53	35
الفواكه الحمضية	40	100	200	34	54	60	75	35
زيت الزيتون	0.0	100	120	34	31	20	245	35
الزيوت النباتية الأخرى	20	100	17		31	20	58	35

المصدر :راميش شارما ،أجراء تخفيضات أخرى على التعريفة الجمركية المربوطة ، على الخط ، منظمة الأغذية والزراعة ، 2008، متاح على www.uae.gov.ae ،2008/08/11.ص05

وعلى هذا، فإن أي اتفاق قد يصل إليه المفاوضون في المنظمة، قد يهبط بسقف التعريفات ذاك، ولكنه بأي حال لن يخفض التعريفات المطبقة فعليا، والتي سبق أن أشرنا لارتفاعها. مما يعني أن أي تخفيض قد يتوصل إليه المفاوضون لن يؤدي إلى مزيد من النفاذ إلى الأسواق الزراعية في الشمال. وأخيرا، تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدخول المنتجات الزراعية إلى أراضيها، مما يحول دون الدخول الحر لسلع الدول النامية الزراعية إلى أسواق تلك الدول الغنية. وفي هذا الإطار، تفرض اتفاقية الزراعة "حدا أدنى" من كميات المنتجات الزراعية يجب السماح بدخوله إلى الدول الغنية. واختارت الدول الغنية، طريقة ملتوية لتنفيذ هذا البند. وذلك بأن تسمح بدخول هذا الحد الأدنى من المنتجات

[1] الرسوم الجمركية المربوطة فى البحرين 200% على البيرة، والنبيذ، والمشروبات المتخمرة الأخرى، و 100% على التبغ، و 35% على بقية المنتجات الزراعية.

الزراعية، على أن ترتفع التعريفة تلقائيا على أي كمية تتجاوز هذا الحد الأدنى، بما يمنع عمليا دخول أي حصص إضافية.

أولا : الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية

تمثل المؤتمرات الوزارية التي تتم كل سنتين الآلية المؤسساتية لعمل المنظمة العالمية للتجارة. وسيتم التركيز على المؤتمرات لصلتها بموضوع التفاوض الزراعي الذي كان أهم عوائق التوصل إلى انجاز الاتفاقيات التجارية.

مؤتمر سياتل

يعتبر الملف الزراعي في مؤتمر سياتل حجر الزاوية في المفاوضات وذلك بسبب عدم تحرير السلع الزراعية تحريرا كاملا حيث اكتفت النتائج المتحصل عليها في جولة الأورجواي بتخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية ب. 20%، والموجهة للصادرات بـ 36%، وتحويل المعوقات والحواجز الخاصة بالسلع الزراعية إلى رسوم جمركية مع تخفيضها ب36%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة 40% وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا . هذا الوضع الخاص بالسلع الزراعية أدى إلى تضارب مصالح الدول المتقدمة ، وطرح كل ذلك على طاولة النقاش وفق مواقف وتطلعات مسبقة. يتجلى كل ذلك أمام تحالفات المصالح، إذ تضامنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي على رأس الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بقيمة 70 مليار دولار سنة 1998 حيث يمثل 12.6% من الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية مع استراليا،و مجموعة (كيرنز) من أجل دفع المفاوضات إلى المزيد من التحرير في القطاع الزراعي نظرا لقدرتها التنافسية العالمية ، وبالمقابل كونت دول الاتحاد الأوروبي تحالفا مضادا من أجل الحفاظ على الدعم الخاص لقطاعها الزراعي ، ورغم أنها من أكبر الدول المصدرة للسلع الزراعية فرنسا مثلا تقدر صادراتها 41 مليار دولار بنسبة 7.4% من جملة الصادرات العالمية ، تليها هولندا ب34.7 مليار دولار بنسبة 6.3%، ثم تليها بريطانيا بقيمة 19.5 مليار دولار بنسبة 3.5%، فإسبانيا 17.5 مليار دولار بنسبة 3.2%، فإيطاليا 17 مليار دولار بقيمة 3.1%[1]. إذن نلاحظ أن يريد الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون للقطاع الزراعي وضع و معاملة خاصة ليحافظ على المكانة التنافسية المكتسبة وبين كل هذه ال مؤامرات والتحالفات، نجد الدول النامية التي تتوفر على الميزة النسبية في السلع الزراعية تسعى أن يكون التحرير التام والمطلق من أجل استفادة من نفاذ سلعها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة ، لأن قدرتها التنافسية تعتبر أعلى من الدول الغنية الوفرة عناصر الإنتاج فيها

[1] عبد المطلب عبد المجيد ،مرجع سابق ، ص ص 371-372

شكل هذا الموضوع نقطة خلاف كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول كيرنر "Cairns"، التي تضم البلدان المصدرة للمواد الزراعية والغذائية من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. حيث طالبت الدول الأولى بضرورة الاستمرار الجدي في تحرير تجارة السلع الزراعية وإزالة الحماية المفرطة التي تتمتع بها ، وتخفيض أو إلغاء دعم دول الاتحاد الأوروبي واليابان لها. فحسب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة فقد أشار إلى أن قيمة الدعم المقدم إلى المزارعين في اليابان OCDE تجاوزت مجموع PIB في كل الدول النامية الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد بلغ إجمالي التحولات إلى القطاع الزراعي في بلدان OCDE عام 2000 إلى 327 مليار دولار[1].

وجاء البيان الوزاري لمؤتمر الدوحة ليؤكد على ضرورة تحسين ظروف نفاذ السلع الزراعية، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، وتخفيض دعم الصادرات والإعانات الداخلية التي تشوه التجارة

مؤتمر الدوحة :

انعقد في الفترة بين 09-14 نوفمبر 2001 بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن المنظمات دولية ،بالإضافة إلى أنعاقده بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ،ولقد أخذت المسألة الزراعية جانب كبير من المؤتمر .

حيث كان للإتحاد الأوربي موقف واضح فيما يرتبط بتحرير تجارة السلع الزراعية عالمياً ،وأكد الأتحاد الأوربي موقفه وحرصه على استمرار الدعم الزراعي لأطول فترة ممكنة وعدم التقيد بالتزامات دولية حولها في نطاق المنظمة .

وفي نفس الوقت نادى بعض الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بالإسراع بإلغاء الدعم الذي تضخم حتى وصل إلى حدود 360 مليار دولار في الدول الصناعية الكبرى ،وأصبح موضوع الدعم يرتبط بقوة سياسية مؤثرة في هذه الدول ولها بارزا في إقرار الوزن النسبي للأحزاب والقوى السياسية

وقد حصلت أوربا على نصوص غير حاسمة أي يمكن التهرب منها كما حصلت على إحالة القضايا الخلافية إلى مفاوضات موسعة في نطاق منظمة التجارة العالمية ويعد هذا حلاً في مواجهة مطالب مجموعة الكيرنر التي تطالب بسرعة تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية [2].

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

مؤتمر المكسيك (كانكون)

[1]Organisation mondiale du commerce WTO/MIN (01)/ST/95. (Consulté le 28 Mai 2007). Site de la conférence ministérielle . Doha, 9-13 novembre 2001, [ligne]. Adresse URL :http://www.fao.org/trade/docs/doha_faostatment_fr.htm.

[2] عبد المطلب عبد المجيد ،مرجع سابق ، ص ص 429-430

لقد شكلت المفاوضات في المجال الزراعي أول بوادر فشل هذه الجولة، ويرجع ذلك لعدم التوصل إلى اتفاق نهائي حول العناصر الهامة المكونة لهذا الملف وهي:

- الحقوق الجمركية على المنتوجات الزراعية.
- الدعم الموجه للفلاحين.
- الدعم الموجه للتصدير.

ويعتبر محور المجال الزراعي النقطة الهامة والأساسية في مفاوضات جولة الدوحة.ومن العناصر الأخرى التي ساهمت في عدم التوصل إلى اتفاق في المجال الزراعي نذكر.

- إعلان المجموعة الأوروبية عن إصلاح للسياسة الزراعية المشتركة ، والتي لم تلق استحسان المنتجين الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية.
- إصدار الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية قبل جولة كانكون، بيانا مشتركا يدعو إلى إنشاء ما يسمى "إطار لمقاربة مشتركة حول المسائل الزراعية".
- ظهور بعض الدول النامية الصاعدة وتبنيها للملف الزراعي وجعله أولوية في المفاوضات.
- بروز مجموعة 22، وهو يمثل تحالف 22 دولة نامية شكل خصيصا لجولة كانكون لمواجهة المفاوضات بقوة أكبر و فعالية أكثر، ومن أهم الدول المشاركة فيه الهند، البرازيل والصين والتي تمثل لوحدها نصف سكان العالم، وهذا يعطيها قوة في المفاوضات.

وقد كان لهذه المجموعة مبادرة قامت بها لدى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2003/08/20، وتمثلت هذه المبادرة في تقديم اقتراح يطالب الدول الغنية التقليص من المساعدات الزراعية والتي تشكل عائقا أمام التجارة، وكذلك الإلغاء النهائي والتام لأي شكل من أشكال الدعم عن التصدير.

ورأت مجموعة 22 أن جهود دول الشمال غير كافية للوصول إلى أي اتفاق خلال المفاوضات مما دفعها إلى عدم المصادقة على البيان الختامي.

- ملف القطن الإفريقي: هي مبادرة مقدمة من طرف أربعة دول إفريقية منتجة للقطن وهي [البنين، بوركينافاسو، مالي، والتشاد]، وكانت تهدف هذه المبادرة الحصول على الإلغاء النهائي للمساعدات المقدمة من طرف دول الشمال، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك هنالك هدف ثاني وهو التعويض المادي عن الخسائر الناجمة عن الدعم.وقد أدى حذف هذا الاقتراح من البيان الختامي من جولة كانكون إلى تذمر الدول الفقيرة ودول إفريقيا، الكاريبي والهادي.

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

من الملاحظ أن كل هذه النقاط المكونة والداخلة في المحور الزراعي، ومع عدم التوصل إلى أي اتفاق أثناء المفاوضات، كانت سببا في إفشال جولة كانكوناً

مؤتمر هوكونغ

ذهبت الدول المتقدمة إلى هونج كونج بإستراتيجية هجومية، مدفوعة بالنجاحات التي حققتها في فرض تصورها لطبيعة الصفقة التفاوضية. وقامت هذه الإستراتيجية على أربع دعامات أساسية، هي:

أ- ما دامت الدول النامية قد قبلت بمقايضة الزراعة بالصناعة، فإن المطلوب هو خفض توقعاتها بالنسبة لما يمكن أن تحصل عليه من تنازلات في الملف الزراعي، وتأجيل طرح هذه التنازلات لأطول فترة ممكنة، باعتبار أنها تمثل كل ما يمكن للدول المتقدمة أن تقدمه في هونج كونج.

ب- وبالمقابل، فإن المطلوب من الدول النامية تقديم تنازلات حاسمة في الملف الصناعي.

ج- وبالإضافة لذلك، فإن هناك مطالب جذرية في قطاع الخدمات، الذي بدا أنه خارج الصفقة التفاوضية الأساسية في هذه المرحلة.

د- يتعين العمل على تفتيت أي فرصة للتحرك الجماعي للدول النامية من خلال تحركين متوازيين:

1- يستهدف تقديم إغراءات بتنازلات خاصة للدول الأقل نموا بشكل يعزلها عن عموم الدول النامية، ويضرب تحالف الدول النامية في قاعدته.

2 - يستهدف العمل على عقد صفقة منفردة مع واحدة على الأقل مع الدول النامية القيادية بشكل يضرب تحالف الدول النامية في قيادته. (وهو ما حدث بالفعل بعقد اتفاق جانبي حول العمالة الماهرة بين الولايات المتحدة والهند، مما جعل مواقف الأخيرة شديدة "المرونة" خلال المؤتمر، خاصة في قطاع ال زراعة في هذا القطاع ثلاث معارك تفاوضية أساسية، هي: الدعم المحلي، دعم التصدير، بالإضافة إلى مبادرة القطن التي طرحتها مجموعة من الدول النامية والأقل نموا المنتجة للقطن لتسريع وتيرة الخفض في مستويات الحماية لدى الدول المتقدمة في هذا القطاع بالذات. ومن السهل القول بأن الدول المتقدمة نجحت في خفض حجم ونوعية تنازلاتها لأقل مستوى ممكن، وذلك على النحو التالي:

ركزت المفاوضات خلال المؤتمر بالأساس على دعم التصدير، وتم تهميش موضوع الدعم المحلي الأكبر حجما بما لا يقاس. (يبلغ حجم دعم الصادرات في الاتحاد الأوروبي مثلا ما بين 3-4 مليار دولار سنويا، مقابل 27 مليار دولار سنويا دعم داخلي، والمفارقة أن هذا المستوى للدعم المحلي في الاتحاد الأوروبي يزيد بمليار دولار عن المستوى الذي استهدفه الاتحاد الأوروبي ذاته لعام 2008، بما يعكس توجهه بالأمر في حاجة عاجلة لأحكام جديدة.ولقد كان موقف أقل البلدان نموا في مناقشة الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة موضوع جدل أثناء أحدث جولة من المفاوضات [1].

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

وكان من الواضح أن أقل البلدان نموا لن يكون مطلوبا منها تخفيض مستويات تعريفاتها الجمركية الملزمة في تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه ومن ثم لن تحتاج إلى إعفاءات لمنتجات خاصة ،أنها ينبغي أن تدعم تمديد

[1] منظمة الأغذية والزراعة حالة الأسواق السلع الزراعية ، ، روما ، 2006 ، ص 11

هذا الحكم بالنظر إلى أن استخدام الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة من جانب بلدان نامية أخرى قد يقيد الفرص التصديرية الخاصة بأقل البلدان نموا.

ومن الممكن النظر إلى مساهمة المنتجات الخاصة من زاويتين مختلفتين .فمن زاوية التنمية ذاتها ،يكون المقصود بالمنتجات الخاصة هوتوفير المرونة لأي بلد من البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية والتخفيف من التأثيرات السلبية للتخفيضات الجمركية الكاملة .

ومن زاوية تحقيق نتيجة ناجحة للمفاوضات متعددة الإطراف تتمثل مساهمة المنتجات الخاصة في توفير مرونة (تخفيضات جمركية أقل) لبعض المنتجات من أجل تحقيق تحرير تجاري أشمل في ما يتعلق بجميع المنتجات .

ولقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من المؤشرات التي تستوفي على خير وجه كل معيار ،وحتى على الرغم من أن قضايا المتمثلة في المن الغذائي وضمان سبل العيش والتنمية الريفية تبدو متداخلة .وهناك ثلاثة مؤشرات ومعايير للمنتجات الخاصة .

الأمن الغذائي : وفقا لمنظمة الأغذيۃ والزراعة " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس في جميع الأوقات ،الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم أفضلياتهم الغذائية لكي يحيوا حياة ملؤها الصحة والنشاط " ومؤشرات الأمن الغذائي هي

- مساهمة المنتج في التغذية (حصة المنتج من استهلاك السعرات الحرارية)
- الاعتماد على الوردات (نسبة المنتج المستورد إلى المنتج المستهلك)
- نسبة الاكتفاء الذاتي (نسبة المنتج المستهلك إلى حجم إنتاجه)
- استقرار إمكانية الحصول على المنتج (تباين الإنتاج المحلي)

ضمان سبل العيش : هو إمكانية الحصول الكافي والمستدام على دخل وموارد أخرى لتمكين الأسر من تلبية الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية . ويشمل ضمان إمكانية الحصول بدرجة كافية على الغذاء والماء الصالح للشرب والاستفادة من المرافق الصحية ومن الفرص التعليمية والإسكان ومن توافر وقت للمشاركة في المجتمع والأندماج فيه ، ومؤشرات ضمان سبل العيش هي :

- مدى الإزاحة بفعل الوردات (معدل نمو الوردات ،والترابط بين الإنتاج واستيراد المنتج)
- حصة المنتج من الأرض الزراعية (حصة المنتج من المساحة المحصولية)

الفصل الثاني الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف

التنمية الريفية :تؤثر هذه لعملية في رفاه السكان الريفيين، وتشمل توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية – أي إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الصحية وإمدادات المياه وإمكانية الاستفادة من البنية التحتية

الأساسية كالطرق وتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم .وهي تشير أيضا إلى الأنشطة التي تحد من ضعف القطاع الزراعي في مواجهة العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصاديةِ السلبية وغيرها من المخاطر وتعزز الاعتماد على الذات . وأهم مؤشرات التنمية الريفية هو أهمية المنتج في الاقتصاد القطري والريفي (حصة المنتج من الإنتاج الكلي)

خلاصـــة الفصـــل :

أن الطعام هو أكثر احتياجات الشعوب أساسية، والفلاحة هي وسيلة كسب الرزق لثلاثة أرباع البشرية، ويتم صياغة مستقبل الطعام والفلاحة باتفاقيات مكتوبة بطريقة غير ديمقراطية تفرض على شعوب وحكومات العالم.

وتشير منظمة الفاو أن أنتاج الغذاء يزيد بنسبة 100 % عن احتياجات العالم ،ولكن هناك سوء توزيع فيه ويجب أن نعرف أن منظمة التجارة العالمية ليست آخذة في عاتقها أن تكون للعدل في هذا المجال ولكن ينظر إليها على أنها تعمل على تحرير ذلك القطاع تحريراً كاملاً وتتحاشى قضايا الأحتكار الزراعي، والدعم المالي للتصدير ،وإغراق المنتجات الخاصة، وقيود كمية لحماية المنتج المحلي من الإغراق.

أن الغذاء ليس مجرد سلعة قابلة للاتجار فيها مثل السيارات والحواسب الشخصية حيث ينتجون كيفما ينتجون بدون أن يحدث ذلك فرقا.

أن الزراعة نشاط متعدد الوظائف ، ومصدر احتياج حيوي وأساسي. لا يمكن أن تتأسس الأحكام حول التجارة في الزراعة على إطار تحرير التجارة إذا ما كان واجبا حماية سبل الرزق في الريف.

أن دور منظمة التجارة العالمية هو منع الممارسات التجارية غير المنصفة مثل الإغراق وسيطرة الاحتكار على الأسواق. على أن الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية قد سهلت زيادات الدعم المالي للتصدير مما أدى إلى تحفيز معدلات الإغراق.

أن منظمة التجارة العالمية تفعل ما كانت يجب ألا تفعله التدخل في السياسات الداخلية والإنتاج المحلي ولا تقوم بما يجب القيام به وهو تنظيم وضبط ومنع الإغراق. تحتاج أحكام منظمة التجارة العالمية إلى تغيير لتصحيح كلا الخطأين خطأ بفرض أنظمة للإنتاج الزراعي المحلي تتدخل في أهداف الاستدامة والأمن الغذائي، وخطأ الفشل في منع الممارسات التجارية غير المنصفة التي تقوم على أساس أسعار مزيفة غير عادلة وغير منصفة تؤدي للإغراق .

مقدمة الفصل

لقد كان تحريرالتجارة في المنتجات الزراعية من بين الموضوعات المهمة على رأس قائمة جدول أعمال أصلاح التجارة المتعددة الأطراف ،نظرا لم لحق به من تشوه كبير بسبب حشد أنوا ع من إجراءات الدعم السارية في البلدان المتقدمة ، ومن الواضح أن إلغاء هذه الإجراءات سيجعل نظام التجارة العالمي أكثر كفاءة ، ويفيد كثيراً من البلدان وبالمقابل يضر بعض البلدان نتيجة لتحرير التجارة خاصة تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على الوردات من المنتجات الزراعية .

وفي حين يقر معظم البلدان بفوائد إلغاء الحواجز التجارية الباقية أمام التجارة ،فإن بعضها وعلى وجه الأخص ، البلدان الأقل نموا وبعض اقتصاديا ت الجزر الصغيرة في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي فإنها الأكث ر تعرضا لآثار زيادة الأسعار الدولية ، وإلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها سابقاً،إلا أن الدول النامية أيضا لديه فرصة لكسب مليارات الدولارات نتيجة لإلغاء الدعم والرسوم الجمركية التي تفرضها البلدا ن المتقدمة على منتجاتها الزراعية وذلك بإتباعها إستراتجيات كفيلة بالخروج منها.

هذا ماسنحاول معالجتهفي هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

المبحث الأول : الآثار السلبية

المبحث الثاني : الآثار الإيجابية

المبحث الثالث : الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي في الجزائر

البحث الرابع : الإستراتجيات المقترحة

المبحث الأول : الآثـار السلبية

أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ،بل أنه سوف تطول جميع دول العالم سلباً وإيجابا .ان تحريرالتجارة في المنتجات الزراعية سوف يترتب عليه إلغاء الدعم الزراعي و سيؤدي حتماً إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية مما يسبب تضخم في فاتورة الاستيراد خاصة في الدول المستوردة الصافية للغذاء ،بالإضافة إلى ذلك سوف يتم إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها الدول النامية سابقا وخاص ة الفقيرة بوجه خاص ، وسيكون لها أثر على اقتصادياتها وخاصة الدول الجزرية التي تعتمد على تصدير منتوج واحد فقط .

المطلب الأول :أرتفاع أسعار المنتجات الزراعية :

سوف بترتب عن تحرير المنتجات الزراعية ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم في الدول الصناعية المتقدمة ، وطبقاً للدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ،من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية وتتراوح زيادات الأسعار مابين 03 % و08 % وهذه الزيادات المتوقعة بعد عشر سنوات من تحرير التجارة عن الأسعار المتوقعة آنذاك فيما لو يحدث التحرير .

وهذا الارتفاع في الأسعار يأتي من ناحيتين :

أولهما: انخفاض الدعم الزراعي ،ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية ،مما يؤدي إلى رفع مستويات أسعار هذه السلع

ثانيهما : انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها ،وخصوصا في الدول الأوربية .وهذا مايزيد الطلب على المنتجات الزراعية ويرفع من أسعارها العالمية . وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول النامية المعتمدة على الاستيرا د الصافي للغذاء وخصوصاً الدول الأفريقية الأقل نموا .

ومن المعروف أن معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الغذائية ، حيث أنه طبقاً لبعض المصادر ، يصل الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية إلى 25 % [1].

والجدول (22) : مدى التغير في الأسعار العالمية للسلع الزراعية

[1] ابراهيم العيسوي،مرجع سابق ،ص 233

التغير في السعر	التحرير الجزئي	التحرير الكامل
انخفاض في السعر أقل من 05 %	الصوف(0.1 %)،لحوم آخرى(1.2%)،أغذية أخرى(3.7%) ، الأرز (05 %)	الصوف(0.3 %)، لحوم آخرى (0.5 %)
من 05 %- أقل من 10 %	الكاكاو(5.7 %)، البن(8.2 %)	الأرز (8.7 %)
10 % فأكثر		أغذية أخرى(11.6 %)، الكاكاو(12.6%)،البن(19.8%)
ارتفاع في السعر أقل من 05 %	الشاي(0.1%)،القطن (0.9 %)، حبوب خشنة(1.5 %)،زيوت نباتية (1.7 %)،لحم بقري (2.8 %) ،منتجات زراعية أخرى (2.9%)، القمح (3.5%)	القطن (1.6 %) ،الشاي (2.1%)
من 05 %- أقل من 10 %	منتجات ألبان (5.1 %)، السكر (8 %)	زيوت نباتية (6.1 %)،حبوب خشنة (8.7 %)
من 10 % - أقل من 20 %		منتجات زراعية أخرى (11.4%)،القمح(12.9%)،لحم بقري (17.8%)
20 % فأكثر		منتجات الألبان(40.9 %)، سكر (46.6 %)

المصدر :ابراهيم العيسوي،مرجع سابق ،ص 234

ولقد تضمنت جولة الأورغواي حول "الأثر السلبي المحتمل على البلدان الأقل نمو والبلدا ن النامية " التي تعد مستورد صافي للتغذية .ويعتبر البلد مستورد صافي ا للغذاء ،وفقا لعدة معايير أهمها ضعف نصيب الفرد من الدخل ومن أغذية الطاقة مثل أنتاج الحبوب ،وضعف نسبة الوردات الغذائية إلى أجمالي الوردات السلعية ونسبتها إلى أجمالي الصادرات السلعية ،وهو ماقد يؤثر على حصول البلد على مستورداته من الغذاء بشكل مناسب ،ولذلك اتخذ الوزراء في مراكش على هامش نتائج جولة الأورغواي عام 1994 لمواجهة ذلك ،وقد أشير إلى قرار نفسه في المادة 16 من الاتفاقية الزراعة وقد وافقت اللجنة الزراعية بمنظمة التجارة العالمية في اجتماعها عام 1995 على تحديد قائمة بالبلدان النامية والأقل نمواً التي تعتبر مستورد صافية الغذاء ،وتم إبرام القائمة في سياق القرار الوزاري المشار إليه ،وقد شملت القائمة 48 من البلدان الأقل نموا و18 بلداً ناميا[1].

[1] ابراهيم العيسوي،مرجع سابق ،ص 234

ويذكر القرار أن هذه البلدان قد تواجه صعوبات في توفير إمدادات كافية من السلع الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة ،بما في ذلك الصعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات الطبيعية للوردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية ، ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور [1]:

1 -مراجعة مستويات المعونات الغذائية دورياً بواسطة لجنة المعونات الغذائية في أطار اتفاق المعونة الغذائية ،والبدء بمفاوضات في الهيئات المختصة للنظر في زيادة المعونات الغذائية لإشباع الحاجات المشروعة ،وفي هذا الشأن بدأت أحجام المعونة تسترد عافيتها . بعد عقد كان الهبوط فيه يكون مستمر ،نظراً لبدء المانحين في احترام التزاماتهم في مونتري (المكسيك) ،وفيما بين 2001 وعام 2004 أرتفع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بنحو 15 % بالقيمة الحقيقية ،حيث قدرت المساعدات 60 مليار دولار سنة 2005.

2 -وضع قواعد إرشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسي ة التي تقدم إلى الدول الأقل نمواً وإلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح أوبشروط ميسرة.

3 -ايلاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية أكبرالأهتمام في إطار برامج المعونة ،ومن أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات المالية الدولية .

أولا :الرابحون والخاسرون من التحرير

إذا ما أوقفت البلدان المتقدمة دعمها للمنتجات الزراعية ستؤثر على البلدان الأخرى بصفة رئيسية من خلال زيادة الأسعار الدولية للسلع التي كانت تتمتع بالحماية من قبل .وستشهد البلدان المصدرة لتلك المنتجات مكاسب في معدل التبادل التجاري ، إذا أنها ستستفيد من زيادة الأسعار الدولية وستصدر أكثر .

ومن ناحية أخرى ،ستخسر البلدان المستورد ،بصفة عامة لأضطرارها إلى دفع أسعار أعلى لواردتها الزراعية ،وفي داخل هذه البلدان سيكون للتحرير آثار عكسية على مختلف المجموعات ،بما يفيد المنتجين ويضر بالمستهلكين . وبالنسبة للبلدان المستوردة الخالصة إجمالاً ستفوق خسائر [2].

[1] ضياء قرشي ،آندى بيرج ، **بناء قوة الدفع** ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2005، العدد03 ، المجلد 42، ص 23

[2] ستيفن توكاريك ، **جعل المعونة تسابر التصحيح** ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2005، المجلد 42، العدد1، ص ص 30-31

المستهلكين مكاسب المنتجين ،ومن ثم فإنها تصبح أسوء حلاً بيد أن هـ بالنسبة للبدان المصدرة الصافية ستفوق مكاسب المنتجين خسائر المستهلكين.

أما البلدان المستوردة الخالصة للسلع الزراعية لن تكون الوحيدة التي ستلحق بها الخسائر .إذا يمكن أن تضار البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية التي تستفيد من فرص الوصول التفضيلي لصادراتها .

أن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية على حد سواء ،سيعلى فاتورة واردات البلدان المستوردة الخالصة للأغذية ،وحسب دراسة لصندوق النقد الدولي بتقدير آثار تحرير التجارة في عشر سلع أساسية (لحوم البقر ،الذرة ،منتجات الألبان ، الأرز ، لحم الخراف ، القطن ،السكر ، القمح ، الصوف) على فاتورة واردات 79 بلد حددتها منظمة التجارة العالمية بأنها مستورد خالص للمواد الغذائية .

ولقد أسفرت الدراسة أن تحرير التجارة الزراعية ينبغي ألا يزيد من تكاليف الوردات في حالة كافة البلدان المستوردة للمواد الغذائية وبينما كانت البلدان التسع والسبعين تقريبا مستورد خالص للحبوب

(القمح والذرة) ،كان بعض هذه البلدان أيضاً مصدر السلع أساسية مدعومة آخرى مثل : القطن ،والسكر ،والأرز فعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة لكوت ديفوار ، ولباكستان ، وأوزبكستان ،عوض المكسب في أيردات الصادرات من جراء إلغاء الدعم لهذه السلع العشر الأساسية فعلاً عن الزيادة في تكلفة الوردات في كل السلع الأساسية العشر وقصر التحرير على الحبوب يعني أن عدد أكثر من البلدان سيواجه تكاليف استيراد أكثر ارتفاعاً.

كما أظهرت هذه الدراسة ، أنه على الرغم من ان كل البلدان 79 كانت مستوردا للمواد الغذائية ،فقد اختلفت من حيث وضعها التجاري الصافي في السلع الأساسي ة وتظهر النتائج أن عدد من البلدان من عدة مناطق وبشكل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، سيصيبها الضرر من جراء تحرير الحبوب (القمح ،والذرى) وأكبر زيادة في فاتورة الوردات عقب تحرير هاتين السلعتين تتحملها

مصر(11.4 مليون دولار) والمكسيك (6.7 مليون دولار) والمغرب (5.7 مليون دولار)

والفلبين (4.3 مليون دولار) ،وسوريا (3.6 مليون دولار) ، وروسيا (3.2 مليون دولار)[1] .

كما سيشهد كثير من اقتصاديا ت الجزر الصغرى بما في ذلك المالديف ،وساموا ، وسرى لانك : وجزر الكاريبي الشرقية ،وجزر الرأس الأخضر ،وسيشل ،وتونجا ، هذه إلى جانب فنزويلا والفلبين ،وجمهورية الدومنيكان ،وسنغافورة ، زيادة ضخمة نسبياً في النسبة المئوية لتكاليف الوردات مما يعك س اعتمادها على الوردات من الحبوب .

[1] ستيفن توكاريك، مرجع سابق ، ص 32

كما بينت الدراسة ان معظم البلدان التي سترفع فاتورة واردتها من السلع الأساسية العشر ، ستقل الزيادات عن 04 % من أجمالي الوردات. على الرغم من أن تسعة بلدان ستشهد زيادات تتجاوز 10 ملايين دولار . وهناك ستة بلدان هي : ساموا ، ولاوس ، وترينيداد وتوباجو ،والجمهورية الدومينيكية ،ولبنان والمالديف . ستشهد زيادة في تكاليف الأستيراد تتعدى 03 %من الوردات المتأثرة مما يعكس اعتمادها على المنتجات الزراعية المستوردة ،وفي حين بعض البلدان سيشهد ارتفاع في تكلفة الوردات بين 10 و30 مليون دولار وذلك في البلدان التي تمثل فيها الوردات الزراعية حصة كبيرة من أجمالي الوردات ومن ثم فإن تحرير لايحتمل ان يستدعي الاحتياج لتمويل خارجي خاص بالنسبة لهذه البلدان ويرجع أن تحدث أكبر في فاتورة الاستيرا د كنسبة مئوية من قيمة الوردات من المنتجات الزراعية من المنتجات العشر المعنية في اقتصاديات الجزر الصغرى على استيراد المواد الغذائية.

الجدول(23): مدى تكلفة تحرير التجارة الزراعية

الـــــدول	الخسائر بالملايين من دولارات
المملكة العربية السعودية	35.4
الفلبين	29.6
المكسيك	20.2
روسيا	15.6
الأمارات العربية المتحدة	13.2
فنزويلا	12.1
سنغافورة	11.7
بنغلاديش	11.7
نيجريا	11.3
سرى لانكا	9.3

المصدر : نفس المرجع ، ص 31

الجدول (24) : الخسائر التحرير الزراعي كنسبة مئوية من الوردات

الـــــدول	الخسائر كنسبة مئوية من الوردات
ساموا	3.8
لاوس	3.7
ترينداد وتوباجو	3.1
دومينيكا	3.0
لبنان	3.0
المالديف	3.0
سانت كيتس ونيفنس	2.9
سانت لوتشيا	2.8
سرى لانكا	2.8
تونجا	2.7

المصدر : نفس المرجع ،ص 31

وتتماثل هذه النتائج إلى حد كبير مع ماتوصل إليه وشيلس (1995) توصل إلى أن فاتورة الواردات للبلدان المستوردات أنها سترفع في المتوسط بأقل من نسبة 4 في المائة عقب جولة أوروجواي على مدى ست سنوات .

وفي هذه الدراسة ، سيكون للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية لمنتجات اللبن عقب التحرير تأثير ضخم على الزيادات في تكلفة الواردات في البلدان المستوردة للمنتجات الغذائية ، وكثير منها من بين أفقر بلدان العالم وبالنسبة لكثير من البلدان المستوردة للمنتجات الغذائية تشكل الزيادة في تكلفة الألبان المستوردة أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة في إجمالي تكلفة الواردات[1] .

[1] ستيفن توكاريك، مرجع سابق ، ص 32

ثانيا : نتائج الدراسات التجريبية

حيث يشير تقريرعن بحث بشان دراسة مشتركة بمعهد أو كسفام لدراسات التنمية عن تحرير سوق القطن في زيبابوي خلال أواخر الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي ، وبين الآثار المحتملة للتحرير على الفقراء فقبل التحرير كانت الحكومة هي المشتري المحتكر الوحيد للقطن من المزارعين ، واستخدمت خفض أسعار المنتجين لدعم المدخلات في صناعة النسيج وبذلك حافظت على دخول المزارعين الصغار الفقراء ، وشمل التحرير إلغاء تحديد الأسعار وخصخصة مجلس التسويق .وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وازدياد المنافسة بين ثلاثة مشترين رئيسين ، ليس فقط حول السعر ولكن أيضاً حول تقديم الإرشاد الزراعي وخدمات المدخلات لصغار ملاك الأرضي

وفي زمبيا ، حقق تحرير سوق الذرة نتيجة عكسية ، فقبل التحرير كان منتجوا الذرة يتمتعون بدعم مشترك يموله قطاع التعدين مما أدى إلى خفض تكلفة المداخلات بصورة كبيرة ، وعلاوة على ذلك كان صغار المنتجين في المناطق النائية يتم دعمهم ضمناً بأسعار تحددها شركة حكومية (تمولها الحكومة دون أن تكون جزء منها من الناحية الرسمية) تعمل كمشتري وحيد محتكر ،وكانت الأسعار متماثلة في كل الفصول وفي كل أنحاء البلد ،وحين ألغي الدعم وتم خصخصة الشركة لم يلحظ كبار المزارعين القريبين من الأسواق الوطنية وجود أي تغيير فعال في أحوال السوق ،في حين تأثر صغار المزارعين خاصة أولئك الذين يقيمون في مناطق نائية ،بشدة بتقلبات الأسعار وبالإضافة إلى ذلك ،فإنه نظراً لتدهور الشديد في البنية الأساسية للنقل . اختلفت تماماً الأسواق الريفية البعيدة الخاصة بالقمح ،تاركة صغار المزارعين دون دخول رسمية[1] .

وتبين هذه الدراسة وغيرها من الدارسات أن الإصلاح التجاري يؤدي في معظم الحالات إلى زيادة دخل الفقراء كمجموعة ،ومع دلك فهناك حالات تكون فيها آثار التحرير قصيرة الأجل على الفقراء وغيرهم سلبية وكبيرة ورغم أن هذه النتائج السلبية لايمكن أغفالها ،فإنه من المهم إدراك أنها تأثرت في كثير من الحالات بالأنماط الأولية للحماية .

ثالثا : **أسباب ارتفاع السلع الزراعية في الفترة (2005-2008)**

[1] جيوفرى بانيستر وكاملوتاجي ، التجارة الدولية والتخفيف من الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001، المجلد 38 ، العدد 04 ، ص 50

بلغت أسعار كثير من السلع الزراعية أرقام قياسية في الشهور الأخيرة خاصة أسعار الذرة والقمح،على الرغم من حالة الأظطراب في أسواق الأئتمان وبطء النشاط في كثير من الأقتصادات المتقدمة .

أن ارتفاع الأسعار بهذه الدرجة ، إلى جانب العوامل الخاصة مثل المخاطر الجيوسياسية (الحروب والأزمات) وظروف الطقس وآفات المحاصيل ،فإن الانتعاش الحالي في الأسعار تحركه قوى عديدة.

حيث تشير المنظمة التغذية والزراعة أن الزيادة تقدر بـ 36 % في الأسعار المواد الغذائية بين 2007 و2008 ، كما تشير إحصائيات المنظمة أن فاتورة استيراد السلع الزراعية في البلدان الأكثر فقراً في أفريقيا ارتفعت بـ 74 % في عام 2008 [1].

أ- الطلب المتزايد من الاقتصاديات الناشئة :

لقد كانت العلامات التي تبشر بهيمنة الصين والهند مستقبلا واضحة ،لقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بمتوسط يبلغ 09 % في السنة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية ،كما شهد اقتصاد الهند معدلات نمو 06% تقريبا منذ عام 1980 بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا والشرق الوسط وقد أسهمت كل هذه العوامل في تسارع خطى نمو الطلب في سنوات الأخيرة ،كذلك فإن الأقتصادات الناشئة فإنها لم تستهلك مزيد من الطعام فحسب بل تحول نظامها الغذائي إلى الأطعم ة الغنية بالبروتين مثل اللحوم والخضروات والفواكه ،ففي عام 2006 كانت الصين تمثل خمس الاستهلاك العالمي من القمح ،والذرة والأرز والواقع إن الصين الآن هي أكبر مستورد لفول الصويا في العالم ،إذا تستهلك نحو 40 % من الصادرات العالم من فول صويا

ب- الوقود الأحيائي :

يؤثر إنتاج الوقود الأحيائي بشكل خطير على أسواق الغذاء ،ذلك أن 20- 50 % من المواد الخام اللازمة لتصنيعه ،وخاصة الذرة وبذور اللفت ،في البلدان المنتجة الرئيسية يتم تحويلها من الاستخدا م الغذائي إلى إنتاج الوقود الإحيائي ،ولكنها لاتؤثر على أسواق إنتاج البترول التي يشكل فيها الوقود الإحيائي أقل من 1.5 % من إمدادات الوقود اللازم للنقل ،وهو مايخلق تنافس في الإنتاج بين الدول المتقدمة ففي عام 2005 تفوقت الولايات المتحدة على البرازيل كأكبر منتج للأيثانول في العالم الذي يمثل 80 % من أجمالي الوقود الأحيائي المستخدم في العالم والإتحاد الأوربي هو اكبر منتج للديزل الأحيائي .

[1] ALAIN FAUJAS ،**LE CHOC ALIMAENTAIRE** ، **Revue JEUNE AFRIQUE** ، Revue HEBDOMADAIRE 48° annee N° : 2468, AGENCE PARIS ،03MAI 2008. P20

وفي الولايات المتحدة يضاعف قانون الطاقة لعام 2007 هدف الوقود الحيوي بخمسة أمثال ما هو عليه ليصل إلى 35 مليار دولار بحلول 2022، كما أصدر الإتحاد الأوربي تكليفا بوجوب استخدام 10 % من وقود سائل النقل من الوقود الإحيائي بحلول 2020 وهو مايعني استمرار الضغوط التصاعدية على أسعار بعض محاصيل الغذاء الرئيسية[1] .

ج-التوسع في زراعة المحاصيل التجارية في الدول الفقيرة :

أدى التوسع في زراعة المحاصيل التجارية في كثير من الدول الفقيرة إلى نتائج سلبية على أنتاج الغذاء ، ومن أمثلة ذلك زراعة الفول السوداني في السنغال والكاكاو في كوت ديفوار ،والمطاطا في عدد من دول جنوب شرق آسيا وتعاني معظم هذه الدول من نقص واضح في السلع الغذائية ،مما يتطلب ذلك استيراد السلع الغذائية من الخارج بأسعار لاتناسب الزراع ، فضلاً عن تعرض هؤلاء الزراع لمخاطر السوق وانخفاض أسعار المحاصيل التجارية خاصة في حالة زيادة إنتاجها في مناطق أخرى من العالم .مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ماينتهي إلى فقدان الاستقرار السياسي [2].

[1] فاليري ميرسر ، توماس هيلبليج ،انتعاش أسعار السلع الأساسية ،**مجلة التمويل والتنمية** ، مارس 2008 ، المجلد 45، العدد 01، ص11

[2] محمد فتحي بكير محمد ، **الجغرافية الأقتصادية** ، مصر، دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص 371

المطلب الثاني: إلغاء المعاملة التفضيلية

لقد كانت المعاملة التفاضلية منذ أمد طويل سمة من سمات النظام التجاري متعدد الأطراف .وتصف تلك المعاملة الأحكام التفاضلية التي لاتنطبق إلا على البلدان النامية وعلى الفئة الفرعية التي تمثلها أقل البلدان نموا ، وتتمثل القضية الأساسية بالنسبة لبعض البلدان النامية في تآكل الأفضليات التجارية مع تخفيض تحرير التجارة للتعريفات الجمركية بوجه عام .

فصادرات البلدان النامية من منتجات معينة تكتسب ،عن طريق الأفضليات التجارية ،إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بمعدلات جمركية أقل من معدلات الدولة الأكثر رعاية التي تفرض على مصدرين آخرين .

والفارق في المعدلات الجمركية يؤول عادة للمصدرين ،ويمكن أن يمثل إيرادا ت تصديرية إضافية كبيرة .ومن بين الأفضليات التجارية الاتفاقيات الدولية فيما بعد عرفت باسم اتفاقية لومي 1 ولومي 2 ولومي 3 ولومي4 بين الجماعة الاقتصادية الأوربية وبين 45 دولة أفريقية جنوب الصحراء . وقد أبرمت هذه الاتفاقيات عام 1975، 1979، 1984، 1989، على التوالي .

وأنشأت هذه الاتفاقيات نظاما يسمى STABEX قوامه التمويل النقدي التعويضي للدول الإطرا ف النامية في حالة هبوط الحصيلة النقدية من صادراتها عن حدود معينة. وبفضل نظام STABEX فإن اتفاقيات لومي التي جددت مرة بعد أخرى قد قننت مبدأ ثبات الحصيلة النقدية من الصادرات التي تصدرها الدول النامية الأطراف في اتفاقيات وذلك باعطاءها أساسا قانونيا دوليا مصدره الاتفاق .

ومن بين الأفضاليات التجارية اتفاق كوتونو بين الجماعة الأوربية ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي ،وقانون الولايات المتحدة الأمريكية " للنمو والفرص في أفريقيا " عام 2005.

ومبادرة الإتحاد الأوربـي " كل شيء ماعدا الأسلحة " حيث تخفض الرسوم الجمركية التفضيلي ة إلى الصفر والأفضليات مهمة لبعض البلدان النامية الأشد فقرا وضعفا ،ولاسيما الدول النامية الجزرية الصغيرة .إلا أن الفوائد هذه الأفضليات تتآكل مع تخفيض التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية نتيجة لتحرير التجارة المتعددة الأطراف ،مما يحد من الأيردات التصديرية من الصادرات التقليدية ، حصوصا الموز والسكر .كما تعرضت الأفضليات الممنوحة لهذه المنتجات لهجوم من الشكاة في منظمة التجارة العالمية ضد السياسات التي تنطوي عليها هذه الأفضليات .

أن الأفضلية التجارية التي لاتقوم على أساس المعاملة بالمثل مهمة لكثير وخاصة البلدان الأشد فقراً وخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة مع أنها تمثل معا أقل من 2 % من صادرات العالم الزراعية.

والأفضلية هي معدل أقل للتعريفة الجمركية يدفع بالمقارنة بالمعدل الذي يدفع على الوردات من البلدان الأخرى .والفارق على بين المعدلين هو هامش الأفضلية.وتحظى البلدان النامية التي تحصل على أفضليات جمركية بأحجام وقيم أكبر لصادراتها تتحقق عن طريق تجارتها مع البلد المانح للأفضلية [1].

الجدول(25): صادرات وأفضليات الموز والسكر من بلدان مختارة 2000- 2002.

	الصادرات كنسبة مئوية من الصادرات الزراعية	الصادرات كنسبة مئوية من الصادرات السلعية الكلية	الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الأجمالي	قيمة الأفضليات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الأجمالي
السكر				
فيجي	55.00	20.00	6.3	3.5
غانا	41.00	20.00	14.00	9.3
جامايكا	26.00	4.00	0.9	0.7
موريشيوس	74.00	6.00	5.8	4.6
المـوز				
دومينيكا	63.33	26.00	4.7	0.71
سانت لوسيا	68.00	65.00	4.3	0.71
سانت فنسنت	50.00	38.6	4.6	0.94

المصدر: المنظمة الأغذية والزراعة ،حالة أسواق السلع الزراعية ، 2006، ص 21

وينبغي من حيث المبدأ ،أن يسهم ذلك في نموها وتنميتها ويخسر البلد المانح للأفضلية إيرادا ت من التعريفة الجمركية مساوية لهامش الأفضلية على كل واحدة من الوردات من البلدان الحاصلة على الأفضلية .وبالنظر إلى أن الوردات من المصدرين ذوي الأفضلية يمكن أن تباع في الأسواق المحلية للبلدان المانحة للأفضلية بنفس أسعار الوردات من أي مصدر آخر ، فإن صادرات البلدان الحاصلة على الأفضلية تحصل على سعر أعلى من السعر العالمي ، بمقدار هامش الأفضلية مرة أخرى . ولذا يكون هناك تحويل محتمل إلى البلد المصدر من ميزانية البلد المانح للأفضلية .

[1] المنظمة الأغذية والزراعة ،حالة أسواق السلع الزراعية ، 2006، ص 21

ومن ثم ليس من المستغرب أن تآكل المعاملة التفضيلية أصبح عائقا أمام استكمال جولة الدوحة .وقد طلبت مجموعة التسعين تقديم أنواع العلاج ،بما في ذلك آليات لتعويض وغيرها من الآليات ، مثل وضع إجراءات للترويج للصادرات ، وتقديم المساعدات الفنية والمالية لتحسين البنية الأساسي ة والإنتاجية ،وتنويع المنتجات ،ولتطوير النظم اللازمة لتحقيق الامتثا ل للمعايير الفنية والصحية ،وتيسير التطبيق المرن لهذه المعايير على صادرات بلدان مجموعة التسعين ،كما طالبت أيضا أعضاء منظمة الجارة العالمية ،بالأتتخذ إجراءات تؤدي إلى زيادة تآكل المعاملة التفضيلية وذلك لتمكين المستفيدين منها الذين يتاجرون في عدد محدود من المنتجات من الاستمرار في الاستفادة من حصة " منصفة " من السوق .

كذلك فإن تآكل المعاملة التفضيلية يمكن أن يحدث أيضا خارج السياق متعدد الأطراف على سبيل المثال : عندما يقوم الشركاء في التصدير بإلغاء المعاملة التفضيليةِ ، أو التوسع في عدد المستفيدين منها ، أو تخفيض الرسوم الجمركية التفضيلية بما يتناسب مع ذلك ، وفي هذا السياق الأخير ،عارضت بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط لهادي خطط الأتحاد الأوربي لإصلاح نظم الموز والسكر فيها ، وقد وافق مؤخر وزراء الزراعة في الأتحاد الأوربي على إدخال تغييرات جذرية في منظمة السوق المشتركة للسكر وهي تغييرات معناها حدوث انخفاض كبير في سعر السكر المدعوم في الإتحاد الأوربي ، فضلاٌ عن منتجي السكر في الأتحاد الأوربي ،سيؤثر الإصلاح على البلدان النامية وعلى أقل البلدان نموا التي تعتمد على المعاملة التفاضلية وما ينجم عن تلك المعاملة من حصول تلك البلدان على أسعار أعلى لصادراتها من السكر إلى الأتحاد الأوربي . وفي حالة الموز ،تأثرت الأفضليات لوردات معينة من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي إلى الأتحاد الأوربي في عام 2006 عن النظام السابق الذي كانت تستورد بموجبه حصة من وردات الموز تسري عليها التعريفة الجمركية للإتحاد الأوربي بنظام تعريفة جمركية فقط . ويأتي هذه مرة أخرى استجابة لسلسلة من أحكم المنظمة العالمية للتجارة .

وينبغي أن تستفيد البلدان النامية جميعها ، ومن بينها تلك الحاصلة على أفضليات في ما يتعلق بمنتجات معينة ،من التخفيضات العامة للتعريفة الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية ، التي ستحسن أمكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة . ومع تخفيض التعريفات لجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية ،ستتآك ل هوامش الأفضلية وبالتالي الفوائد النسبية للأفضليات التجارية بالنسبة للبلدان المستفيدة .

وتشير التحليلات الأقتصادية لهذه إلى أن المكاسب التي ستتحقق إجمالي من تخفيضات التعريفة الجمركية متعددة الإطراف ستعوض كثير عن الخسائر التي تنجم عن تآكل الأفضليات .

إلا أن هناك عددا من البلدان منها الدول الصغيرة على وجه الخصوص ولكن ليس على سبيل الحصر التي تعتمد اعتمادا شديد على الصادرات من منتجات معينة في إطار ترتيبات تفاضلية ،وأبرز هذه المنتجات هي الموز والسكر . فهذه يمكن أن تشكل حصة كبيرة من إجمالي إيراداته ا التصديرية والدخل والعمالة لديها،ومن ثم فإن كان أن تكون له عواقب اقتصادية شديدة .وبالنسبة لتلك البلدان ، لن تعوض التخفيضات الجمركية متعددة الأطراف عن فقدان الأفضليات

أولا: **البلدان الأكثر تعرض للمخاطر**

أن التعرض للمخاطر تآكل المعاملة التفضيلية ينشأ من مجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي :

- اعتماد في التصدير على شركاء يمنحون المعاملة التفضيلية
- حجم المعاملة التفضيلية التي يكون البلد مؤهلا لها
- درجة تركز منتجات التصدير

أن متانة البنية الأقتصادية للبلد والأهمية الكلية للقطاعات التي تعتمد على المعاملة التفضيلية عاملان مهمان آخران[1].

وترتفع درجة التعرض لمخاطر تآكل المعاملة التفضيلية مع ارتفاع درجة اعتماد التصدير على البلدان التي تمنح المعاملة التفضيلية إذ يوجه نحو خمس البلدان متوسطة الدخل ما يزيد على 75% من صادرتها إلى Quad [2]. وفي الوقت نفسه فإن هذه المجموعة من البلدان متوسط الدخل مؤهلة لشروط المعاملة التفضيلية الأكبر للوصول إلى الأسواق . ويرسل ثلث آخر من البلدان مابين 50 و 80 في المائة من صادراتها إلى بلدان الـ Quad على الرغم من أن المعاملة التفضيلية لبعض هذه البلدان ليست على نفس درجة عمق معاملة المجموعة الأولى.

وكلما ازدادت قيمة المعاملة التفضيلية ، زاد مايمكن ان يفقده المستفيد منها من جراء تآكلها . ويمكن إجراء تحديد كمي لهذه القيمة عن طريق حساب (هامش المعاملة التفضيلية وهو النسبة المئوية متوسط سعر الوحدة الذي يحصل عليه متلقي المعاملة التفضيلية عن منتج معين عن ذلك السعر الذي السعر يتلقاه المصدر من البلد الأكثر رعاية)، وذلك بسبب أهلية الأول للاستفادة من نظام المعاملة التفضيلية .

ويشمل أمثلة مثل هذه النظم ، اتفاق كوتونو الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وقانون الولايات المتحدة للنمو والفرص الأفريقية . والنظام الياباني المعمم للمعاملة التفضيلية ، واتفاقات التجارة الحرة مع بلدان الـQuad مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو اتفاقات المشاركة الأوروبية المتوسطية.

[1] كاترينا ألكساندراكي ، تآكل المعاملة التفضيلية ، **مجلة التمويل والتنمية** ، مارس 2005 ، المجلد 42، العدد1 ،ص ص 28-29

[2] الاتحاذ الأوروبي ، واليابان والولايات المتحدة وكندا تعرف باسم Quad

وقد تتخذ المعاملة التفضيلية التجارية بموجب هذه النظم شكل رسوم جمركية أقل ، أو حصصا أكبر ، أو قواعد للمنشأ أكثر مرونة ، وكلها تحدد مقدار المداخلات الأجنبية الرخيصة التي يمكن استخدامها في الإنتاج لجعل المنتج مؤهلا للحصول على المعاملة التفضيلية التجارية وبقدر عدم اقتصار هذه المعاملة التفضيلية إلى شكل الرسوم الأقل ، يختلف هامش المعاملة التفضيلية لنظام معين بين المنتجين، وحسب هيكل السوق ودوال التكلفة للمنتجين بحيث يحصل أكثر المنتجين كفاءة على أدنى هامش للمعاملة التفضيلية نظرا لقدرتهم على تصدير كميات أكبر وبصورة تنافسية بالأسعار الأقل للدولة الأكثر رعاية ، إلى الأسواق العالمية .

وقد وفر مفهوم "هامش المعاملة التفضيلية " أداة محددة لترتيب البلدان طبقا لدرجة تعرضها لمخاطر تأكل المعاملة التفضيلية كما أنها أيضا سمحت في ظل مجموعة معينة من الافتراضات ، بتبسيط تعرف تأكل المعاملة التفضيلية باعتباره النقص في متوسط سعر الوحدة للمستفدين من المعاملة التفضيلية في سوق شريك معين كنتيجة لتحرير الواردات من جانب هذا الشريك على أساس الدولة الأكثر رعاية . أن عدة بلدان قد تعاني هبوط كبير

الشكل(10) :النسبة المئوية في قيمة الصادرات الناشئة عن فرص وصول التجارية التفضيلية

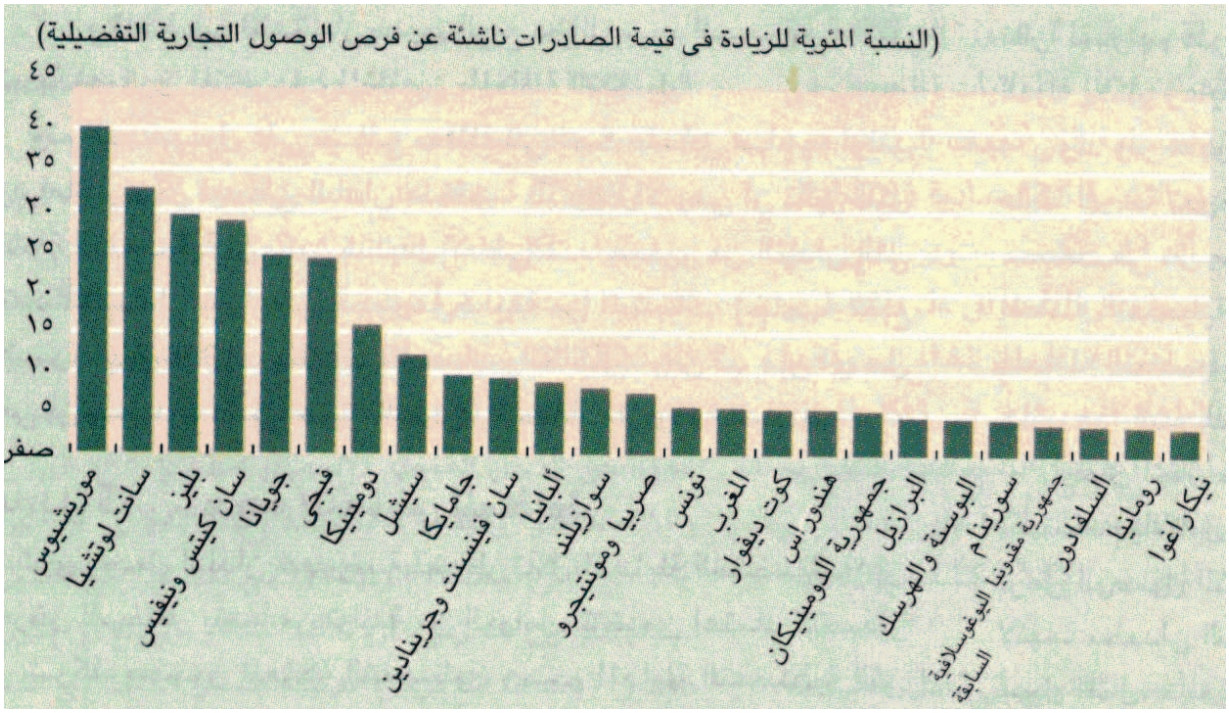

المصدر :نفس المرجع ،ص 28

وتظهر موريشيوس في ظل ماتحصل عليه من هامش كبير للمعامة التفضيلية باعتبارها البلد الأكثر تعرضا لخطر تآكل المعاملة التفضيلية ،ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الشروط التفضيلية الكبيرة التي تصدر على أساسها السكر إلى الإتحاد الأوربي .

كما أن سانتا لوتشيا ، مثال آخر لذلك ، إذا يتركز مصدرها الرئيسي للتعرض للمخاطر في المساهمة الضخمة لقطاع الموز في أجمالي صادرتها ،وكذلك عمق المعاملة الأفضلية التي تتلقها من الأتحاد الأوربي .والواقع أن المعاملة التفضيلية للسكر والموز هي مصدر التعرض للمخاطر في أكثر البلدان تعرضا للمخاطر باستثناء سيشل ، التي يرتبط تعرضها للمخاطر بفرض الوصول التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوربي بالنسبة للمنتجات المتعلقة بالأسماك .

وتتوقف درجة تحول إلى صدمة كبيرة للأقتصاد الكلي على أوجه التعرض للمخاطر الاقتصادية الكلية الأوسع لبلد ما ، التي تنتج على سبيل المثال من أرتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الجمالي أوعوامل الجمود مثل عدم مرونة أسواق العمل أو نظام سعر الصرف . ومع أن الحكومة تستطيع نظريا أن تتصدى لتلك الصدمات مثلا بتقديم تحويلات إلى القطاعات الاقتصادية المتضررة وتبين الدراسة أن الجزر الصغيرة هي الأكثر تضرر من إلغاء المعاملة التفضيلية

الشكل(11) : الجزر الأكثر تضرر من إلغاء المعاملة التفضيلية

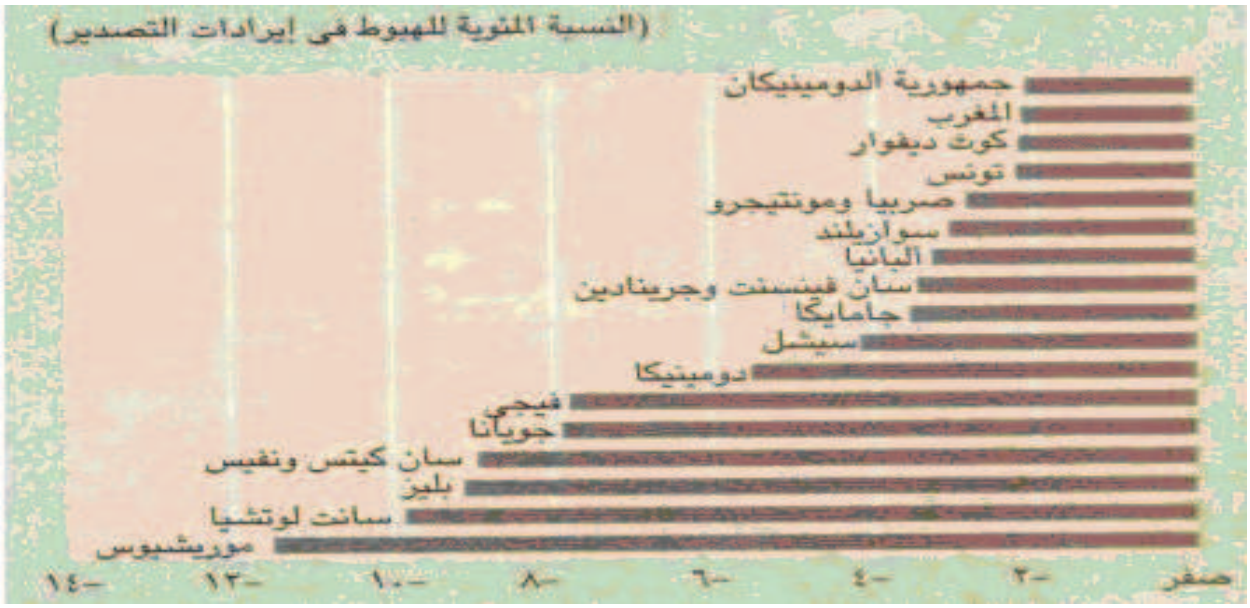

المصدر :نفس الرجع ،ص 29

ثانيا :آليات التخفيف من المخاطر

أن الدراسة تظهران المشكلة تتركز في عدد أقل من المنتجات ،ومن ثم فإن السياسات ينبغي أن تركز على هذه البلدان والقطاعات مع أيلاء اهتمام خاص بالتطورات في نظم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بالنسبة لمنتجات معينة مثل السكر أو الموز أو منتجات مصائد الأسماك ،بغض النظر إدا كانت تحدث في نطاق عملية التحرير متعددة الأطراف.

كما يتعين على صناع السياسات أن يوازنوا بين المزايا والعيوب لمختلف أنواع الدعم للبدان الأكثر تعرضا للمخاطر . وقد تضمنت المقترحات التي قدمها أصحاب المصالح المختلفون ،وإنشاء صندوق للمتضررين من بين المستفيدين من المعاملة التفضيلية ،وذلك لتمويل عمليات التصحيح التي يقوم بها القطاع الخاص والعام ،كما هو الحال بالبنية الأساسية ،وبناء القدرة ،وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وإنشاء شبكات للأمان الاجتماعي ،وتدعو دراسات أمانة الكومنولث عن الأقتصادات الصغيرة المعرضة للمخاطر إلى وضع معايير ترتبط بالتجارة أكثر مرونة وقواعد للمنشأ أكثر تحررا بالنسبة لهذه البلدان ،وإعفاءات من أحكام جولة الدوحة المتعلقة بدعم الصادرات ،وتمويل المبادرات الرامية لتعويض خسائر التصدير الناشئة عن تآكل المعاملة التفضيلية .

ومن جانبه اعتمد صندوق النقد الدولي سياسة جديدة للتمويل في شهر أفريل 2004 هي آلية التكامل التجاري ، التي تهدف إلى توفير ضمانات إضافية للبلدان التي تعاني من ضغوط غير متوقعة على موازين مدفوعاتها نتيجة لقيام دولة ثالثة بتحرير شروط الدولة الأكثر رعاية ،مع تآكل المعاملة التفصيلية كأحد المصادر المحتملة لمثل هذه الضغوط.

وقد اكتسبت فكرة معاملة البلدان المعرضة للمخاطر ، الأقل نموا بطريقة تتناسب بشكل جيد مع ظروفها قدرا من الأنتشارفي منظمة التجارة العالمية .

أن منح معاملة تفضيلية دائمة لتلك البلدان ، عن طريق الإلغاء الكامل لكافة الحواجز التجارية أمام صادراتها ،سيكون مثير للجدل لعدد من الأسباب [1]:

أولا : أن المزايا والتكاليف الاقتصادية لنظم المعاملة التفضيلية بالنسب ة للبلدان التي تلقها لاتزال غير حاسمة حتى الآن ،والمبرر المعلن للمعاملة التفضيلية من جانب واحد هو تشجيع التنمية الأقتصادية التي تحركها الصادرات ، إلا أنه ليس هناك سوى قليل من الأدلة التجريبية على نجاح ذلك .

وفضلا عن هذا ،فإن هناك تكاليف كبيرة ،تتضمن تشوه الحوافز في تخصيص الموارد ،وانعدام الحافز لتحرير التجارة ،والأعباء الإدارية للتعامل مع الوثائق المطلوبة وقواعد المنشأ . هذا بالإضافة إلى التوسع غير المحدود للمعاملة التفضيلية لن تؤدي إلا مجرد تأجيل حل مشكلة إلى تاريخ لاحق واستمرارها كعقبة أمام مزيد من التحرير متعدد الأطراف في المستقبل .

ثانيا:إن منح المعاملة التفضيلية لمجموعة معينة بذاتها من البلدان النامية يتحقق عادة على حساب بلدان نامية أخرى لا تتمتع بنفس عمق فرص الوصول إلى الأسواق فعلى سبيل المثال تواجه إكوادور وهندوراس حواجز تجارية أمام صادراتها من الموز في أسواق الأتحاد الأوربي أعلى مما تواجه دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي التي تتمتع بفرص تفضيلية للوصول إلى الأسواق بموجب اتفاق كوتونو.ويثير هذا الشكوك

[1] كاترينا ألكساندراكي، مرجع سابق هـ ، ص 29

حول مبرر المعاملة التفضيليةِ التجارية ،نظرا لعدم وجود سبب يبين لماذا ينبغي لتشجيع التنمية التمييز الفقراء ،على أساس البلد الذي ينتمون إليه.

إن الطريق التقدم إلى الأمام سيتطلب جهدا وعملامن كافة الأطراف وقد أشار نص الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية صراحة إلى تآكل المعاملة التفضيلية ،معترفا بأنه يجب تناوله في مؤتمرات الوزارية للمنظمة ،إلا أن الحلول يجب أن تظل في نطاق نظام يقوم على القواعد ،ولايتسم بالتفرقة بحيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق تكامل لجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي ،وبذلك يساعد على تخفيف الآثار السلبية لتآكل المعاملة التفضيلية على البلدان المعرضة للمخاطر عن طريق توسيع فرصها السوقية وتحسين معدلات التبادل الخاصة بها من خلال زيادة الطلب العالمي .

المبحث الثاني : الآثار الإيجابية

بالرغم من أن تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الاتفاقية لن يكون سريعا أو كاملا،إلا أن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها وضعت قوانين جديدة مهمة لفتح الأسواق و سو ف يتم تحول القيود التجارية في مجال الزراعة إلى تعريفات جمركية سيجري تخفيضها بنسبة أكثر من الثلث بصورة عامة و يتضح من خلال قراءة نصوص الاتفاقية والموضوعات الحيوية للزراعة، أن الانعكاسات التي قد تجنيها الدول ال نامية المنضمة في المنظمة العالمية للتجارة ، ممكن الاستفادة منها مقارنة مع البلدان غير المنضمة لها، و يكفي في هذا ا لمجال الإشارة إلى إمكانيات استفادة الدول الأعضاء من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية وكما يمكن اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حالة تعرض الدول النامية لممارسات الإغراق مثلا، و ذلك لمجابهة و معالجة هذه الممارسات.و مما سبق ذكره يمكن حصر المزايا أو المنافع التي قد تنعكس على العالم الثالث و التي نوجزها فيما يلي:

المطلب الأول : فرص اختراق الأسواق الدولية

يرى فريق من الباحثين أن هناك آثار مهمة لاتفاقات التجارة الدولية الجديدة في الدول النامية وخاصة في مجال التصدير في المنتجات التي تتمتع بها بخاصية نسبية ،ومن أهم هذه الآثار في نظرهم :

– ان اتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات فيها مزايا نسبية مهمة ، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ،فضلا عن انفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الزراعية .

– ان الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الغات تكفل للدول النامية فرصا أفض ل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصاً لحل منازعتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منصفة ،بينما تظل الدول النامية التي تبقى خارج إطار النظام الجديد للتجارة الدولية معرضة للإجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الدول الكبيرة .

وكما سبقت الإشارة ،فإن قواعد الدعم ومواجهة الإغراق مازالت تحتمل التأويل ،ومن الممكن إساءة استخدامها لأغراض حمائية من جانب الدول الصناعية .كذلك فإن آلية فض المنازعات تنطوي على عدم تكافؤ في قدرات الدول المختلفة على توقيع العقاب على الذين يخالفون مبادئ المنظمة العالمية للتجارة والالتزامات المقررة في الاتفاقات الأخرى .والدول النامية قد تجد نفسها في موقف المضطر إلى تحمل الضرر من الأقوياء ،وذلك نظراً إلى ضعف قدراتها على توقيع العقاب عليهم أو لأن هذا العقاب لن يكون مؤثراً في القوى الاقتصادية الكبيرة [1].

[1] ابرهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 131

– تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات ،بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية ،والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة وهذا صحيح ،كما سبقت الإشارة إن غالبية الاستثناءات لصالح الدول النامية أصبحت مقيدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية وإجرائية ومشاورات كثيرة ،وهو مايمكنه أن يشكل عائقاً أمام الدول النامية يحول دون انتفاعها بهذه الاستثناءات .وفي بعض الحالات هناك حدود ينبغي للدول النامية الاتتجاوزها ،كما هو الشأن مع الدعم والإجراءات الوقائية .

– إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية و من إزالة القيود غير الجمركية و الدعم ،مما يجعل الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية في وضع أقوى .

– إن اتفاق تخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية يأخذ شكل مبالغ مخصصة في الميزانية ، أو المبالغ التي تتنازل عنها الحكومة لصالح المنتجين الزراعيين متمثلة في تخفيضات و إعفاءات ضريبية. ويقدر هذا التخفيض ب 20% من متوسط قيمة الدعم ما بين سنة (1986 – 1988) على مدى 5 سنوات (1995 – 2000). وللدعم أشكال مختلفة وينجم عنه أثر إيجابي على هذه الدول[1]:

- الدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات والفحص ....
- دعم نقدي من جراء الكوارث التي قد تلحق بمصالحهم الزراعية تصرف للزراعيين وللإصلاح الهيكلي للأراضي ومساعدة المناطق الزراعية الفقيرة.
- تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية ب 36 % من متوسط قيمة الدعم لفترة (1991 – 1992) على مدى 6 سنوات. وكمية الصادرات ب 21 % من متوسط كمية الصادرات بنفس المدة.
- تسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية وتخفيض الدعم الداخلي ودعم التصدير على مدى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة حالة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- دعم الاستثمارات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المنخفضة.

أما فيما يخص دعم التصدير فهو يكمن في تخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي أو تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير وشروط أفضل من تلك المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلي.

[1] سمير عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 81

المطلب الثاني : الفوائد غير المباشرة

هناك مجال لابأس به لتحقيق الدول النامية بعض الفوائد الغير المباشرة لنظام الجديد للتجارة الدولية .وهناك ثلاثة أنواع لهذه الفوائد وهي كالتالي :

* أن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام . والحقيقة ان هذا الأثر الإيجابي لايتوقف على تحرير التجارة ووحدها ،بل انه يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة . من أهمها اتخاذ سياسات ملائمة لتقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين ،والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية ،وخصوصاً الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية والتعليم والبحوث والتقانة وطرق التوزيع والتخزين .

* قد تستفيد بعض الدول النامية وخاصة الدول العربية التي تمتلك صناعات بتروكيماوية ذات قدرة تنافسية عالية من الزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات البتروكيماوية المترتبة على خفض التعريفات الجمركية

* أن تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، وبالتال ي الاحتدا م المتوقع في المنافسة، سو ف يمثل حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، وم ن ثم الارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية .

أن آثار النظام الجديد في الدول النامية مختلطة ،فيها السلبي وفيها الإيجابي.لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع ،بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لايتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ،وسوف تختلف من دولة إلى أخرى ،وبحسب عوامل متعددة أهمها درجة التطور الاقتصادي للدولة ومدى انفتاح الاقتصاد الوطني،بالإضافة إلى مدى ما يمتلك من مزايا نسبية .ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية ،وبحسب السلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقات الجديدة [1].

ومن ثم يتعذر تعميم الاستنتاجا ت السابقة على كل دولة من الدول نامية ،ويقتضي الأمر التعر ف إلى الأثر الصافي للنظام الجديد في كل دولة نامية وأجراء دراسات تفصيلية باستخدام النماذج الكمية تراعي ظروف كل دولة ونواحي القوة والضعف فيها من منظور المنافسة الدولية ،وتأخذ في الاعتبار مختلف الآثار في مختلف القطاعات .

[1] أبرهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 132

المبحث الثالث : الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في البلد.ونتيجة لأزمات المتلاحقة التي عرفها الاقتصا د الجزائري يسجل نسبة 9% من الناتج الداخلي الخام ويساهم في تشغيل 21% من اليد العاملة، ويشكل قطاع الفلاحة 11% من إجمالي القيمة المضافة لسنة 2004 رغم العجز المسجل على مر السنوات السابقة فإن الفترة 2001 – 2004 ويكتسب الملف الزراعي أهميته وخصوصيته في المفاوضات المتعددة الأطراف لما يمثله من أهمية بالنسبة للبلدان المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة سواء الصناعية المتقدمة و بالنسبة للبلدان الصاعدة كالصين والهند والبرازيل أو بالنسبة للبلدان المستورة الصافية للغذاء والسائرة في طريق النمو كالجزائر التي لم تنخرط بعد في المنظمة العالمية للتجارة .

والواقع أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في منظمة العالمية للتجارة ،بل إنها سوف تطول جميع دول العالم ،سلباً وإيجابا ،بدرجة أو بأخرى .

المطلب الأول :الجزائر و رهانات المنظمة العالمية للتجارة

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، و استقرار المؤشرات الكلية، عادت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي

أولا :أتفاق الشراكة الأورمتوسطية :

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الإقتصادية والجيو–إستراتيجية والسياسية, فالخصوصية الإقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائدتها, وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتوجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي, أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا, أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية السياسية التي انتهجتها الجزائر

والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير [1]. ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام أتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي, فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى أتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي, ليتم في النهاية الوصول إلى أتفاق نهائي في 2002/04/22, ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية, فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق نوجزها فيما يلي:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الإقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الإقتصادية.
- دعم الاستثمارات الخاصة, وخاصة خلق مناصب الشغل.

[1] يوسفي محمد , **الشراكة الأورو–متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي**, إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية, الجزائر, 2000,

2-آثار الشراكة الأوروجزائرية:

يحمل اتفاق الشراكة مع الجزائر إيجابيات وسلبيات منطقة التبادل الحر الذي يكون له أثر مباشر على الإنتاج الوطني و المواطن والدولة[1].

أ - **إيجابيات اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية:** من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة ،وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري ،ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط.فمن بين هذه الايجابيات ما استفادت به الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في [2]:

- الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي.
- الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني.
- إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية، وبما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز" 100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5مليار دولار منها ما يقارب 70 % من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص.
- زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها، مع مطابقة المنتجات والسلع الزراعية للمقاييس الدولية وهذا بتحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات .
- تكون الشراكة حافزا لمراجعة السياسات الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميزان التجاري.
- الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية لما لها من توفير تأمين التفضيلي للمنتجات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي .
- عصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الأوروبي من خلال الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني .

[1] لعمى أحمد و عمر عزاوي ، **انعكاسات الاصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على قطاع الزراعة** و أثره على السياسات الزراعية، مداخلة الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية ، جامعة ورقلة،22-23 أفريل 2003

[2] متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة وانظمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص 145

- الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتمكن من التعامل مع شروط المنظمة العالمية للتجارة .
- توفير فرص العمل أكثر للعمالة والعمل على تنمية الموارد البشرية .
- تحرير استيراد المنتجات الصناعية الغذائية له أثر إيجابي لرجال الصناعة لما توفرت من معدات إنتاجية وتكنولوجيا متطورة وبتكاليف منخفضة. المستهلك هو المستفيد الأول من هذه الشراكة إذ بإمكانه اقتناء حاجياته من السلع الاستهلاكية بأسعار تنافسية معقولة .

فهذه الامتيازات تعطي القطاع الفلاحي دفعا يؤهله لتبوء مكانة مرموقة ضمن المحيط الأوروبي إذا ما تم استغلال هذه الامتيازات استغلالا مثاليا.

ب- سلبيات اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية: يمكن إبراز أهمها فيما يلي[1]:

- إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة.
- المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني ،وهذا يرجع للجودة العالية للمتوج الأوروبي وتكاليفه المنخفضة.
- التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي ،إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح مابين 40 إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5%، الشيء الذي يؤثر على المرودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسيها.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية, وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائ م من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه . وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الإتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1,4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2,2% من الناتج الإجمالي .
- تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة إلى قطاع مكثف برأس المال ، حيث أ ن مداخيل الدولة سوف تقل بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها وبالتالي سوف تخفض موارد الدولة التي تؤثر على بعض القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من الدعم وإعانات الدولة كالقطاع الزراعي عدم التكافؤ في المراكز التفاوضية لدى الجانبين وكذلك ضعف التحضيرات الوطنية م قابل التحضير الجماعي والفني المدروس الذي يتسم به أداء المجموعة الأوروبية .
- إن انفرادية توقيع اتفاق الشراكة بالنسبة لدول المغرب العربي سوف ينهي الحوار المغاربي الأوروبي وذلك يؤدي إلى التخلي عن استمرار علاقته مع أوروبا في الإطار الجماعي ما يؤثر على كل دولة من الاتحاد المغاربي ومنها الجزائر.

[1] متناوي محمد ، مرجع سابق ، ص147

إن سياسات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت ترتكز على جانب التنمية أكثر منها على جانب الشراكة و لكن قرار الاهتمام بعد إعلان برشلونة بالجزائر كشريك لما تمثل من مصالح استراتيجية له وهذا ما يؤدي بالجزائر إلى بناء اقتصاد من نتائجه مواجهة الانعكاسات المترتبة عن الشراكة وما يتجه لها من دعائم و أسس تؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تمتد العلاقة التي تربط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارةOMC حاليا و الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة للتجارةGATT سابقا إلى عهد الاستعمار و المرتبطة بالتزامات القوة الاستعمارية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

بقيت الأحوال على ما هي عليه حتى سنة 1987 حين أبدت الجزائر نيتها رسميًا في الانضمام إلى الجات لتتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الأوروغواي التي ابتدأت سنة 1986 ، لكنها شاركت بالفعل في هذه الجولة ليس كطرف متعاقد و لكن كعضو ملاحظ فقط، بسبب رفض طلبها لسببين هامين هما :

• السبب الأول : غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، و اعتمادها في تجارة الخارجية على المحروقات بنسبة 95 % من جهة أخرى، لعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعدالمرونة الكافية للاستجابة لأي تغير يطرأ.

• السبب الثاني : عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات التي سادت الجزائر في تلك الفترة[1].

وفي 07 نوفمبر 1994 أنشأ وزير التجارة لجنة دولية جمعت كل الهياكل المهتمة بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بهدف صياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية و أبعاد تحريرها .

- في 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلا يتماشى و أحكام المنظمة و ذلك إثر الإتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل بتحويل ملف الإنضمام من الجات إلى منظمة التجارة العالمية ، و تم توجيه سلسلة من 174 سؤال من طرف 50 دولة .
- في 05 جويلية 1997 تم تسليم الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة و ذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من طرف رئيس الحكومة و دراستها من طرف مجلس الحكومة .
- في أوت 1997 وصلت السلسلة الثانية من الأسئلة و التي بلغت 170 سؤال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين ، و

[1] بوطمين سامية ،مرجع سابق ، ص 276

منها سؤال حول الترتيبات المتعلقة بالسياسة الجمركية و القيمة لدى الجمارك . بالإضافة إلى أسئلة أخرى طرحت من طرف الأعضاء الآخرين ، و جاء فيها مايلي :

- 123 سؤال من الإتحاد الأوروبي ، متعلقة بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي و التجاري و نظم حقوق الملكية ، و تأسيس الشركات ، النظام الجبائي ...الخ .
- 32 سؤال من سويسرا حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك و التأمينات و تنقل رؤوس الأموال و شروط تأسيس المؤسسات و فروع البنوك الأجنبية ...الخ .
- 9 أسئلة من أستراليا و تتعلق على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية و نظام التجارة الخارجية و نظام الإستثمار و القانون الأساسي للمؤسسات العمومية و الأسواق و الاتفاقيات التفضيلية الجهوية و الثنائية .
- 8 أسئلة من اليابان و سؤال واحد من طرف اسرائيل نصه : هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة و هل تستطيع الجزائر تحديد نظام تجاري تطبقه على هذه البلد ؟ و كان جواب

الجزائر كما يلي : الجزائر عضو في جامعة الدول العربية و تطبق مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع الإسرائيلية ، هذا الإجراء ذو طابع سياسي و ليس تجاري ، و أما المقاطعة فطبقت بناءا على مقتضيات الأمن القومي ، و إستادا على ترتيبات المادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة السلع المتعلقة بالاستثناءات العامة[1].

- في 13 أكتوبر 1997 و بعد اتخاذ إجراءات مشجعة من طرف السلطات الجزائرية في الجانب التشريعي ، و إلغاء الحواجز غير التعريفية كنتيجة للإتفاق الحكومي مع صندوق النقد الدولي ، و تحرير سوق السلع ، فاقتصر التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية و بعث سبل تحرير التجارة الخارجية .
- في 22 أفريل 1998 تم عقد أول إجتماع لفريق العمل لدى المنظمة العالمية للتجارة المكلف بمتابعة ملف المفاوضات ، حيث أجابت الجزائر على ما يقارب 300 سؤال .
- في 15 نوفمبر 2002 و بجنيف السويسرية ، إجتمع فريق العمل الجزائر/ OMC و المتكون من كل من وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح والسكرتير العام للنقابة المركزية للعمال السيد عبد المجيد سيدي سعيد و رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد عمار رمضان ،

[1] ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC – REPONSES AUX QUESTION ECRITES POSEE PAR : UE , LA SUISSE , L'AUSTRALIE , LE JAPON , ISRAEL – MINISTERE DU COMMERCE-AVRIL 1997

وهذا بغرض إستئناف الجولة الرابعة من المفاوضات ، و الذي من خلاله تم الرد على قائمة من الأسئلة و التي عددها 65 سؤال طرحت من قبل الدول الأعضاء في المنظمة . و محتوى هذه الأسئلة يدور حول التشريع الذي يدير إقتصاد البلاد و ضرورة الإسراع في الإصلاحات الإقتصادية بما فيها الخوصصة و الخدمات و التعريفات الجمركية ، و كذا التخلص من الإجراءات الحمائية التعريفية ...الخ . فنجاح هذه المفاوضات أو المفاوضات القادمة مرهون بمدى نجاعة أسلوب تحليل خبرائنا الإقتصاديين لتجارتنا المحلية و الخارجية و لإقتصادنا بصفة عامة و مدى جاهزية بلادنا لهذا الانضمام .

- في مارس 2003 جرت الجولة الخامسة من المحادثات المتعلقة بمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و كان ذلك في سويسرا بجنيف . و لقد تم التركيز في هذه الدورة من المفاوضات بصفة أساسية على التقدم الذي أحرزته المفاوضات الثنائية الأطراف ، و حول مواصلة اختبار النظام التجاري الخارجي للجزائر و هذا ارتكازا على المذكرة المقدمة في جويلية 1996 و التي تم تجديدها في جويلية 2001 ، وعلى وثائق أخرى .

و كذلك تم التطرق من خلالها إلى الردود على الأسئلة التي طرحت في 16 ديسمبر 2002 . إضافة إلى ذلك المحادثات حول تطوير و مباشرة تطبيق رزنامة التحولات القانونية و التشريعية في الجزائر تبعا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة ، و في نفس السياق أعلن السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة أن 90% من نصوص القانون الجزائري قد تم تعديله وفقا لشروط OMC

تعهدت الجزائر في نوفمبر 2004 بتقديم برنامج أضافي يتكون من 36 نص قانوني ، 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية

توجد المفاوضات في مرحلتها الأخيرة من مشروع مذكرة العمل قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لهذا الفوج ،الذي انعقد على مستوى المفاوضات المتعددة الإطراف ،اجتمع فوج العمل المكلف بمسار انضمام الجزائر في تسعة جولات تم طرح حوالي 1500 سؤال وطلب توضيح بجنيف في 21 أكتوبر 2005

وكشف [1]وزير التجارة الهاشمي جعبوب ،أن الجزائر ستتلقى أسئلة جديدة قبل 15 فيفري 2008 ، وأورد الوزير في لقاء مع الصحافة بمقر وزارته في العاصمة أن من بين 35 دولة التي تدخل ممثلوها في مفاوضات في المنظمة المذكورة ، 31 دولة أبدت مساندة ودعما قويا لانضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة .وأشار الوزير ان الوفد الجزائري قد تفاوض ثنائيا على هامش الجولة العاشرة مع الأتحاد الأوربي وسويسرا والإكوادور وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وتركيا واستراليا واليابان ،وقد صبت المحادثات حول كيفية عمل المؤسسات العمومية موضحا ان المنظمة تعارض الدعم المالي للمؤسسات .

[1] سليم بن عبد الرحمان ، جعبوب يتوقع جولة جديدة حادية عشر ، **الخبر** ،24 جانفي 2008، ص11

وأضاف ان ازدواجية تطبيق أسعار الغاز داخليا وخارجيا كانت محل تساؤلات أيضا و حاول الوفد المفاوض توضيح المرسوم المحدد لهيكلة سعر الغاز في الجزائر

وقد طلب أعضاء المنظمة توضيحات أكبر عن سياسة الدعم التي تتبناه الحكومة على مسائل متعلقة بالرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع ،علاوة على الحقوق الجمركية وبطاقة التاجر الأجنبي التي تم التوقف عن إلزام هؤلاء الآخرين حملها ،بالإضافة إلى منع استيراد السيارات القديمة حسب ماجاء به الوزير .وأفاد ان إداراتها ستقوم بإحالة الأسئلة على الوزارات المعنية " فمسألة فتح الإعلام السمعي البصري مثلا سيحال على وزارة الاتصال"

وشدد الوزير ان المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكي ة هي شبه منتهية بدعم هذه الدولة للجزائر .وقد استند الوزير إلى تطمينات قدمها له السفير الأمريك ي في الجزائر " روبرت فورد" متعلقة بعزم الولايات المتحدة لدعم الجزائر

أهم الأ سئلة الإ ستراتيجية المطروحة على الجزائر و أجوبتها

تمحورت الأسئلة الأوروبية حول السياسة الإقتصادية التي تضمن سؤال حول نية الجزائر في رفع الإنتاج و في تخفيض العجز المسجل في الحسابات الجارية ، و كان جواب الجزائر أن ذلك يتم عبر مراحل و بتمويل من الـ FMI . و أربع أسئلة حول الخوصصة ، فكانت إحدى الأسئلة تدور حول مساهمة الأجانب في الخوصصة ، و كان جواب الجزائر أن المساهمة مرخصة للأجانب شرط أن تضمن تحويل رؤوس الأموال و كل المنتجات و الإيرادات .

و في نظام المبادلات التجارية طرحت ثلاثة أسئلة حول الإستثمار و الأسعار و المنافسة كما يلي [1]:

- هل يمكنكم إثبات أنه لا يوجد قطاع في إقتصادكم أين يفضل المستثمر الوطني عن المستثمر الأجنبي ؟

و كان الجواب من خلال المادة 38 من الفقرة 6 حول الإستثمارات حيث بينت أن الشخصيات الطبيعية و المعنوية الأجنبية تتلقى معاملة مماثلة للشخصيات الطبيعية و المعنوية الجزائرية

- كيف تفسرون تحديد الأسعار المراقبة ؟

كان الجواب أن سعر السلعة أو الخدمة لنظام الأسعار الثابتة عندما يخضع للتحديد فإن ذلك يكون حسب المراجعة أو الأسعار الحالية للمؤسسات المعنية بإدارة التجارة .

أما في إطار التحضير و تطبيق السياسات المتضمنة التجارة الخارجية فقد تمحورت الأسئلة حول قوى الفروع التنفيذية و التشريعية و القانونية ، و كان السؤال الثالث منها هو :

[1] ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC – REPONSES AUX QUESTIONS ECRITES POSEE PAR L'U.A – MINISTERE DU COMMERCE – DECEMBRE 1997

– ما هي السيرورة المطلوبة لإكمال الأسلوب الوطني المتعلق بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ؟ و هل يعتمد بروتوكول الإنضمام الجزائري على التشريع الوطني

و كان الجواب أنه لا يوجد أسلوب خاص في الجزائر يستوجب الإنضمام إلى أي صفقة دولية في نطاق قانوني ، بل أن هذا الإنضمام يكمل التشريع الوطني بتصديق من رئيس الجمهورية .

و فيما يخص السياسات المتضمنة لتجارة السلع ، فقد تم التعرض إلى : التعريفات الجمركية ، الحصص التعريفية ، الحقوق و الإلتزامات الأخرى ، القيود الكمية عند الاستيراد ، الطرق المتخذة بصدد تراخيص الإستيراد ، القيمة الجمركية ، المراقبة قبل الإرسال ، تطبيق الرسوم الداخلية عند الإستيراد ، مكافحة الإغراق ، الحقوق التعويضية ، الوقاية ، الحقوق عند التصدير ، القيود الكمية عند التصدير ، الإجراءات الأخرى ، تمويل الصادرات ، نظام الحسم ، السياسة الصناعية ، الإجراءات الصحية و الفيتو صحية ، المؤسسات العمومية التجارية ، المناطق المعفاة ، تجارة المقايضة و التعويض ، الواردات فيما يتعلق بالزراعة و الصادرات

منها ، السياسات الداخلية ، الأسماك و الصيد ، الإبداع و تسجيل العلامات و الرسومات و قواعد المنشأ و علامة التصنيع و المؤشرات الجغرافية ، حماية أنواع النباتات ، الخدمات المتعلقة بالتجارة في الخدمات .بالإضافة إلى وجود أسئلة تدور حول الإتصالات و الخدمات المالية و العمليات البنكية و الدخول إلى الأسواق و المعاملة الوطنية .

و فيما يتعلق بالإتفاقات التجارية فلقد دارت الأسئلة حول تقديم قوائم المنتجات المستفيدة من الإعفاءات التعريفية تحت إطار إتحاد المغرب العربي .

و فيما يلي بعض الأسئلة و الأجوبة :

حول القيود الكمية عند التصدير ، كان السؤال : هل القيود الكمية تطبق على كل المنتجات ؟ و الجواب هو أن هذه القيود تطبق على بعض المنتجات كالمرجان ، النباتات الخاصة بالنخيل ...الخ .

و الحقوق عند التصدير ؟ الجواب هو أن الجزائر لا توجد بها أية حقوق عند التصدير بإستثناء 4% المتعلقة بالأتاوات الجمركية كما هو الحال في الإستيراد .

و حول إلتزام الجزائر بالإجراءات المتعلقة بالحصص عند الإستيراد و التراخيص بطريقة متكاملة و بتناسق مع قواعد OMC ؟ الجواب كان نعم .

و في تمويل الصادرات وضحت الجزائر أن الإجراءات المتخذة لفرض نوعية المنتوجات الممولة بهدف ترقية الصادرات من خلال قانون المالية لسنة 1996 الذي يسمح بنشأة مال خاص لترقية الصادرات و تكون نسبة 10% منه من الإيرادات على الرسوم الإضافية الخاصة .

أما الأسئلة المطروحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمحورت حول المواضيع التالية تم التعرض إلى سؤال واحد من كل موضوع من السياسات الإقتصادية و التجارة الخارجية[1] :

السؤال : منح أمانة OMC و لفريق العمل ترجمة عن التشريع المتعلق بالمنافسة المعلن عنها في جانفي 1995 .

الجواب : القانون حول المنافسة المعلن عنها في جانفي 1995 موجود في المذكرة الموجودة لدى OMC .

السياسة المتضمنة لتجارة السلع :

السؤال : تقديم قائمة الدول المتعامل معها في تطبيق نظام الإعفاءات من الحقوق و قائمة المنتجات المستفيدة من هذه الإعفاءات .

الجواب : قدمت الجزائر قائمة الدول المتعامل معها و المنتجات المستفيدة من هذه الإعفاءات .الحقوق و الجبايات الأخرى :

السؤال : تقديم بصفة مدققة أرقام الأنظمة المنسقة لكل المنتوجات الملغاة عند الإستيراد و ما هو سبب هذا الإلغاء ؟

الجواب : حتى الآن لا يوجد أي منع أو إلغاء ذو خاصية إقتصادية .

الإطار التحضيري و تطبيق السياسات المتضمنة للتجارة الخارجية :

السؤال : ما هي الظروف المحتملة التي تسمح باللجوء إلى الإجراءات غير التعريفية ؟ و هل يتم ذلك إلا في التطبيقات التجارية غير الشرعية ؟

الجواب : مشروع تنظيم التجارة الخارجية تم التعرض إليه قبل تطور سيرورة الانضمام إلى OMC ، أما الآن و بعد مشروع الدراسة و التحليل خاصة خطت الجزائر خطوات ايجابية نحو الإنضمام .

أما الأسئلة المطروحة من قبل سويسرا فتمحورت حول المواضيع التالية : سياسة إلغاء الحواجز الجمركية ، السياسة الإقتصادية و التجارة الخارجية ، الخوصصة ، انخفاض و ارتفاع قيمة الدينار الجزائري ، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

الإطار التحضيري لممارسة السياسات المتضمنة للتجارة الخارجية :

السؤال : نية الجزائر في رفع التجارة الخارجية الخاصة بالسلع .

الجواب : تتوقع الجزائر رفع وارداتها إلى 60% و صادراتها إلى 50% على فترة تمتد إلى خمس سنوات .

نظام الملكية الفكرية :

[1] ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC – REPONSES AUX QUESTIONS ECRITES POSEE PAR L'U.S.A – MINISTERE DU COMMERCE – DECEMBRE 1997

السؤال : هل تطبق الجزائر سياسة حماية برامج الكمبيوتر و الأعمال السينماتوغرافية و الفنون الجواب : التشريع الجزائري يعطي للمؤلف الحق في منع استغلال عمله خاصة تحت شكل الاستعمال الشخصي للمصدر .

و نستطيع أن نذكر سؤال هام من الأسئلة المطروحة من طرف أستراليا و التي تبلغ ثمانية أسئلة :

السؤال : الحليب ، السكر ، الدقيق ،...، لماذا لا تخضع لنظام الأسعار الحر .

الجواب : لأنها تشكل مواد أساسية و ذات استهلاك واسع .

ان للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية فاعلة وكفأة، فمن هذه الآثار ما يلي:

المطلب الثاني : آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح في إطار المنظمة العالمية للتجارة العديد من الآثار الإيجابية التي هي نتائج التأهيل الاقتصادي ورغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة والتنافسية العاليتين، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي تكون غالبا نتاج عن عدم مسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية، والأنماط التنموية الحديثة، وكذلك لضعف المنظومة الإنتاجية للمؤسسات أمام المنافسة الأجنبية. وتتجدد هذه الآثار سلبية كانت أو إيجابية بالعوامل الخمس الآتية [1]:

- هيكل الصادرات: أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات المحددة في تشكيل صادراته.
- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققه أو يكمن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر.
- اتجاه التجارة، أي التوزيع الجغرافي للصادرات بين الدول النامية والمتقدمة.
- درجة الانفتاح، أي مدى إتباع القطر المعني الإحلال محل الاستيراد، أو الإستراتيجية القائمة على التصدير.
- مستوى التنمية، أي كون القطر المعني متقدما، أو ناميا، أو من البلدان الأقل نموا.

لذلك فإن للانضمام إلى المنظمة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية فاعلة وكفأة، فمن هذه الآثار ما يلي

أولا : الآثار الايجابية للانضمام.

[1] عيد النجار، **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2001 ص، 01.

تتبع الآثار الايجابية لانضمام من مقدار المكاسب المحصل عليها من انخراطه في خضم هذا التنظيم، والانقياد إلى القوانين والمبادئ التي تؤطره، فمن هذه الآثار ما يلي[1]:

- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخا تجاريا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطة التسويقية و التصديرية كما أن هذه الاتفاقات تتضمن التزامات وحقوقا، وممارسة هذه الحقوق يقتصر على الدول الأعضاء دون غيرهم.
- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات، ويمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.
- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام، كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعات وصادرتها. إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابيا على المستوى العام للأسعار بالانخفاض و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي. و الشيء نفسه يقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تستطيع منافسة الدول الأخرى، "لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، و هذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي و الحصول على حصة في الأسواق الخارجية ".
- فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، و هذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، و إعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية التي تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.
- الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة، والتي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذا الانتعاش الناشئ عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

الفصل الثالث آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

أما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في القطاع الفلاحي موضوع الدراسة ما يلي:

---

[1] عيد النجار، **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2001 ،ص 01.

- تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عن تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، و هذا من شأنه أن يدفع إلى الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، و تنمية الميزة التنافسية له، و زيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديد.
- من ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1 % من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب و النبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي:
- احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، و هذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، و هو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري و تربية المائيات و مخطط الإنعاش الاقتصادي.
- استفادتها من مبدأ تقسيم العمل و التخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلفة الدول، نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع فيها بميزة نسبية و تكاليف منخفضة، و لو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف.
- استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية – دون الدول المتقدمة – منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية، دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي. بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية و برامجها بشكل موسع.

- استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم و المحدد بـ 10 % في حين أن الجزائر تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4.5 % للقطاع الفلاحي، أي أن الجزائر أمامها فرصة كبيرة و وقت كاف لترقية القطاع الفلاحي و إنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية.

- استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة و القائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة"، حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20 % خلال 06 سنوات للدول المتقدمة، و بنسبة 13.3 % خلال 10 سنوات للدول النامية. وبالتالي الجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي على المنافسة.
- وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، تستفيد الجزائر في حالة انضمامها من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24 % على مدى 10 سنوات.
- استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية و خفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة.
- إعفاءها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية و الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط.
- يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع والمنتجات الفلاحية المستوردة من جهة ، والتقلص المتوقع في المعونات الغذائية من جهة ثانية ،كحافز لتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي ،وذلك من خلال نقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين ،والقيام بالاستثمارات الأساسي ة ، هذا ماقد يؤدي إلى تحفيز المزارعين المحليين على الزيادة الإنتاج ، وبالتالي إنعاش القطاع الفلاحي الوطني ولعل الإجراءات الأخيرة تصب في ذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية على الفلاحين بأسعار عالمية [1].

ثانيا : الآثار السلبية للانضمام.

إن الآثار ستكون خطيرة على القطاع الزراعي لها لتخفيض الدعم الزراعي وخفض الصادرات في الدول المصدرة والتي ستؤدي حتما إلى دفع أسعار السلع الزراعية إلى الارتفاع والذي يؤدي إلى المزيد من

[1] منتاوي محمد، مرجع سابق، ص: 133.

الاختلالات في الميزان التجاري للدولة و زيادة أعباء إضافية جديدة على موازنة استيراد الغذاء. تتجلى الانعكاسات السلبية فيما يمكن أن تتكبده الدول النامية من خلال انضمامها إلى اتفاقات المنظمة، إذ أن فكرة عدم الانضمام لا تعني حلا لتحاشي السلبيات، لأنه بالمقابل لن يستفيد من الايجابيات سوى الدول الأعضاء، في حين أن السلبيات سوف تأتي على الدول الأعضاء و غير الأعضاء لكن بنسب متفاوتة. ومن هذه السلبيات ما يلي:

- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى الزيادة في أسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها و على معدلات التضخم لديها.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل و بجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.
- يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينة العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

أما الانعكاسات السلبية المحتملة بالنسبة للاقتصاد الجزائري علاوة على ما سبق يمكن أن نستشفها انطلاقا من عدة اعتبارات مختلفة منها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، اقتصاد تطورات فيه آليات الفساد. مما قد يؤثر على فعاليته في حالة انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به. وهذه السلبيات ممثلة في:

- إجمالي الصادرات الجزائرية تعتمد على صادرات من المحروقات وبحوالي 96% والتي لا تستفيد من أية مزايا يتيحها لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبقية الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من إجمالي الصادرات لا تستفيد فيها الجزائر من خلال الانضمام إلا بأقل من 1.08% من إجمالي صادرات السلع [1].

- أما بالنسبة للواردات فإن لها أثرين سينعكسان سلبا في حالة الانضمام وهما :
  - الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.
  - الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص 45.

فتجارة السلع الأساسية والغذائية تمثل حوالي 3 مليار دولار وعند تحرير هذه التجارة فدعم الدولة سينخفض تماما، مما سيرفعه أسعار هذه السلع من الخسائر إلى ما يقارب 400 مليون دولار وسيكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية حسب الجدول الموالي الذي يوضح تقديرات الارتفاع في أسعار بعض السلع .

الجدول(27) : يوضح تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع

السلع	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 (%)	القيمة المطلوبة للاستيراد لكل السلع (دولار /طن)
الحبوب	%9	15
القمح	%17	26
السكر	%47	152
الخضر	%12	42
الفاكهة	%12	47
اللحوم	18	255
الألبان	41	845

المصدر: صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01/ 2001، ص 55.

وتقدر مصادر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأساسية والتي تتراوح من 24% إلى33% وفقا لأسعار (1986-1988)، وبالتالي فإن فاتورة الغذاء سترتفع في الجزائر ولكن من جهة أخرى قد يدفع تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية وتأهيل القطاع الزراعي [1].

ومن الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء وتدهور الإنتاج الزراعي نتيجة الأوضاع التي يعرفها لظروف مناخية فإنه سيترتب عليه زيادة حصيلة الواردات الغذائية مما سيكلف الخزينة خسارة بين 500إلى 1 مليار دولار.

[1] مقدم عبيرات، مرجع سابق ، ص285

ولقد أكد وزير التجارة الهاشمي جعبوب للخبر أن الجزائر أنفقت حوالي 2.6 مليار دولار لتسقيف المواد الأساسية أي 05 % من عائدات المحروقات نتيجة الارتفاع الخيالي لأسعار المواد الغذائية
وارجع الوزير الزيادة المسجلة في الوردات المواد الغذائية الناتج عن الزيادة في أسعارها في السواق الدولية والتي تضاعفت مرتين إلى ثلاث مرات خلال السنة إلى جانب ارتفاع سعرصرف اليورو

- عدم استفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع و الخدمات من خلال انضمامها إلى المنظمة، و هذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزيد غالبا من معدل 1.8 % من إجمالي صادرات السلع، و هذا طبعا في حالة بقاء النمط الاقتصادي التنموي على ما هو عليه و دون مسايرته للتغيرات الحالية[1].
- ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي (1/3) مليار دولار، أي ثلث الواردات كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، و ستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لا تقل عن 300-400 مليون دولار من أصل خمسة (05) مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية[2].
- قد يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، و هذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل و القرض الفلاحي، مما يستلزم غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة .
- ضعف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.

وعليه فالآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا ،إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دولة نامية لأخرى ،وهذا يعود لكون الآثار المتوقعة في

اقتصاديات الدول النامية متباينة فيها الإيجابي وفيها السلبي ،وان كان غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها.

المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA ".

---

[1] سمية يوسفي ، عائدات الجزائر 2007 ، 14 جانفي 2008 ، **الخبر** ،ص 10

[2] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي** ، الملتقى الدول الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص:152.

لقد تعاقبت على الزراعة الجزائرية منذ 1962 جملة من السياسات والتنظيمات ،سعت لتحقيق أه داف إستراتيجية ، كالاكتفاء الذاتي و التكامل بين القطاعين الزراعي و الصناعي من خلال تطوير الصناعات الغذائية وصناعة العتاد ومستهلكات الإستغلال الزراعي . إلا أنها آلت إلى فشل كبير . كان أهم مؤشراته التخبط التنظيمي الذي أعترى القطاع الزراعي العام وحالة التهميش التي نالت من القطاع الزراعي الخاص. وابتداء من سنة 1990 سنة صدور قانون التوجيه العقاري، دخلت الزراعة الجزائرية فترة فراغ، لم تتوفر فيها فرص التصويب الهيكلي لقاعدتها الإنتاجية أوشروط الدعم والمساندة، إلى حين اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و الذي حاول تدارك النقائص التي إكتنفت السياسات الزراعية السالفة .

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يحمل على المدى القصير بين طياته أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واكتساب أحسن الدعامات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC"، وهكذا فإن إستراتيجية القطاع ستمضي قدما نحو دعم حركية التنمية الزراعية

وبعث الحيوية من جديد في الفضاءات الريفية من خلال:

- تعزيز حركية التدارك وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- ترقية التكوين والبحث والإرشاد.
- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق.

ولأجل متابعة التطورات المتعلقة بهذا الإصلاح جاء هذا الفصل لعرض أهداف هذا المخطط، وعرض أهم السياسات الفلاحية المقترحة ضمنه، وانعكاسها على الواقع الفلاحي، وأهم المشاكل والعراقيل التي واجهت تطبيق هذا المخطط.

إن للمخطط الوطني للتنمية أسبابا عدة، وأهدافا متعددة، كان لها الأثر الفعال في تبني الحكومة لهذا الإصلاح، بعد عدة إصلاحات خلت، وما استطاعت تحقيق فلاحة ذات دور ريادي في رفع التحديات المتعلقة أساسا بالأمن الغذائي و تحقيق فائض فلاحي للتصدير، تستطيع بواسطة عائداته التخفيف من ثقل الفاتورة الغذائية المسددة أساسا من عائدات المحروقات. هذه الأخيرة التي تمثل 98 % من العائدات.

الفصل الثالث آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

أولا : دوافع المخطط " PNDA "

لقد كانت هناك من الدوافع الداخلية والخارجية التي دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح هذا المخطط ضمن جملة الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي, من أجل النهوض به على وجه يسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال، هذه الدوافع تجلت في:

أ – **الدوافع الداخلية:** كانت عشرية التسعينات عشرية تشجيع الفلاحة التابعة للقطاع الخاص و تحرير النظام الفلاحي، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج حاسمة نظرا لتراكم بعض المشاكل المتولدة عن الإصلاحات السابقة قبل سنة 1987، أو نظرا لبروز مشاكل ناتجة عن هذا الإصلاح و قانون التوجيه العقاري.[1]

ففيما يتعلق بإنشاء و تسيير الاستثمارات الفلاحية المدرجة ضمن المخطط الإصلاحي 1987 الذي تعرضنا له سلفا و الذي أفرز العديد من مشاكل العقار الفلاحي، إذ ظهرت العديد من الوضعيات التي لم تستلم العقود الإدارية مما صعب عليها التعامل مع المحيط البنكي وحرمها الاستثمار المنتج في هذه المستثمرات. فظروف الاستثمار الفلاحي آنذاك و الوضع القانوني للأرض و البيئة الاقتصادية العامة من أهم طرح هذا الإصلاح الجديد، إضافة إلى دوافع نختصرها في:

- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى.
- الأجور غير التشجيعية التي أفرزت عدم الاستقرار في الريف.
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة و الاستثمار فيها.
- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.
- الضغوط المتصلة بعوامل الإنتاج، إذ " لم يكن للسياسة الفلاحية في مجال دعم عوامل الإنتاج الأثر المنتظر على الإنتاج، إذ أن أسعار المنتجات لم تكن تبعث على التشجيع "
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل " نسبة 9.88 % سنة 1987 ثم ارتفع إلى 11.15 % سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45 سنة 1999[2].
- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان و عدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.

ب – **الدوافع الخارجية:** إن الانضمام إلى التكتلات العالمية و التبلور في الخارطة الاقتصادية الدولية يستدعي الانصهار في قنوات العولمة، كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إقامة مناطق التبادلات الحرة، إقامة الاتحادات والتكتلات التعاونية الاقتصادية وغيرها، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشر ، ماي 2001، ص 12.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001، ص: 24.

إحداث تغييرات على مجالات التنمية عامة و على القطاع الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحديثه و تطويره وفق أطر و مناهج جديدة كفيلة بتحسين مردوديته للولوج والتوغل به في الأسواق الخارجية. إن نية الجزائر في ربط شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة " OMC" تعتبران خطوة أولى لدخول عصر الاتفاقات الإقليمية و الدولية و العولمة بصفة عامة واعتبارهماالشراكة و الدخول إلى " OMC" حلقة من سلسلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهي إذن مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج و تحسين النوعية و الاندماج في الأسواق العالمية "[1].

فمن أجل ذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتجديد، و لتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي اضطلاعه بشكل كامل بمتطلبات المنافسة الدولية.

-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 مؤرخ في جويلية 2000 المحدد الشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات, كما تمحورت إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصاد فعال للقطاع الزراعي.

تم الانطلاق في إدخال الإصلاحات الجدية على القطاع الفلاحي عن طريق المخطط خلال السداسي الثاني لسنة 2000 ، سعيا إلى تغيير نظرة العمل الفلاحي من كونه نشاطا اقتصاديا يسهم في تعزيز مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية و التوازن البيئي و حماية الموارد الطبيعية، إذ يتضمن جملة من الأهداف العامة المجملة والأهداف المكملة والتي تصب غالبا في الأهداف العامة بل هي أساس لها[2].

و يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مرد ودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة

آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتتمثل الأهداف العامة في[3]:

---

[1] إسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب و آفاق الشراكة الأورو جزائرية، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأورو جزائرية، الجزائر، 2001، ص: 10.

[2] *.BADRANI, F.CHEHAT et S.ABASA, (l'Agriculture Algérienne en 2000, une révolution tranquille : LE PNDA), Revue de PROSPECTIVES AGRICOLES, Revue annuelle N° : 01, ALGER, Imprimer BELHADJ, 2001, P : 07.*

[3] *Ministère de l'agriculture: Circulaire n° : 00332 du République Algérienne Démocratique et Populaire, 18/07/2000 « Stratégie de Mis en Œuvre de PNDA », 2000, P 4.*

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة.
- تحقيق تنمية مستدامة، في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.

ثانيا: الأنجازات المحققة

استمر التشغيل الفلاحي في التزايد مع الانطلاق الفعلي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية مسجلا أرقاما مشجعة يمكن تتبعها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (27) يبين تطور مناصب الشغل الفلاحية المستحدثة خلال سنوات 2003/2000.

الوحدة: عامـل

السنـوات	عدد مناصب الشغل المحققة	%
2000	142.287	21.68
2001	171.000	26.06
2002	163.499	24.92
2003	179.291	27.32
المجمـوع	656.077	100

Source:
- République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (PNDA, indicateurs synthétique consolidés), décembre 2002,P:01.
- République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (rapport sur la situation du secteur agricole 2002), juillet 2003, P:05.
- république algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture:(indicateur d'évaluation mis en œuvre PNDAR), 2003.P18

فالأهمية النسبية المعطاة للقطاع الفلاحي جعلته يتبوأ المرتبة الثالثة ضمن المساهمة في الناتج الداخلي الخام بعدما كانت الأهمية في الثمانينات معطاة للقطاع الصناعي على حسابه، لالتفات الحكومة لضرورة تنميته في خضم الشركات الدولية المرتقبة تقليلا من الاعتماد على المحروقات

الجدول رقم(29) : يبين مؤشرات تنمية القطاع الزراعي خلال (1999-2003)

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنـوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج الزراعي	412.8	**359.1**	**421.1**	**419.1**	**528.9**
القيمة المضافة الزراعية	336.2	**322.01**	**411.50**	**415.1**	**496.3**
القيمة المضافة الإجمالية	2538.51	**3360.01**	**3485**	**3645.4**	**4234**
PIB	3186.71	**4022.01**	**4241.8**	**4455.3**	**5124**
ق.م.الزراعية على ق . م الإجمالية(%)	13.24	**9.58**	**11.81**	**11.39**	**11.72**
نسبة ق . م.الزراعية على **PIB**(%)	10.55	08.05	09.70	09.32	09.7

المصدر : سايح بوزيد ، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادي ة العالمية ،رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية ،اقتصاد تنمية ،جامعة تلمسان ،غير منشورة ،2007 ، ص 317

تبقى هذه النتائج غير كافية فالتحديات المحلية والدولية تتطلب المزيد من الجهود لبلوغ المستويات الدولية في المجال الفلاحي.

والنقص الكبير المسجل سنويا في المواد الغذائية خاصة الحليب الذي تشير الإحصائيات أن الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته بحوالي 110 لتر للشخص في السنة مقابل 50 لتر/للشخص في المغرب و 87 لتر/للشخص في تونس في السنة. ويتصدر الحليب طليعة الواردات وتبلغ احتياجات البلد من الحليب 3 مليار لتر سنويا بينما لا يوفر المنتوج المحلي إلا مليار واحد. بإضافة إلى النقص في القمح الذي يعتبر سلعة إستراتيجية فإن المنتوج المحلي لا يتعدى حدود 40% من احتياجات الوطنية يضطر السلطات إلى إستيراد الباقي .وقد استوردت الجزائر سنة 2000 مقدار 7,5 مليون طن من الحبوب متجاوزة بذلك كل التوقعات بالمقارنة مع السنوات الماضية[1].

إذا ألقينا نظرة على اليد العاملة الفلاحية في الجزائر من خلال تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجويلية 2005 فإن الصورة كانت قاتمة إن لم نقل مخيفة. فسن المستثمرين سيزيد من تراجع قطاع الفلاحة من حيث الكم والكيف.

الفصل الثالث اثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

حيث يلاحظ تقدم سن قوى العمل حيث أشارت الإحصائيات الأخيرة لسنة 2004 أن نسبة 80% من عمال القطاع الفلاحي يفوق 50 سنة ويقدرون بـ 597970 شخصا. كما أوردت الإحصائيات أن الأشخاص الذين تجاوز سنهم 70 سنة يقدرون بـ 154650 فلاحا في حين أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة لا تتعدى 7% من إجمالي اليد العاملة الفلاحية وتفشي الأمية في الأوساط الفلاحية بشكل كبير حيث أن 65% من

[1] سايح بوزيد ، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادي ة العالمية** ،رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية ،اقتصاد تنمية ،جامعة تلمسان ،غير منشورة ،2007 ، ص 317

مسيري المستثمرات الفلاحية ليس لهم أي مستوى دراسي بينما تمثل 29% نسبة من لهم مستوى ابتدائي أو إكمالي ولا تتعدى نسبة الجامعيين 1% وتدل هذه النسب على تراجع رهيب في نوعية تكوين العنصر البشري الذي يشكل المحرك الأساسي لأي نشاط[1].

أن الإجراءات الجديدة المتخذة لدعم إنتاج الحبوب بكل أنواعه ،وذلك لأقرر دعم لصالح الفلاحين المنتجين يتلقون حصصه المالية مباشرة بعد جني المحصول ،في خطوة من الجهاز التنفيذي نحو توجيه وتشجيع الفلاحين على زراعة الحبوب لمواجهة الارتفاع المسجل في هذه المادة عالميا ،إذا ان الحكومة حددت سعر تنازل الفلاحين لصالح تعاونيات الحبوب والبقول الجافة عند 4500 دينار لقنطار من القمح الصلب ،عوض 2100 دينار المعتمدة الموسم الماضي ،في حين أصبح سعر التنازل القمح اللين عند حدود الـ 3500 دينار،عوض 1950 دينار السنة الماضية[2] .

المبحث الثالث : الإستراتجيات المقترحة للحد من الآثار السلبية

لقد أصبح واضح أن النتائج السلبية لتحرير الزراعة على الدول النامية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة واقعة لامحال ،ولكن إذا نظرنا للإمكانيات المتاحة والممكنة والممكن توفيرها ،وإذا بحثنا عن السياسات والأدوات القادرة على حسن استغلال تلك الإمكانيات وتعظيم الاستفادة من عوائدها ،فإننا نستطيع تدنية الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية .

---

[1] سايح بوزيد ، مرجع سابق ،ص 317

[2] سميرة بلعمري ، إجراءات جديدة لدعم إنتاج الحبوب لفائدة الفلاحين ، **الشروق** ، العدد 2330، 18 جوان 2008 ، ص 04

ومن خلال ذلك لاينبغي النظر إلى الاتفاقية على أنها بالنسبة للدول النامية شر لابد منه أوواقع مفروض لايمكن تفاديه بل العكس من ذلك فإن الاتجاه الصحيح والايجاب ي يتطلب الأخذ بالأسباب والخروج من دائرة التخلف ،والتفاعل معها لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة منها والتقليل من سلبياتها المحتملة ، و مهما يكن من مشاكل و تحدي ات حول الآثار السلبية التي قد تترتب تحرير الزراعة على ا لدول النامية سواء الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ، يمكن أن تشكل في جوهرها مبررات كافية للإسراع بتحقيق عمليات الأصلاح الزراعي في الدول النامية و إقامة تكتلات إقليمية .

الفصل الثالث آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

المطلب الأول :أسس تنمية القطاع الزراعة بالدول النامية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة

ان تنمية القطاع الزراعي تتضمن الاستفادة بالإمكانيات المتاحة للدول النامية في تغيير خصائصها الإنتاجية والتسويقية والاستفادة بإمكانيات تكاملها بما يزي د من فرص تحقيق الآثار الايجابي ة ويقضي على مسببات حدوث الآثار السلبية

وترتكز فكرة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يوفر له إمكانيات المنافسة العالمية ،والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي ،والذي يعد النهوض به و زيادة قدرته التنافسية العامية من أهم متطلبات استمرار نمو القطاع الزراعي .

فتنمية القطاع الزراعي تعني توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي ،بما يدني خسائر ويعظم مكاسب الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة وتتمثل هذه الأسس فيمايلي

1- القطاع الزراعي قطاع دافع لعملية التنمية الأقتصادية والاجتماعية

يتمثل جانب كبير من مشكلة القطاع الزراعي بالدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في وقوعه ضحية اعتناق صانعي السياسات ومتخذي القرارات لإستراتجية " التصنيع كأساس للتنمية "

ومن أهم الأفكار التي تم أعنتاقه ا أفكار " آرثر لويس و سنجر "التي تتلخص في ضرورة الإبقاء على الدخل الحقيقي في القطاع الزراعي عند مستوى الأجر الكفاف ،وأن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من قطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي .

وقد أدرك الاقتصاديون في الولايات المتحدة الأمريكية و بشكل مبكر أصل مشكلة الزراعة الأمريكية و المتمثل في عدد المزارعين ، حيث اعتبروا أن المشكلة الفوائض في النشاط الزراعي لا تكمن في فوائض القمح، القطن وغيرها من المحاصيل الأخرى، بل الفوائض التي يجب مواجهتها تتمثل في العدد الزائد من المزارعين،والذي تظل السلطات الأمريكية تجهد باستمرار لضمان مستويات عادلة لمداخليهم[1].

وعلى خلاف ماتم اعتناقه من أفكار وماتم صياغته من سياسات لتحقيقها وتأكيداً لضرورة تصحيح المفاهيم حول أهمية القطاع كقطاع دافع لتنمية الأقتصادية فإنه يجب :

أولاً: ضرورة ارتفاع دخول المزارعين كضرورة لتنمية القطاع الزراعي من خلال توفير الحافز على الإنتاج وتجنيب قدر من الدخل اللازمة لوفاء بمتطلبات تنمية القطاع ،بل وتنمية قطاع التصنيع الزراعي والقطاعات الأخرى بزيادة الطلب على مخرجاتها.ولكي يتم ذلك لابد من العمل على :

أ- ترشيد استخدام المدخلات الزراعية من خلال تحسين نوعيتها وطرق استغلالها بما يؤدي إلى تحقيق نفس القدر من الإنتاج باستخدام قدر أقل من المدخلات ،وذلك بهدف رفع دخل المنتجين الزراعيين.

ب- تقليل نسبة الفاقد والتالف في المنتجات الزراعية وبصفة خاصة الخضر والفاكهة ،والتي نسبة الفاقد فيها 30 % بالنسبة للفاكهة .

[1] [1] P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, Tome2.1972,P58

ج- خلق هوامش ربح إضافية للمنتجين الزراعيي ن للمنتجين من خلال تنويع نطاق الإنتاج الزراعي بحيث لايصبح قاصرا على الإنتاج النباتي .

د- زيادة قدرة التصنيغ الزراعي على تحقيق هامش ربح ملائم عند مستوى الأسعار اللازم لنهوض القطاع الزراعي

ثانياً: تجنب التناقض بين الحاجة إلى تحقيق دخل للقطاع الزراعي من عمليات التصدير ،وضرورة توفير مدخلات قطع التصنيع الزراعي بأسعار تمكن منتجاته من منافسة في السواق العالمية.

ويتطلب ذلك دراسة الربحية النسبية لعمليات تصدير المنتجات بحالتها مقارنة بربحية منتجات التصنيع الزراعي في السوقين المحلي والعالمي ،وسوف يتحقق هذا الأمر وفقاً لتفاعلات قوى العرض والطلب ،فالمنتجات الزراعية الخام التي تتسم بانخفاض مرونة الطلب السعرية العالمية عليها سوف تجد طريقها إلى السوق العالمي طالما أن أرباح تصديرها تفوق أرباح تصنيعها خاصة إذا كان الطلب العالمي على المنتجات المصنعة إعتماداً على هذه المدخلات يتسم بارتفاع مرونة الطلب السعرية .

أما منتجات التصنيع الزراعي ذات القدرة التنافسية العالمية من الخطئ تصدير مدخلاتها بصورتها الخام طالما كان الطلب على المنتج النهائي يتسم بانخفاض مرونة الطلب السعرية العالمية .

ولتجنب هذه التناقضات تبرز أهمية انتهاج الأساليب العلمية في اختيار مزيج النشطة التكاملية ذات العلاقات التبادلية التكاملية والتي يتوفر لها القدرة على المنافسة في السوقين المحلي والعالمي ،كما تبرز أهمية تحديد السياسات القادرة على الوصول بهذا المزيج التكاملي إلى نطاق التطبيق العملي في ضوء الإمكانيات المتاحة والممكنة[1].

2-تحسين نوعية ورفع كفاءة استخدام مدخلات العمليات الإنتاجية :

وهنا يبرز دور الجمعيات كحلقة وصل بين الحكومة والمنتجين والزراعيين في أطار السعي لتنمية ونهوض بالقطاع الزراعي .فمن مسؤولية الجمعيات بدافع الحرص على تحقيق مصالح أعضائها أن تنقل نتائج البحوث الزراعية التي تتطلع بها الحكومة الى حيز التنفيذ سواء ما أرتبط من هذه البحوث بمجالات تحسين التربة الزراعية أو تطوير الأساليب الري أو انتقاء البذور المرتفعة الإنتاجية ذات القدرة العالية على مقاومة الآفات ،وكذا الانتقاء السلالات الممتازة في مجالات الإنتاج ،واستخدام أنواع

الملائمة من الأسمدة والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية ،وبالمقادير التي لاتتعارض مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة أوغيرها من المجالات التنمية القطاع الزراعي .

ويعتبر ذلك من أهم أدور التعاونيات الذاتي ة خاصة وان غالبية المنتجين الزراعيين يتسمون بسوء المزج واستخدام المدخلات الزراعية رغم جهود الحكومة في هذا المجال ،هذا علاوة على تعدد الوسطاء بين منتجي

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص ص 236-237

القطاع الزراعي وطالبي منتجاته سواء لأغراض الأستهلاك أو التصنيع أو التصدير وهنا يبرز دور التعاونيات الذاتية في :

– توفير البيانات والمعلومات الفعلية والمتوقعة عن عرض من وطلب على كافة المجالات الإنتاج الزراعي بما يتضمنه من تحديد الفرص التسويقية المتاحة في السوقين المحلي والعالمي سواء لأغراض الاستهلاك والتصنيع الزراعي. مع ضرورة إتاحة هذه المعلومات للمنتجين الزراعيين بصورة مبسطة بما يتناسب وانتشار الأمية بالدول النامية

– ولكن يتحقق الأمر بصورة موضوعية لابد وان يتوفر للباحثين التسويقيين العاملين لحساب أعضاء التعاونيات الذاتية إمكانيات الاتصا ل بمراكز المعلومات المتوفرة مثل الجهاز المركزي للأحصاء والغرف التجارية و مكاتب التمثيل التجاري ،وهنا يبرز دور التعاونيات مرة أخرى في تعظيم إنتاجية الأنفاق العام وتعظيم مكاسب الأستغلال الزراعي [1].

3– تفادي التمويل الأئتماني :

يشمل التمويل الأئتماني عمليات الحصول على القروض النقذية بنظام الفوائد ويمثل نظام الاقتراض بالفوائد بصفة عامة تحويل لأحد عناصر التكاليف المتغيرة إلى أحد عناصر التكاليف الثابتة ،وتزداد أهمية توخي الحذر عند الالتجاء إلى التمويل الائتماني بالقطاع الزراعي للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ،بل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بدول النامية.فمن غير المتوقع أن يلجأ المنتج الزراعي بالدول النامية إلى أعداد دراسات الجدوى اللازمة لعقد القرض ،بما يتضمنه ذلك من معرفة التكلفة الحقيقية للاقتراض واختيار مجالات استخدام القرض وفي توقيتها الزمني مع مواعيد استحقاق أقساط وفوائد القروض ،فانتشار الأمية وقلة الخبرة بالتمويل الأئتماني الحديث عن دراسا ت جدوى القرض التي تمكن من تفادي أو على الأقل تدنية أسباب ومشكلات التعثر في السداد التي تنشئ من استخدام القرض في غير الأغراض الاستثمارية ،إذا أن الالتزامات الشخصية والعائلية من بناء أو توسيع مسكن الأسرة وزواج الأبناء وعلاجهم وغيرها كثيراً ما تفرض نفسها عند استخدام القرض ،مما صاحبه تراكم مديونيات كثير من المنتجين الزراعيين لدى البنك .

وعلى هذا فإن هذا الأساس من أسس الهيكل المستهدف يهدف إلى ضرورة تزايد الاعتماد على التمويل الذاتي والتمويل المشترك في تحمل المخاطرة، سواء اعتماد على رؤوس الأموال المنتجين أو اعتماد

على دور المدخرات والموارد المتناثرة لصغار المنتجين وتحويلها إلى رؤوس أموال قابلة للاستثمار اعتماد على الأدارة الذاتية وبنظام المشاركة في الأرباح والخسائر .

4– انتهاج إستراتيجية للتصنيع الزراعي

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص ص 251–253

استمرار في السعي لاستقرار وتنمية جانب الطلب على المنتجات القطاع الزراعي في السوقين المحلي والعالمي ، تبز أهمية انتهاج إستراتجية التصنيع الزراعي في تحقيق درجة عالية من التكامل بين الزراعة والتصنيع الزراعي ويتضمن ذلك :

- زيادة نسبة المدخلات الزراعية الوطنية في المنتجات الصناعية من خلال تجنب المعوقات التي دفعت إلى زيادة المدخلات الزراعية المستوردة رغم توافر المدخلات الوطنية ،بل وتصدير جانب كبير في صورته الخام
- قيام المنتجين الزراعيي ن بجانب من مجالات التصنيع الزراعي خاصة الصناعات كثيفة عنصر العمل ،محدودة الاحتياجات الرأسمالية ، وهنا تبرز أهمية التركيز على الصناعات الصغيرة المنتشرة جغرافياً بانتشار الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من إنتاج ، ويلاحظ إلى التركيز على الصناعات بديلا عن الصناعات ذات الأحجا م الكبيرة والصناعات المكثفة رأس المال ،وإنما يقصد من ذلك أن يتوفر لصغار المنتجين الزراعيين القدرة على زيادة وتعظيم مكاسبهم من أنتاجهم الزراعي خاصة في موسم الجني و الحصاد والتي يصاحبها انخفاض أسعار المنتجات الزراعية .ويلاحظ أن هذه الدعوة تتوافق وطبيعة العديد م ن الصناعات الزراعية التي تهدف إلى القضاء على دور الوسطاء من خارج القطاع في الربط بين الإنتاج والتصنيع الزراعي ويتضمن ذلك مراعاة التوزيع الجغرافي للصناعات حسب إمكانيات توفير المدخلات الزراعية [1].

أن انتهاج سياسة التصنيع الزراعي سيؤدي حتماً مشكل في تسويق هذه المنتجات ،مما يوجب التفكير في إستراتجية للتصدير مع الحفاظ على احتياجات السوق المحلي وذلك عن طريق تخصيص الموارد داخ ل مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعي في اتجاه الصناعات التي يتسم الطلب عليها خاصة الخارجي بانخفاض مرونته السعرية ،وذلك نظراً للمنافسة الضارية التي أصبحت تتعرض لها صناعات الزراعية التقليدية في الأسواق العالمية بل والمحلية . وهنا تبرز ضرورة الاستفادة بالإمكانيا ت المتوفرة لدى البلدان النامية الحرير الطبيعي والعطور ،والمستحضرات الطبية والدوائية

5- استخدام السياسات الملائمة دون التعرض لأحكام المنظمة العالمية للتجارة

لما كانت الأسس السابقة قد تضمنت الآثار المرغوب إحداثها وتلك التي يجب تجنب حدوثها على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاكمة لعمليات تخصيص واستخدام الموارد وتعظيم الاستفادة بمخرجات العمليات الإنتاجية بقطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي ،وهنا تبز أدوات التدخل الحكومي والتي يجب انتقاء أكثر تأثيراً على تلك المتغيرات ،دون إغفال حتمية عدم تعارضها مع المنظمة التجارة العالمية

[1] مرجع سابق ، ص ص 251-253

والتي أصبحت أحكامها بمثابة قيود على مايمكن استخدامه من أدوات في سبيل تحقيق أهداف المجتمعات الملتزمة بأحكامها.

وفي نطاق مكونات السياسات الاقتصادية وباستقراء أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة المنتجات الزراعية، ويلاح ظ تزايد الاعتماد على أدوات السياسات المالية بدرجة تفوق ما عداها من سياسات.

فقد أصبحت السياسة الاتفاقي ة بديلاً عن السياسة السعرية فيما تضمنته القائمتان الخضراء والزرقاء واستثناء الحد الأدنى من برامج اتفاقية لاتتعارض مع أحكام منظمة التجارة وذلك عند حساب مقياس الدعم الكلي ، هذا علاوة على برامج الإنفاق المسموح بها للدول النامية استثناء من خفض دعم الصادرات ، كما أصبحت السياسة الضريبية بديلاً عن القيود التعريفية كالحظر ونظام الحصص والتحكم في أسعار الصرف .

أيضا لم تعارض منظمة التجارة العالمية في فرض كافة الضرائب والرسوم الإقليمية ومنح الحوافز الضريبية بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تميز المعاملة الضريبية للخامات والمنتجات الوطنية إلى تميز المعاملة الضريبية للخامات والمنتجات الوطنية مقارنة بالخامات والمنتجات الأجنبي ة .ويتضمن ذلك حصول المستثمر الأجنب ي على ذات الحوافز التي يحصل عليها المستثمر الوطني ،وعدم اشتراط ارتباط تقرير الحوافز الضريبية باستخدام نسب معينة من المدخلات المحلية ،وهو مايتضمن حق المستثمر الأجنبي في استيراد مايشاء من مستلزمات الإنتاج دون تمييز لصالح مستخدمي مستلزمات الإنتاج المحلية .

وفيما يتعلق بالسياسات الائتمانية العامة، فلم تتعرض المنظمة للسياسة الائتمانية العامة، سوى فيما يتعلق بدعم أسعار الفائدة.

وعلى هذا يبقى تصميم السياسات المالية القادرة على مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية،دون إغفال السياسات الاقتصادية الأخرى مع مراعاة أحكام المنظمة العالمية للتجارة أمر يستدعي الدراسة والبحث من طرف جميع الدول النامية والمنظمات الدولية المختصة .

المطلب الثاني : التكتلات الإقليمية

ليس ثمة شك ان جولة أورجواي بآثارها المتشعبة واتفاقياتها التي مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية ،وقد أعطت دفعة قوية متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية ،وقد أعطت دفعة قوية للإطار متعدد الإطراف وأكسبته مزيداً من الفاعلية والمصداقية .

وتكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القواعد الأساسية القائمة ضمن تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين ،لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار متعدد الإطرا ف ،حيث تضمنت المادة 24 من الجات التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة تشكيل اتحادات جمركية أو اتفاقيات تجارة الحرة .

وتتوقف شروط نجاح الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية التي تفرق بين حالات التكامل المختلفة على النحو التالي [1]:

أولاً: الظروف الاقتصادية

يمكن تحديد الاختلاف الجوهري بين اقتصاديات الدول الصناعية والدول النامية في أن الأخيرة تتغير أحوالها الاقتصادية بسرعة وبصورة جذرية ،وينطبق هذا الوصف على المستوى القطاعي والتكنولوجي ،ومن منظور متغيرات الاقتصاد الكلي كالتجارة ودور الحكومة في الاقتصاد ، كذلك على الصعيد النقدي من منظور كفاءة المؤسسات المالية ودور البورصة وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

وبالتالي يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للأقاليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها وقدراتها على خلق التجارة ،والخسارة المحتملة لها ولسائر العالم من جراء تحويل التجارة ،ولابد من مناقشة الفائدة التي تعود على الدول النامية من الأنظمام إلى الترتيبات الإقليمية .وكما هو الحال بالنسبة لاختلاف علاقة الإطار الإقليمي بالمتعدد اليوم عما كان عليه في الأربعينات والخمسينات ،فإن البعد الخاص بالدول النامية في معادلة التجارة الدولية يختلف عما كان عليه الحال في الستينات اختلافين أساسيين :

1- اختلفت الظروف الأساسية السائدة عما كانت عليه منذ عقود مضت ، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية في الثمانينات إلى خلق بيئة للتجارة الحرة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد متزايد من الدول الإفريقية ،وبالتالي فإن المكاسب الإضافية المحتملة من مناطق التجارة الحرة على أساس فرص خلق التجارة تكاد لاتذكر ،مما يعني أن الجاذبية الإقليمية لابد وأن تكمن خارج النطاق المحدود لفرص خلق التجارة .

2- في المرحلة السابقة للإقليمية ،حاولت الدول النامية التكامل فقط مع الدول نامية الأخرى ، أما في مرحلة الحالية في التسعينات ،فإن مناطق التجارة الحرة تشمل دول نامية ومتقدمة ،وهذا يعد بعداً جديد.

يميل الترجيح إلى ان الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي ،بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج ،يكمن في

[1] أسامة المجذوب ، **العولمة والأقليمية** ،ط02، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2001، ص ص 203-205

ملمحين أساسيين هما : جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل ، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية ،أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في أطار جماعي في حالة التكامل الخالص بين الدول النامية فقط[1].

ثانياً : الظروف السياسية

تمثل الظروف السياسية عنصراً هام من عناصر نجاح أوفشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد ،وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أواطراف التكامل المتعددة والتواصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة .

وتعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي أحد أهم الأسانيد المعززة للتكامل على مستوى الإقليمي ، مما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة ،ولكن يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولاً على المستوى الإقليمي ،وهو ماقد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة .

وأمام هذه الظروف لامفر أمام الدول النامية سوى إتباع مجموعة من الأستراتجيات نذكر بعض الأمثلة عيها في مايلي :

– أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم و هو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع و الخدمات تنتظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، و منه فإن التعامل مع ا لمجتمع الاقتصادي و التجاري العالمي أصبح صعبا أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها و تضمنها . أن انضمام الدول النامية جميعها إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلا من المزايا و الإيجابيات التي توفرها نظم التجارة الدولية ا لجديدة للدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية ،كما يمكن أن تكون في موقع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف

– كذلك فإن الفهم العميق للنصوص ،وماوراء النصوص ،التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة من جانب كل دولة ،بل ومن جانب كل الدول النامية مجتمعة والتشاور فيما بينها ،فذلك أمر مهم للغاية من اجل ان تستطيع أن تتبين على وجه الدقة ،بالنسبة إلى كل موضوع ،ماهية الفرص المتاحة لها من جهة ،وطبيعة المخاطر والتحديات المحتمل أن توجهها من جهة أخرى .كما أن الدراسة المدققة للاتفاقات مهمة للتعرف إلى النواحي

[1] عاطف السيد ، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية واستراتجية المواجهة** ، ط1 ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، 2002، ص276

التي تتمتع فيها الدولة بمعاملة تفضيلية أو باستثناء خاصة . وهذه النواحي ليست قليلة ونظراً إلى أهميتها نرصد في مايلي عدد منها على سبيل المثال وإعادة التأكيد [1].

أ- التدرج في خفض التعريفات على الوردات الزراعية والفترات الطول للتنفيذ في مايتعلق بإلغاء بعض القيود على التجارة في السلع الزراعية ،أو بعض صور الدعم الزراعي ،والإعفاء من تحويل القيود التعريفية على الزراعة على قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية ،وصور الدعم الزراعي المسموح بها على سبيل الاستثناء ،بما في ذلك دعم الصادرات.

ب- المعاملة التفضيلية بالنسبة إلى ماقد تفرضه الدول الصناعية من إجراءات وقائية على بعض واردتها من المنتجات الزراعية ،وكذلك على بعض المنتجات الأخر ى ،وإمكانية احتفاظ الدول النامية بإجراءات وقائية لفترات أطول .

ج- الاستثناء من إلغاء بعض أشكال الدعم المحظور على الصادرات والدعم المحظور الموجه إلى تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة .وكذلك الدعم في أطار برامج الخصخصة .

د- الحدود الدنيا للدعم وللإغراق التي تستوجب المساءلة.

و- المدد الأطوال المسموح بها لإلغاء القيود التجارية ذات الأثر في الاستثمار ،وإمكانية فرض مثل هذه القيود خلال الفترة الانتقالية على بعض المشروعات الجديدة ، وفترة السماح الطول للتخلص من القيود التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

المرونة المتاحة للدول النامية في تحرير القطاعات المختلفة للتجارة في الخدمات من ناحية فرص الاختيار في تحديد الالتزامات،مع إمكانية الالتزام بفتح قطاعات أقل للمنافسة الدولية وإمكانية وضع شروط بعض الشروط على موردي الخدمات التي سيتم فتح أسواقها.

- اغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد ،ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات المقبلة . وهذا يقتضي عملاً جمعياً على مستوى المحافل الإقليمية والدولية. فضلاً عن السعي لكسب تعاطف الدول الصناعية مع هذا المطلب ،أذا ليس من المتصور نظرياً أو عملياً ،ان تتمكن الدول النامية من انجاز التنمية خلال خمس سنوات أو عشر سنوات ، حتى تنتهي معظم صور المعاملة التفضيلية بعد انتهاء مثل هذه الفترة القصيرة .

الفصل الثالث آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

- المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخر ى .و خصوصا الدول المتقدمة ،بالتزاماته ا في النظام الجديد ، و لمدى استجابتها للدعوة ، المتضمنة في الكثير من الاتفاقات و التفاهمات و القرارات الوزارية ، و إعلان مراكش ، إلى تقديم معاملة متميزة و أكثر تفضيلا إلى الدول النامية ، و تقديم العون الفني و المالي الذي يساعدها على تلبية متطلبات النظام الجديد و زيادة مساهمتها في التجارة العالمية . وهذا فضلا عن الالتزام بتعويض

[1] ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ص 145- 147

الدول الأقل نموا و الدول النامية المعتمدة على الاستيرا د الصافي للغذاء ، من الارتفاع المتوقع في السعار العالمية للمواد الغذائية و هنا أيضا يكون للجهد الجماعي على المستوى العربي و مستوى الدول النامية أهمية بالغة و مردود اكبر .

– الحرص على التمثيل الجيد ،كمياً وكيفياً ،للدول النامية في المجالس واللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية ،فهذه هي الساحة المباشرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة العالمية .ومن ثم تتوقف الدول لنامية على زيادة المكاسب وتدنية الخسائر والحصول على معاملة متميزة وأكثر تفصيلاً على قدر تمثيلها وقدرة ممثليها على التفاوض في المنظمة الجديدة .وهذا الأمر لايجب ان يترك ألا يترك للمصادفات بل يخضع لتنسيق دقيق من جانب الدول النامية ،لضمان حضورها القوي في كل المجالس واللجان والهيئات .وتزداد أهمية هذا المر في ضوء ماهو معروف من احتمال الدخول في مفاوضات في عدد من الموضوعات الحساسة مثل قوانين العمل وإجراءات حماية البيئة ،التي تزعم الدول المتقدمة أنها أسباب حصول الدول النامية على مزايا نسبية غير مبررة في بعض قطاعات التجارة العالمية .

– إيلاء قضية البحث والتطوير التقاني اهتماما ،سواء في الوحدات الإنتاجية الكبيرة أو من خلال تعاون الغرف والاتحادات الصناعية والتجارية وجمعيات رجال العمال والحكومة في إنشاء مراكز مشتركة للبحث والتطوير والاستشارات والمعلومات في القطاعات المختلفة .

– مراجعة نظم الضرائب والأتاو ى الأخرى بما يحد من أثرها السلبي في تكلفة المنتجات ،ومن في قدرتها التنافسية .

– توفير المعلومات عن الاتفاقات الجديدة وعن الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية للمنتجين والمصدرين في القطاعين العام والخاص.

– فرض الانضباط على قطاعات التصدير من خلال مراقبة الموصفات الفنية والمعايي ر الصحية واشتراطا ت السلامة ،وإتاحة المعلومات الفنية التي تمكن المشروعات من زيادة درجة التزامها هذه المعايير والموصفات ،فضلاً عن تطويرها إلى ماهو أفضل .

– ربط الحماية الممنوحة لأية صناعة بأجل زمني محدد ،تتناقص الحماية خلاله تدريجياً ، حتى تنتهي كلية بانتهاء هذا الأجل . فالمقياس الصحيح لنجاح أية صناعة ناشئة هو قدرة هذه الصناعة على الاستغناء عن الحماية التي تمتعت بها في مرحلة النشأة .

الفصل الثالث آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة

– النظر إلى الحماية كظرف يتيح الفرصة للصناعة المحمية وللدولة ،كي تتخذ إجراءات فنية وتنظيمية وتسويقية من أجل النهوض بكفاءة الإنتاج وبناء القدرة التنافسية .فالحماية ليست علاج في حد ذاتها ،وإنما هي مناخ مناسب لتعاطي العلاج اللازم لتطوير الصناعة الناشئة . ومن ثم يجب أن يصحب إجراءات الحماية برنامج متكامل لرفع القدرات التقانية والاقتصادية للصناعات المحمية .

– تطوير التجارة البينية بين الدول النامية كوسيلة لمواجهة الآثار المحتملة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية و بطبيعة الحال فإن زيادة فرص وصول السلع و المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدول النامية وفي إطار حركة التبادل التجاري بين الدول النامية، و زيادة قدر تها على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات ، و من ثم تحسين الميزان التجاري الزراعي للدول النامية مع العالم الخارجي، و هو ما يحد من آثار المنظمة العالمية للتجارة السلبية و كسب مزايا منها.

– إقامة جهاز أو مركز للدول النامية لتدعيم قدراتها في كشف و مكافحة عمليات الإغراق حيث أن قضية الإغراق تعتبر من القضايا التي تشكل خطرا على اقتصادياتها و خاصة الزراعية و علية فإن قيام مثل هذا الجهاز في إطار مشترك، و ليكن تحت مظلة الأمم المتحدة ،قد يكون من بين مهامه مساعدة الدول النامية في كشف عمليات الإغراق السلعي و تدريب إطارات و كوادر ذات قدرة فنية على أساليب كشف الإغراق و إثباته و مواجهته بالطرق الصحيحة حتى لا يصبح الإغراق سلاحاً قاتلا امام منتجات الدول النامية .

خلاصـة الفصـل

أن آثار النظام التجاري الجديد على الدول النامية مختلطة ،فيها السلبي وفيها الإيجاب ي.لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع ،بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لايتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ،وسوف تختلف من دولة إلى أخرى ،وبحسب عوامل متعددة أهمها درجة التطور الاقتصادي للدولة ومدى انفتاح الاقتصاد الوطني،بالإضافة إلى مدى ما يمتلك من مزايا

نسبية .ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية ،وبحسب السلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقات الجديدة .

ومن ثم يتعذر تعميم الاستنتاجا ت السابقة على كل دولة من الدول نامية ،ويقتضي الأمر التعر ف إلى الأثر الصافي للنظام الجديد في كل دولة نامية وأجراء دراسات تفصيلية باستخدام النماذج الكمية تراعي ظروف كل دولة ونواحي القوة والضعف فيها من منظور المنافسة الدولية ،وتأخذ في الاعتبار مختلف الآثار في مختلف القطاعات .

إذا تم ترتيب و مراعاة الأولويات في وضع استراتيجيات مقترحة لتفعيل قدرة الزراعة في الدول النامية على مواجهة مختلف المستجدات و التطورات على الساحة العالمية بما في ذلك قضايا تحرير التجارة الدولية، فسوف تكون التكتلات الاقتصادية في الدول النامية والتعاون الحقيقي في جميع المجالات الإستراتيجية الوحيدة القادرة على تحقيق التنمية المستدامة .

الخاتـمة العامة

من خلال دراستنا لأثر تحرير المنتجا ت الزراعية على اقتصاديات الدول النامية في أطار المنظمة العالمية للتجارة ،فإن الملف الزراعي في المنظمة يعتبر حجر الزاوية في جميع المؤتمرات الوزارية القادمة ،بسبب الدعم الهائل الذي يحظى به ،خاصة من الدول المتقدمة وعلى هذا، فإن أي اتفاق قد يصل إليه المفاوضون في المنظمة، قد يهبط بسقف تلك التعريفات ، ولكنه بأي حال لن يخفض التعريفات المطبقة فعليا، والتي سبق أن

أشرنا لارتفاعها. مما يعني أن أي تخفيض قد يتوصل إليه المفاوضون لن يؤدي إلى مزيد من النفاذ إلى الأسواق الزراعية في الشمال ،و تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدخول المنتجات الزراعية إلى أراضيها، مما يحول دون الدخول الحر لسلع الدول النامية الزراعية إلى أسواق تلك الدول الغنية. أن غالبية الآثار التحرير الزراعي على الدول النامية سلبية مؤكدة الوقوع ،بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص،ولتخفيف من هذه الآثار السلبية ،يتعين على الدول النامية بناء شبكات أمان اجتماعي جيدة الأداء لتخفيف من وطأة التحرير ،وفي نهاية هذا البحث وضمن الخاتمة سنتطرق أولاً إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة الإشكالية المطروحة ، والتأكد من مدى صحة الفرضيات المقترحة، ثانيا محاولة تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها كإستراتيجية محددة للتنمية الزراعية في الدول النامية عامة و بما يمكن الجزائر من الاندماج الأمثل في الاقتصاد العالمي عن طريق تعظيم مكاسب الانضما م وتدنية الخسائر عند الانخراط في المنظمة العلمية للتجارة وذلك بتأهيل القطاع الزراعي وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الراهن وما نتج عنه من تكتلات إقليمية ودولية ، و ثالثاً اقتراح آفاق تفتح المجال أمام الدراسات لمواصلة البحث خاصة ضمن الزراعة وآفاق تطويرها في خضم الظروف الراهنة و جعلها قطاعا استراتيجيا.

نتائج البحث :

1 –أن السياسة التجارية التي تطبقها الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ، ماهي إلا مزيج من الحرية والحماية إذا ينذر تحقق هاتين الصورتين كل واحدة منها على حدى .فالأمر في الواقع يتعلق بالأولويات المعطاة إلى الحماية أو الحرية

2 –أن القدرة على اختيار حدود للحماية أو الحرية يتوقف على مستوى الطاقة الإنتاجية الداخلية ودرجة التنوع في الاقتصاد واحتياجات السكان ورفاهيتهم والقدرة التنافسية للاقتصاد في الأسواق ومستوى التكنولوجيا والمعرفة .

3 –أن مذهب حرية التجارة الدولية يميل إلى الانتشار وكسب كثير من المؤيدين وخاصة في مرحلة الرواج ،وعلى النقيض من ذلك يتغلب مذهب الحماية عند ظهور الكساد والأزمات ،وعلى ذلك تتلون السياسة التجارية بظروف التطور التاريخي للأقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات .

الخاتـمة العامة

---

4 –تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول النامية ، حيث تفرض على البلدان النامية أعلى رسوم جمركية حيث تبلغ في المتوسط أربعة أو خمسة أمثال ما توجهه أغنى بلدان العالم .

5 -والواقع أن المقارنة بين سياسة إحلال الوردات وسياسة تنمية الصادرات التي أنتهجتها البلدان النامية هي مقارنة خاطئة ،حيث أنهما سياستان متكاملتان وليست سياسات متنافسة فجميع الدول في البداية طبقت سياسة الحماية من الوردات وحقق ذلك تقدما في الميزان المدفوعات ، ثم جاءت بعد ذلك سياسة تنمية الصادرات لتكمل السياسة الأولى ، ولم تطبق أي دولة سياسة حرية التجارة إلا بعد أن تمكنت أن تكون لها صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى أخترق الأسواق ومازالت تلك الدول حتى الآن وبالرغم من تحرير الاقتصاد تطبق قيود خفية ومتنوعة على الصادرات.

6- يؤكد التحليل النظري للأسواق الزراعية تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها في ظروف العمل التلقائي للسوق تواجه عدم الاستقرار المزمن . فالإنتاج الزراعي يتميز بالموسمية لعلاقته بأطوار النمو البيولوجي ، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه .وفي مقابل ذلك، يتميز العرض بعدم المرونة في الأجل القصير وبتشتته، أي بتعدد المنتجين . إلى جانب ذلك ، يتميز الطلب على أغلب السلع الزراعية بتدني مرونته بدلالة التغير في السعر .

7- إن سياسات الدعم الزراعي و سياسات الحماية التجارية التي وتسود داخل البلدان المتطورة وعلى رأسها بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيۃ أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما فاقمت الأوضاع الزراعية لك ثير من البلدان النامية وخاصة مجموعة الكيرر التي تمتلك مزايا طبيعية مما أدى تدهور بنيۃ الاستغلال الزراعي.

8- أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم و هو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع و الخدمات تنتظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة،و منه فإن التعامل مع ا لمجتمع الاقتصادي و التجاري العالمي أصبح صعبا أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها و تضمنها نتيجة ضعف القدرة التفاوضية لهذه البلدان وتفرقها .

الخاتـمة العامة

10- تواصل القوى الاقتصاديۃ الكبرى وعلى رأسها الإتحاد الأورب ي والولايات المتحدة دعم زراعتها وحمايتها عبر صيغ جديدة تكون متطابقة مع القواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبرها غير مشوهة للمبادلات .في نفس الوقت التي تجد العديد من البلدان النامية صعوبات فعلية لإقناع الأطراف الأخرى، بحقها في حماية زراعاتها أو الولوج لأسواق البلدان الصناعية أو

حقها في دعم وترقية أنشطتها الزراعية، مستندة في ذلك مبدأ تحقيق الأمن الغذائي والمنتجات الخاصة ، في نفس الوقت تتحدث فيه الدول الصناعية عن حقها في "السيادة الغذائية " وعدم تنازلها عن خياراتها في دعم القطاع الزراعي تحت مبررات و ذرائع عديدة ومتنوعة، كالحفاظ على الموارد وتهيئة الأقاليم ومجابهة البطالة في الأرياف بفعل تراجع دخول المزارعين.

11 - أن تباين الدارسات حول الآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا ،إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دولة نامية لأخرى ،وهذا يعود لكون الآثار المتوقعة في اقتصاديات الدول النامية متباينة فيها الإيجابية و السلبية ،وان كان غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها.

13- أن الدراسة تظهرأن مشكلة ألغاء المعاملة التفضيلية تتركز في عدد قليل من المنتجات ،وأن الجزر الصغيرة هي الأكثر تضرر من ألغاء المعاملة التفضيلية.

14- أن فاتورة الواردات للبلدان المستوردات أنها سترفع في المتوسط بأقل من نسبة 4 في المائة عقب تحرير القطاع الزراعي على مدى ست سنوات .

12- أن الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون سلبية أكثر منها أيجابية ,ولكن إذا ما تم استغلال الفرص الممنوحة أحسن استغلال , مع توفير سبل حماية النسيج الفلاحي وتدعيمه بالشراكة للاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة لربح الوقت قبل الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة.

13- أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحي ة في الجزائر يعتبر دفعا قويا للتنمية في هذا القطاع الحساس, من خلال السياسات والإجراءات المتضمنة فيه ومن خلال شموليته , وهو يعبر عن إرادة قوية للنهوض به على الوجه الذي يمكنه من خوض الرهانات الدولية المتمثلة في الشراكة مع الاتحاد الأوربي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة بشيء من الثقة النابعة من كون هذا القطاع قادر بإمكانياته المتعددة والكبيرة خوض غمار المنافسة والصمود في هذا الواقع الجديد.

الخاتـمة العامة

التوصيـــات:

أن تعزيز مكانة القطاع الزراعي في البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ضمن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية يساهم بدرجة كبيرة وهامة في توفير الدخل والغذاء لجل السكان, وهو المصدر الوحيد الذي يقلص من الأزمة الغذائية ويوفر الأمن الغذائي , وبناءا على ما وصلنا إليه من نتائج واستنتاجات رأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها ضرورية في هذا المجال:

1- ضرورة تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي وإنشاء تكتلات اقتصادية بين الدول النامية و الارتفاع بمستوى التجارة الزراعية البينية ، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولي المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على توسع في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها أو تلك التي تكون ذات تكلفة أقل من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص ، حيث أن أهم القضايا التي تتطلب عملا مشترك ، وهي التنمية الزراعية والأمن الغذائي حتى يتأتى على الإمكانيات الوطنية وتعظيم الاستفادة منها وتوسيع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي ، وذلك للعمل على التخفيض من وطأة القهر في هذه الدول .

2-على الدول النامية أن تستثمر في فترة السماح التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة والتي مدتها (10) سنوات لتطوير إنتاجها ، وإعادة اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها في إطار الاقتصاد العالمي ، وأن تعمل على تكثيف استغلال هذه المزايا على أن يتم ذلك في إطار الحرية الاقتصادية والسياسية لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية في التجارة العالمية ، الأمر الذي يؤدي إلى توافق سياسات الدول النامية مع سياسات المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي تعظيم الاستفادة منها وهذا في إطار دعم كافة الجهود والسياسات الدول النامية في كافة المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

3- أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، على أهميته، غير قادر على إنجاز متطلبات زراعية حديثة و قادرة على الوفاء بمهامها التنموية. ويرجع ذلك إلى ظروف و شروط الإستغلال الزراعي الصعبة خاصة في جانبي العقار والتمويل . من جانب آخر يظل هذ ا المخطط يواجه قصورا في مستوى فعاليته . إذ كما مر في متن البحث المتعلق بأشكال الدعم النظرية، تصنف إجراءاته ضمن صيغة الدعم الموجه لعوامل الإنتاج و مدخلات الإستغلال الأخرى . و هذه الصيغة تجعل تكلفة العوامل والمدخلات ضعيفة أو منعدمة بالنسبة للمزارعين، الشيء الذي يدفعهم إلى تحقيق أقصى إمكانيات الإنتاج، مما يحقق عرضا وفيرا . لكن ما يلاحظ على المدى المتوسط و حتى القصير هو تردي مستويات السعر في المحاصيل. فقلة مرونة الطلب بدلالة السعرعلى السلع الزراعية يجعل العرض المفرط يؤدي إلى تراجع في الأسعار أكثر من متناسب

الخاتـمة العامة

و هو ما يلاحظ بالنسبة للأسواق لبعض السلع ذات الاستهلاك الواسع . حيث أدت إجراءات الدعم للمخطط الوطني إلى زيادة في العرض، لكن في المقابل أدى تدني الأسعار إلى تراجع الإنتاج في المواسم اللاحقة. وبالتالي شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة تذبذب في العرض لبعض المنتجات. ولمواجهة هذا العيب في مخطط الدعم الفلاحي بالجزائر، يتعين إتمام سياسة دعم متكاملة إن على المستوى القبلي أو على المستوى البعدي من خلال ضمان أسعار قارة في الأسواق الزراعية أي ضمان دخول مستقرة ومجزية للفلاحين كما حصل ويحصل إلى غاية الآن داخل العديد .

4- السعي لتحقيق فائض اقتصادي عن طريق تحديث القطاع الزراعي أو عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحققة في هذا القطاع حتى يستطيع أن يشكل مصدراً مهماً للحصول على النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر بحد ذاته بالنسبة للزراعة مساهمة في تمويل التنمية.

5- الاهتمام بالتسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية ، وهذا بمراعاة المواصفات القياسية من أجل رفع دخل الفرد واكتساب عملة صعبة , وتنويع الصادرات بجميع أنواعها على أساس درجات الجودة وعلى ضو ئه تعالج الأسعار لأن ذلك يؤدي إلى الاهتمام بالزراعة وتطوير إنتاجية القطاع .

6-تشجيع تطوير الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي ومشتقاته,وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك الصناعات مع إيجاد صناعات جديدة لها.والعمل على تشجيع بعض مراكز البحوث المهتمة بالهندسة الزراعية والمكننة على الإنتاج وتطوير خطوط متكاملة لتصنيع الزراعي.

7- دعم الجمعيات الفلاحية والتعاونيات وتوجيهها لتقديم خدمات الإرشاد الفلاحي وغيرها من الفعاليات.التي تعمل على حل مشاكل الفلاحين عن طريق الحوار وإشراكهم في وضع مخططات التنمية الزراعية بما يسمح بتطبيق تقنيات حديثة ناجحة عن طريق التوجيه والتقييم وإعداد إستراتيجية فلاحة متوسطة وطويلة المدى.

8- العمل على حماية المنتجات الوطنية من خلال تحفيز وترقية الصادرات خاصة في إطار اتفاقيات الشراك ة، وعدم اعتبار الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة هدفا في حد ذاته, وإنما وسيلة للتمكين ولتعزيز المكانة في الاقتصاد العالمي وتحقيق الميزة التنافسية.

الخاتـمة العامة

آفـاق البحث:

وأخيراُ ،كان أملي أن يكون هناك وفرة من الوقت والمعلومات كي نتمكن من تقديم تقييم حقيقي وموضوعي حول الآثار الطويلة المدى لتحرير التجارة العالمية للزارعة على الدول النامية ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:

- نحو سياسة زراعية مشتركة عربية
- تحديات المعايير البيئية في اختراق المنتجات الزراعية لأسواق الدول المتقدمة .

- ترقية صادرات الزراعية الجزائرية كبديل للمحروقات
- دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية

قائمـــة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **تـــقارير**

01.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشر ، ماي 2001،

02.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001،

03.المنظمة العالمية للتجارة ،التقرير السنوي 2005.
04.منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي 1998، إحصائيات التجارة الدولية
05..تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2004،.
06.منظمة الأغذية والزراعة ،حالة الأسواق السلع الزراعية ، ، روما ، 2006 ،
07.منظمة الأغذية والزراعة ، سياسات الأسعار الزراعية،روما ، 2004

- **الكـتب**

08.أبودوح محمد عمر ،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، مصر ، الدار الجامعية ،2003.
09.أحمد فارس مصطفي العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982
10.البابا طلال ، قضايا التخلف و التقدم في العالم، دار الطبيعة، بيروت، 1986 . ، قضايا التخلف و التقدم في العالم، دار الطبيعة، بيروت، 1986 ..
11.الحجار بسام ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،ط1،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
12.العدلي أشرف أحمد ، التجارة الدولية ، مصر ،شركة الرؤية ، 2006 .
13. العيسوي إبراهيم ، الغات وأخوتها ،ط3، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001
14.اللقماني سمير منظمة التجارة العالمية وآثارها بالدول الخليجية والعربية ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، السعودية ، 2004
15. المجذوب أسامة ،، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ،مصر، الدار المصرية اللبنانية،2002.
16. المجذوب أسامة ، العولمة والإقليمية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2001.
17. النجفي سالم ،التنمية الاقتصادية الزراعية، العراق ، جامعة الموصل، ط2، 1987
18. بكير محمد فتحي، الجغرافية الأقتصادية ، مصر، دار المعرفة الجامعية ، 2004
19. بهاجيراث لال داس ،(ترجمة رضا عبد السلام)، منظمة التجارة العالمية ، الرياض ، دار المريخ ، 2006.
20. جامع أحمد العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

قائمـــة المراجع

21. حسام علي داود ، وآخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، الأردن ، 2002.
22. حشيش أحمد عادل ، محمود حمدي شهاب ، اقتصاد دولي ، دار الجامعية ، مصر،2004 .
23. خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
24. رشدى مصطفى شيحه،اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة ، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2003
25. رشدى مصطفى شيحه ،الأسواق الدولية ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003،
26. زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، دار الأديب للنشر والطباعة ، وهران ، 2006.
27. سامي عفيفي حاتم ، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005

28. سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005.
29. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، مصر، الدار المصرية اللبنانية ، 2005.
30. سمير عبد العزيز، التجارة العامية ، مصر ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 2001
31. شومان عدنان شوكت اتفاقية الجات الدولية ، دار المستقبل ، دمشق ، 1996،
32. صارم سمير ،معركة سياتل من أجل الهيمنة ،دار الفكر ، سوريا ، ط1 ، 2000
33. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998.
34. عبد المطلب عبد الحميد ،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ،مصر، الدار الجامعية ، 2003.
35. عز العرب مصطفى محمد ، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1988 .
36. علي إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1997.
37. عاكف الزعبي ، مبادئ التسويق الزراعي ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006
38. عوض الله زينب حسين ،العلاقات الأقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر،لإسكندرية ، 2003
39. عوض الله زينب حسين ، الأقتصاد الدولي ، مصر ، الدار الجامعية ، 2004.
40. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية واستراتجية المواجهة ، ط1 ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، 2002.
41. قدي عبد المجيد ،السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ،الجزائر ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،2005
42. كمال حطاب ، دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية، مصر ،2005
43. محمد حسن صلاح ، جغرافيا العالم المعاصر ، الجزائر ،منشورات البغدادي ، 2007
44. نامق صالح الدين ، التجارة الدولية والتعاون الدولي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986
45. نزال العبادي عبد الناصر ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الأردن، ط1 ، دار الصفاء،1999. دار الصفاء،1999.
46. هشام كمال ، الوجيز في الجغرافيا ، قسنطينة ، مطبعة سبيكرال ، 2002.

قائمـــة المراجع

- **دوريات والمقالات و المداخلات**

47.حسني حمود حسن ، السياسة الزراعية لكل من الدول على التجارة الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 1 ،
48.حسني جواوين ، الدروس المستخلصة من المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة العالمية للتجارة بكانكون، ندوة حول " تقيم نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة العامية للتجارة ،غرفة التجارة والصناعة أبو ظبي ،22مايو 2004
49.لعمري سميرة ، إجراءات جديدة لدعم إنتاج الحبوب لفائدة الفلاحين ، الشروق ، العدد 2330، 18 جوان 2008 .

50.بن عبد الرحمان سليم ، جعبوب يتوقع جولة جديدة حادية عشر ، الخبر ،24 جانفي 2008
51.توكاريك ستيفن.جعل المعونة تسابر التصحيح ،مجلة التمويل والتنمية. 2005، المجلد 42، العدد1، ص 30
52.جاها نجير عزيز ، إعادة التوازن في الصين ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ، 2007، المجلد 44 ، العدد3.
53.جيوفرى بانيستر وكاملوتاجي ، التجارة الدولية والتخفيف من الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001، المجلد 38 ، العدد 04 ،
54.رانئ الصفدي ، الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، من كانكون إلى هونج كونغ ، نيويورك ، 2005
55.دستين سميث حقيقة الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية ، مجلة التمويل والتنمية ، 2002، المجلد 39، العدد03
56.دادوش يورى و جوليا نيلسون ، ضبط التجارة العالمية ،مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2007، المجلد 44، العدد 04 ،
57.شعباني إسماعيل محتوى الشراكة الأوروعربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب و آفاق الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، الجزائر، 2001،
58.صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل – الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001،
59.عيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9–13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2001
60.كلارين آن ، جولة الدوحة يمكنها أن تحقق أكثر مما يتوقعه المتشككون ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2005، المجلد 42 ،العدد 1

قائمـــة المراجع

61. لعمى أحمد و اعمر عزاوي، انعكاسات الاصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على قطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية، مداخلة الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 22–23أفريل 2003
62.ماري أميتي وكارولين فرويند ،ازدهار صادرات الصين ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2007 ، المجلد 44، العدد3.
63.ماكيريك وليام جدول أعمال الدوحة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 39 العدد03 ،سبتمبر 2002
64.موظفوا البنك الدولي : مجلة التمويل والتنمية ،2004،ديسمبر ،المجلد 41،العدد04،
65.ميرسر فاليري ، توماس هيلبليج ،انتعاش أسعار السلع الأساسية ،مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2008 ، المجلد 45، العدد 01،

66.مسيرلان باتريك ،النجاح يتطلب رؤية كلية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 1 والمجلد 42، مارس 2005،
67.ميرليندا انفكوا ، تحرير الزراعة في جولة الأورغواي ،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1995 ، المجلد 32، العدد 03 .
68.ناش جون ودونالد ميشل ، يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء،مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2005 ،المجلد 42 العدد01
69.هانزبيتر لانكس ، فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق ، مجلة التمويل والتنمية ، 2002،سبتمبر ، المجلد 39، العدد03
70..ياسر العيسي ،سياسات العم الزراعي في الإتحاد الأوربي "سلع مختارة " ، 15 ، المركز الوطني.للسياسات الزراعية ، سوريا ، نيسان ،2006
71.يوسفي محمد , الشراكة الأورو–متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي, إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية, الجزائر, 2000,

- **<u>أطروحات ورسائل علمية</u>**

72.بوطمين سامية ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،2001
73.عز الدين التركي ، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية ، أطروحة دكتوراه، غيرمنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2007 ،
74. عبد الرشيد بن ذيب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2003.
75.سايح بوزيد ، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصاديةِ العالمية ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الأقتصادية ،اقتصاد تنمية ،جامعة تلمسان ،غير منشورة ،2007 ،

قائمـــة المراجع

76.مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية علوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، ، جامعة الجزائر ، 2002
77.عمر عزاوي، ، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الأقتصادية العالمية وواقع زراعة التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية علوم الاقتصادي ة وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2004-2005، .
78.متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003

- **<u>المراجع باللغة الأجنبية</u>**

1. COMBE EMMANUEL. Organisations mondiales du commerce. Paris Armand colin .1999

2. P.SAMUELSON -P.A, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, Tome2.1982.

3. Bianchi Daniele . Politiqe agricole commune "PAC". BRUYLANT. BRUXELLES.2006

4.Dominique Bureau . J-Christophe Bureau. Agriculture et nègociations commerciales, La documentation Française, Paris, 2002

5-Gerard-Marie Henry .Dynamique Du Commerce International. Nouveau Protectionisme ou libre Echange.OP

6- Jean-Louis Mucchielli . Relations èconomiques internationals . 4 èdition .HACHETTE . PARIS.2005.
7. HUGON Phillipe, économie politique internationale et mondialisation, Economica, Paris 1997
8. pantz Domnique. Instutions et politiques commerciaes International.Edition.Armand colin. Paris.1998.

9. RAINELLI Michel, L'organisation mondiale du commence, 6éme édition, , La découverte, Paris 2002
10 : R.SEROUSSI , Exportation,DUNOUD. 7 édition, paris , 1996.

LES REVUES :

11-ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC – REPONSES AUX QUESTIONS ECRITES POSEE PAR L'U.S.A – MINISTERE DU COMMERCE – DECEMBRE 1997

12- ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC – REPONSES AUX QUESTION ECRITES POSEE PAR : UE , LA SUISSE , L'AUSTRALIE , LE JAPON , ISRAEL A – MINISTERE DU COMMERCE – AVRIL 1997

13-ALAIN FAUJAS ،LE CHOC ALIMAENTAIRE ، Revue JEUNE AFRIQUE ، Revue HEBDOMADAIRE 48° annee N° : 2468, TUNISIE ،03MAI 2008. P20

قائمـــة المراجع

14-BADRANI, F.CHEHAT et S.ABASA, (l'Agriculture Algérienne en 2000, une révolution tranquille : LE PNDA), Revue de PROSPECTIVES AGRICOLES, Revue annuelle N° : 01, ALGER, Imprimer BELHADJ, 2001

15-Ministère de l'agriculture: Circulaire n° : 00332 du République Algérienne Démocratique et Populaire, 18/07/2000 « Stratégie de Mis en Œuvre de PNDA », 2000,

16-Liberté économique Algérie.UE. n° 39 , année 2006

17-Monde en développement.2002

18-République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (PNDA, indicateurs synthétique consolidés), décembre 2002,P:01

.
19-République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (rapport sur la situation du secteur agricole 2002), juillet 2003

20- république algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture:(indicateur d'évaluation mis en œuvre PNDAR), 2003.

الإنتـــــــرنت

1-- عماد مكي ، 15جويلية 2007 ،أجتماع المنظمة العالمية التجارة في هوكونغ وسط مخاوف من الفشل ، على الخط **www.asharqalawsat.com**

2-- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،يوميات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة العالمية للتجارة ،2007-06-15، على الخط **www.escwa.org.lb/arabic**

3-منظمة الأغذية والزراعة ،،مستويات الأسعار الأغذية ،2008/09/24 ،على الخط ، **www.fao.org /climatechange**

4- راميش شارما ،أجراء تخفيضا ت أخرى على التعريفة الجمركية المربوطة ، على الخط ، منظمة الأغذية والزراعة ، 2008/08/11، متاح على www.uae.gov.ae .

5 - Organisation mondiale du commerce WTO/MIN (01)/ST/95. (Consulté le 28 Mai 2007) Site de la conférence ministérielle . Doha, 9-13 novembre 2001, [ligne]. Adresse URL :http://www.fao.org/trade/docs/doha_faostatment_fr.htm.

6- **WWW .EUROSTAT.COM.**

7 - **www.oxfam.org**

8- سلمى حسين ، **العالم لصالح الشركات الزراعية العملاقة** ، متاح على .www.Kefaya.org /Arabic ،2008/05/12 ، ص 02

RESUME

L'agriculture occupe une place importante dans l économie des pays développés et surtout les pays envoi de développement car le pourcentage des travailleurs est très élevé dans ce domaine.

L'agriculture représente non seulement la production mais tout un ensemble complémentaire que nous devons le préserver , vue que l'alimentation n'est pas une produit de vente comme les voitures et les ordinateur qui ,quelque soit leurs types ne font aucun changement au Contraire , l'agriculture est une activité polyvalentes et

une source importante de vie ,il est difficile de construire des règlements sur le commerce agricole s'il n'y a pas de moyens de préservation des ressources de vie à la compagne ,pour cela,il faut que la libération du commerce de Produits agricoles soit à la tête de la liste des travaux de reconstruction du commerce multi divisionnaire , puisque le domaine a subit plusieurs malformation à cause des décision de soutien appliqués dans les pays développés . Alors, annulés, ces décisions, donnent plus de valeurs au domaine du commerce national et fait bénéficier de nombreux pays, contrairement à ceux qui se basent surtout sur les produit agricoles importés Donc, il est clair que les résultats de la libération de l'agriculture influent négativement sur les pays développées, mais, si on prend les moyens qui existent et ceux qu'on peut offrir et on les exploite bien on peut minimiser les effets négatifs faisant apparaître les avantages.

.

الأهداء

اهدي هذا العمل إلى :

الشمع التي تذوب وغمرت قلبي بالحب والحنان وشجعتني وجاهدت لأجلي بكل غال ونفيس أمي العزيزة

أغلى رمز الثبات وقدوتي في الحياة وناصحي ومرشدي إلى من انتظر هذه اللحظة وكان سببا في نجاحي والدي العزيز

اخوتي الأعزاء

جميع الأهل والأقارب

جميع الأصدقاء ومن جمعني معهم طريق العلم المعرفة

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده أن أمدني الصحة والعافية ورعاني بعونه لأتمام
هذا البحث ،وألف شكر وتقدير للدكتور لعمى احمد الذي لم يبخل علي بملا حظاته النافعة
وتوجيهاته السديدة التي أنارت لي الطريق
شجعتني على مواصلة البحث رغم الصعوبات
كما أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الفهـرس

الأهداء	**I**
الشكر	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**X**
ملخص العربية	**XI**
الملخص بالفرنسية	**XII**
الفصل الأول : السياسات التجارية والمنظمة العالمية للتجارة	**06-01**
مقدمةالفصل:	**07**
المبحث الأول : السياسة التجارية بين الحرية والتقيد	**08**
المطلب الأول : نظريات وحجج أنصار الحرية التجارية	**08**
أولا : نظريات أنصار الحرية التجارية	**08**
ثانيا : حجج أنصار الحرية التجارية	**11**
المطلب الثاني : أطروحات أنصار الحرية التجارية	**13**
أولا : أطروحة أنصار الحرية التجارية	**13**
ثانيا : حجج أنصار الحرية التجارية	**14**
المبحث الثاني : السياسات التجارية للدول المتقدمة	**19**
المطلب الأول : الرسوم الجمركية والممارسة العملية في السوق الدولية	**20**
أولا : الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية	**21**
ثانيا : المتضررون من هذه الممارسات	**21**
المطلب الثاني : نماذج من السياسات التجارية للدول المتقدمة	**23**
أولا : الولايات المتحدة الأمريكية	**23**
ثانيا : اليابان	**25**
ثالثا : الإتحاد الأوربي	**27**

المبحث الثالث : السياسات التجارية للدول النامية	**28**
المطلب الأول : استراتجية أحلال الواردات	**29**
المطلب الثاني : استراتجية تنمية الصادرات	**30**
المطلب الثالث : النوذج الصيني	**33**
المبحث الرابع : من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة	**36**
المطلب الأول : مبادئ الجات وجولاتها	**37**
أولا : مبادئ الجات	**37**
ثانيا : جولات الجات	**39**
المطلب الثاني : نتائج درسات لتأثير الجات 94 عل اقتصاديات الدول النامية	**41**
المطلب الثالث : الأطار العام للمنظمة العالمية للتجارة	**44**
أولا : خلفيات زوال الجات لصالح المنظمة العالمية للتجارة	**44**
ثانيا : المنظمة العالمية للتجارة	**46**
المطلب الرابع : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	**48**
أولا : المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة	**49**
ثانيا : المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في جنيف	**50**
ثالثا : المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في سياتل	**53**
رابعا : المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في الدوجة	**54**
خامسا: المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في المكسيك	**57**
سادسا: المؤتمر الوزاري لمنظمة العالمية للتجارة في هوكونغ	**59**
خلاصة الفصل الأول	**59**
الفصل الثاني: خصائص الملف الزراعي وموقعه في المفاوضات المتعددة الأطراف	
مقدمة الفصل	**60**
المبحث الأول :خصائص الملف الزراعي	**61**

المطلب الأول :خصائص التي تحكم الأسواق الزراعية	61
أولا : الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج	61
ثانيا :قانون الغلة المتناقصة	61
ثالثا : الأنخفاض التاريخي للأسعار السلع الزراعية	62
المطلب الثاني :الدعم الزراعي	64
أولا : مراقبة الإنتاج أونظام الحصص	64
ثانيا : نظام التدخل المباشر	65
ثالثا : نظام الدعم المتغير للإنتاج	65
رابعا : نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج	66
خامسا:الحماية باستخدام الرسم الجمركي	67
المطلب الثالث : الساسات الزراعية	68
أولا :سياسة الإنتاج الزراعي وأهدافها	69
ثانيا : سياسة الزراعية السعرية	70
ثالثا : سياسة الزراعية التسويقية	72
رابعا: سياسة التمويلية	74
المبحث الثاني :السياسة الزراعية للقوى الأقتصادية العالمية	75
المطلب الأول : السياسة الزراعية المشتركة	75
أولا : انجازات السياسة الزراعية المشتركة	77
ثانيا : اصلاحات السياسة الزراعية المشتركة	79
المطلب الثاني : السياسة الزراعية الأمريكية	81
المبحث الثالث :تجارة المنتجات الزراعية	86
المطلب الأول : فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق	86
أولا : حقيقة الرسوم الجمركية لمنتجات الزراعية	88
ثانيا : المعايير التنظيمية والفنية	89
المطلب الثاني : الأتجاهات الحديثة في تجارة السلع الزراعية	91

المبحث الرابع :الزراعة في المفاوضات التجارية الدولية	97
المطلب الأول : تحرير المنتجات الزراعية قبل جولة الأورغواي	98
أولا : الصراع الأوربي الأمريكي لتحرير المنتجات الزراعية	99
ثانيا : اتفاق بلير هاوس	104
المطلب الثاني : تحرير المنتجات الزراعية في جولة الأورغواي	105
أولا : الأنجازات الرئيسية	105
المطلب الثاني : المفاوضات الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة	112
أولا : الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية	116
خلاصة الفصل الثاني	122
الفصل الثالث : آثار تحرير الزراعة على الدول النامية والإستراتجيات المقترحة	
مقدمة الفصل	123
المبحث الأول : الآثار السلبية	124
المطلب الأول : ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية	124
أولا : الرابحون والخاسرون	126
ثانيا :نتائج الدراسات التجريبية	130
ثالثا : أسباب ارتفاع أسعار السلع الزراعية حاليا	131
المطلب الثاني : إلغاء المعاملة التفضيلية	133
أولا : البلدان الأكثر تعرض للمخاطر	136
ثانيا: آليات التخفيف من المخاطر	138
المبحث الثاني : الآثار الأيجابية	141
المطلب الأول : فرص اختراق السوق الدولية	141
المطلب الثاني :الفوائد الغير المباشرة	143
المبحث الثالث : الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي في الجزائر	144
المطلب الأول : الجزائر ورهانات المنظمة العالمية للتجارة	144
أولا :اتفاق الشراكة الأورمتوسطية	144
ثانيا :مسار الأنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	148

المطلب الثاني : أثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي	**154**
أولا : الأثار الأيجابية	**155**
ثانيا : الأثار السلبية	**158**
المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الريفية	**161**
أولا : دوافع المخطط	**162**
ثانيا :الأنجازات المحققة	**164**
المبحث الثالث : الأستراتجيات المقترحة للحد من الآثار السلبية	**167**
المطلب الأول : أسس تنمية القطاع الزراعة وتصنيع الزراعي بالدول النامية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة	**168**
المطلب الثاني : التكتلات الأقليمية	**173**
خلاصة الفصل الثالث	**178**
الخاتمة العامة	**179**
قائمة المراجع	**185**

قائمة الجداول

جدول (01) : يوضح المواقف الاقتصادية المختلفة.	20
جدول (02) : الأحذية مورد أساسي لإيردات الرسوم الجمركية	21
جدول (03) : البلدان الفقيرة هي الأكثر تضررا من الرسوم الجمركية	22
جدول (04) : التكلفة الحقيقية لرسوم الجمركية	22
جدول (05) : مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بين دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتنية من خلال تطبيق الأولى لإستراتجية تشجيع الصادرات ، والثانية تطبيق استراتجية احلال الواردات وذلك خلال 1965-1989	32
جدول (06) : ملخص لجولات الجات	40
جدول (07) : الآثار المتوقعة في الدخل العالمي في غضون عشر سنوات	42
جدول (08) : توزيع المكاسب بين دول العالم	43
جدول (09) : يبين أهم الأخترفات بين المنظمة العالمية للتجارة والغات	46
جدول (10) : كمية الإنتاج من القمح والمساحة المزروعة	78
جدول (11) : تطور الإنتاج والصادرات الزراعية في المجموعة الأوربية	78
جدول (12) : تطور مساهمة الزراعة الأمريكية في المبادلات الدولية	81
جدول (13) : تناقص اليد العاملة الأمريكية من مجموع اليد العاملة	82
جدول (14) : حجم التشوهات الزراعية في العالم	90
جدول (15) : آليات دعم الصادرات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي	101

جدول (16) : مقترحات مختلف الأطراف المتفاوضة	103
جدول (17) : تراجع ولوج السلع الزراعية نحو أسواق البلدان الصناعية	
جدول (18) : نسب التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية	
جدول (19) : الأنخفاض في الدعم بعد جولة الأورغواي	
جدول (20) : حجم التخفيضات في اجمالي تدابير الدعم الكلي لقطاع الزراعة حتى عام 2000	
جدول (21) : يوضح معدلات الربط المنتجات الزراعية لمجموعة من الدول	
جدول (22) : مدى التغير في الأسعار العالمية للسلع الزراعية	
جدول (23) : مدى تكلفة تحرير التجارة الزراعية	
جدول (24) : خسائر التحرير الزراعي كنسبة من الواردات	
جدول (25) : صادرات وأفضليات الموز والسكر من بلدان مختارة(2000-2002)	
جدول (26) : يوضح التقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع	
جدول (27) : يبين تطور مناصب الشغل الفلاحية المستحدثة خلال سنوات (2000 /2003)	
جدول (28) : يبين مؤشرات تنمية القطاع الزراعي خلال (1999-2003)	

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01): العلاقة بين الضريبة والأيراد الكلي	16
الشكل رقم (02):نحو صادرات أليكترونية	34
الشكل رقم (03): الأنخفاض التاريخي لمحصولي الأرز والقمح	62
الشكل رقم (04): المؤشر السنوي للأسعار المنظمة العالمية للأغذية والزراعة	63
الشكل رقم (05):الرسوم في الزراعة أكبر مما عليه في الصناعات التحويلية	87
الشكل رقم (06): التعريفة الجمركية على المنتجات تامة الصنع أعلى من المواد الخام	88
الشكل رقم (07): حماية منتجات من خلال حصص أسعار التعريفة	89
الشكل رقم (08): الواردات والصادرات الزراعية العالمية	94
الشكل رقم (09): النسبة المئوية في قيمة الصادرات الناشئة عن فرص وصول التفضيلية	137
الشكل رقم (10): الجزر الأكثر تضرر من إلغاء المعاملة التفضيلية	138

الملخص :

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والدول النامية كونه يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين وخاصة في الدول النامية ، حيث تعتبر الزراعة فيها ليست مجرد قطاع إنتاجي بل هي نمط متكامل ينبغي الحفاظ عليه ، لأن الغذاء ليس مجرد سلعة قابلة للتجارة فيها مثل السيارات والحواسب الشخصية حيث ينتجون كيفما يرغبون بدون أن يحدث ذلك فرقا ، بل أن الزراعة نشاط متعدد الوظائف ، ومصدر احتياج حيوي اساسي ، حيث لايمكن أن تتأسس الأحكام حول التجارة في الزراعة على إطار تحرير التجارة إذا ماكان وجبا حماية سبل الرزق في الريف . ولذلك فإن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من بين الموضوعات المهمة على رأس قائمة جدول أعمال أصلاح التجارة المتعددة الأطراف ، نظرا لم لحق به من تشوه كبير بسبب حشد أنواع من إجراءات الدعم السارية في البلدان المتقدمة ، من الواضح أن إلغاء هذه الإجراءات سيجعل نظام التجارة العالمي أكثر كفاءة ،ويفيد كثيراً من البلدان وبالمقابل يضر بعض البلدان منتجة لتحرير التجارة خاصة تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات من المنتجات الزراعية ، لقد اصبح واضح أن النتائج السلبية لتحرير الزراعة على الدول النامية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة واقعة لامحال ، حيث آثار التحرير الزراعة على الدول النامية ، فيها السلبي وفيها الإيجابي . لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع ، بينما غالبية الاثار الإيجابية احتمالية وأقرب الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لايتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ، وسوف تختلف من دولة إلى أخرى ، ولكن إذا نظرنا للإمكانيات المتاحة والممكنة والممكن توفيرها ، وإذا بحثنا عن السياسات والأدوات القادرة على حسن استغلال تلك الإمكانيات وتعظيم الاستفادة من عوائدها فإننا نستطيع تدنية الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ..

الكلمات الدالة : القطاع الزراعي ، المنظمة العالمية للتجارة ، آثارالأيجابية، آثار السلبية

RESUME

L'agriculture occupe une place importante dans l économie des pays développés et surtout les pays envoi de développement car le pourcentage des travailleurs est très élevé dans ce domaine.

L'agriculture représente non seulement la production mais tout un ensemble complémentaire que nous devons le préserver , vue que l'alimentation n'est pas une produit de vente comme les voitures et les ordinateur qui ,quelque soit leurs types ne font aucun changement au Contraire , l'agriculture est une activité polyvalentes et une source importante de vie ,il est difficile de construire des règlements sur le commerce agricole s'il n'y a pas de moyens de préservation des ressources de vie à la compagne ,pour cela,il faut que la libération du commerce de Produits agricoles soit à la tête de la liste des travaux de reconstruction du commerce multi divisionnaire , puisque le domaine a subit plusieurs malformation à cause des décision de soutien appliqués dans les pays développés . Alors, annulés, ces décisions, donnent plus de valeurs au domaine du commerce national et fait bénéficier de nombreux pays, contrairement à ceux qui se basent surtout sur les produit agricoles importés Donc, il est clair que les résultats de la libération de l'agriculture influent négativement sur les pays développées, mais, si on prend les moyens qui existent et ceux qu'on peut offrir et on les exploite bien on peut minimiser les effets négatifs faisant apparaître les avantages.

***MOTS CLEFS**: L'agriculture.OMC. effets négatifs. les avantages*

.